

الشيخ على يوسف
وجريدة المؤيد
(تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن)

تأليف
سليمان صالح



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٠

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

• اسامة سعيد

تقديم

يسرني أن أقدم للقارىء هذه الدراسة الهامة عن الشيخ
على يوسف وجريدة المؤيد ، وهي الدراسة التي أعدها الباحث
سليمان صالح ، المدرس المساعد بكلية الاعلام بجامعة القاهرة .
للحصول على درجة الماجستير فى الآداب ، تحت اشراف الأستاذ
الدكتور خليل صابات . وهي تضىء فترة خصبة من حياة الحركة
الوطنية فى مصر فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى .

وتعتبر الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى فترة مظلومة فى
تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، ذلك أن ثورة ١٩١٩ بكل ما تمثله
من نهضة الشعب المصرى على المستوى السياسى والاقتصادى
والاجتماعى قد استقطبت اليها اهتمام معظم الباحثين ، وصرفت اليها
جهودهم ، فلم تعد الفترة السابقة على الثورة تمثل بالنسبة لهم
سوى فترة عابرة يمرّون عليها من الكرام عند تصديهم لفترة الثورة
وما تلاها .

لقد انحصر الاهتمام بهذه الفترة فى مدرسة الحزب الوطنى برئاسة المؤرخ عبد الرحمن الرافعى ، وانصب على نارينغ نضال مصطفى كامل ومحمد فريد وحدهما ، مع التقليل من شأن القوى الوطنية الأخرى فى الساحة السياسية ، وإن كان بعض المؤرخين الأكاديميين قد عنى بتقديم دراسات جيدة عن هذه الفترة ، أهمهم الدكتور يونان لبيب ، فى دراسته عن الأحزاب السياسية ، والدكتور أحمد زكريا فى دراسته عن حزب الأمة . وقد كان لصاحب هذا القلم حظ المساهمة فى دراسة هذه الفترة ، ليس بصفة مستقلة ، وإنما فى نطاق دراسات أشمل ، مثل « التمهيد » الذى قبله منته لدراستى عن تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ومقدمتى المطولة للجزء الأول من مذكرات سعد زغلول . وتعتبر الدراسة التى قدمها المحرم الدكتور محمد أنيس عن مراسلات مصطفى كامل السرية ، مما يدخل فى إطار هذه الدراسات العلمية غيبا المتأثرة بمدرسة الحزب الوطنى .

ولعل هذه الحقيقة هى التى دعتنى الى الترحيب بنشر هذه الدراسة عن الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد فى هذه السلسلة : « تاريخ المصريين » . فالشيخ على يوسف يعد من أبرز الشخصيات الوطنية فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وكانت جريدته « المؤيد » من الجرائد الوطنية التى لعبت دورا هاما فى النضال الوطنى ضد الاحتلال البريطانى ، وكان له دور هام فى حركة المطالبة بالحكم النيابى السليم ، كما أن صلته بالحداد عباس حلمى ، بكل انعكاساتها على صلاته بالقوى الوطنية الأخرى ، فضلا عن قصة زواجه الشهيرة التى شددت إليها اهتمام الرأى العام المصرى - كل ذلك مما يزكى نشر دراسة علمية عنه تتناول دوره ودور جريدته فى الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى .

وبطبيعة الحال فإن موافقتنا على نشر دراسة علمية فى هذه

السلسلة لا يعنى موافقتنا على ما فيها من الآراء ، فأراء المؤلف واجتهادانه هى ملكه وحده ، يحاسب عليها ويسأل عنها ، وانما هذه الموافقة تعنى أن الدراسة تتوفر فيها العناصر اللازمة لصلاحيتها للنشر فى سلسلة علمية على هذا المستوى .

لقد قسم الباحث دراسته الى سبعة فصول ، نحدث فيها عن الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد من عام ١٨٦٣ حتى وفاته فى عام ١٩١٣ ، وتناول فيها نشأته وثقافته ، واشتغاله بالصحافة ، ومميزات أسلوبه الصحفى ، وعلاقته بالخدويى عباس حلمى ، وقضية زواجه الشهيرة من صفية بنت الشيخ عبد الخالق السادات ، وموقف الصحافة الوطنية منها ، وعضوية تناول الشيخ على يوسف فى الجمعية العمومية .

كما تناول بالدراسة نشأة جريدة المؤيد وتطورها ، ومواقفها من القضايا السياسية والوطنية ، والأزمات التى تعرضت لها ، خصوصا أزمتها مع الشيخ أحمد ماضى ، وقضية التلغرافات ، ومحاكمة على يوسف وبراءته ، ومحاولة الحكومة نفيه واغلاق المؤيد .

كذلك خصص الباحث فصلا لحرية الصحافة فى عهد لورد كرومر ، والصراع بين كرومر والخدويى عباس ، وتحول المؤيد الى جريدة ناطقة باسم الخديو عباس ، كما تحدث عن تطور توزيع جريدة المؤيد ، وتطور ملكيتها ، وفترات توقفها .

وقد اهتم الباحث بدراسة حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية ، الذى أنشأه الشيخ على يوسف ليكون ناطقا باسم الخديو عباس حلمى ، وتناول تكوينه الطبقي ، ونشاطه السياسى . كما تناول موقف المؤيد من القضايا الوطنية ، وبالأخص موقفها من

الاحتلال البريطاني وسياسته فى مصر ، واعتداءاته ، واعادة فتح السودان ، وأزمة فاشودة ، وانفاقية السودان .

ويشكل هذا الجزء الأول من الدراسة ، الذى ننشره فى هذا الكتاب . أما الجزء الثانى ، الذى ننشره فى كتاب لاحق ، فيتناول فيه المؤلف موقف المؤيد من الاحتلال فى الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩١٥ خصوصا من الوفاق الودى سنة ١٩٠٤ ، وحادثة طابا سنة ١٩٠٦ ، ثم حادثة دنشواى ، ومد امتياز قناة السويس ، واللورد كيتشنر . وكذلك موقفها من الدستور وقضايا الحريات ، ومن قضايا الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى ، خصوصا من الصراع بين سبعة زغلول ودنلوب فى وزارة المعارف ، والجامعة الأهلية ، وقضية تحرير المرأة ، وقد أوضح أن المؤيد هى التى نشرت مقالات قاسم أمين عن تحرير المرأة ، ثم انقلب موقفها عندما أصدر كتابه الثانى « المرأة الجديدة » فى عام ١٩٠١ ، والتزمت حتى عام ١٩١٥ بالدفاع عن الحجاب والتحذير من السفور .

كذلك عالج المؤلف موقف المؤيد من الإصلاح الاقتصادى ، والصناعات الوطنية والتجارة المحلية ، ومن الدعوة الى انشاء بنك وطنى ، كما تحدثت عن موقفها من قضايا الفكر القومى ، والجامعة الاسلامية ، والقومية العربية ، والوطنية المصرية . وانهى المؤلف دراسته بخاتمة ، وقائمة بمصادر الدراسة ومراجعها .

ومن ذلك يتضح أن المؤلف خدم دراسته على أوسع نطاق ، وبذل جهدا كبيرا فى تجميع مادته ، واستطاع أن يلم بكافة أطراف موضوعه ، وألقى ضوءا ساطعا على تاريخ هذه الفترة ، وأمل أن يستمتع القارئ بهذه الصفحة من تاريخ مصر .

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان

تقديم

تتناول هذه الدراسة فترة من أخصب فترات تاريخ الكفاح الوطنى فى مصر من خلال الجريدة التى كانت تنطق بلسان قوى الحركة الوطنية ، وعلى صفحات هذه الجريدة تشكلت معظم الرؤى والأفكار ، وتبلورت الاتجاهات الثقافية والفكرية التى ساهمت فى تحديد مسارات الكفاح الوطنى حتى عام ١٩٥٢ .

وهذه الجريدة هى جريدة المؤيد التى أنشأها الشيخ على يوسف لمساعدة رموز الحركة الوطنية المصرية فى عام ١٨٨٩ ، وقد هاجمت هذه الجريدة الاحتلال البريطانى بعنف منذ انشائها حتى عام ١٩٠٠ ، ثم تحولت تحت تأثير الخديو عباس الى مهادنة للاحتلال ، ويكشف ذلك عن احدى سلبيات تبعية الصحافة للسلطة ، فعندما

تسيطر السلطة على المضمون التحريري للصحف فانها تنجح فى أغلب الأحيان فى الانحراف بهذه الصحف عن وظيفتها الأساسية فى التعبير عن أهداف الشعب وطموحاته المشروعة فى التحرر السياسى والاجتماعى والثقافى .

ونتيجة لأهمية الدور الذى لعبته هذه الجريدة فى تاريخ مصر ، فقد طلب الى الأستاذ الدكتور عبد اللطيف حمزة رحمه الله أن أكلف أحد تلاميذى باعداد رسالة كاملة عنها تتناول بالوصف والتحليل والتفسير مواقف هذه الصحيفة ، ولقد اخترت تلميذى سليمان صالح للقيام بهذه المهمة ، وقمت بالإشراف عليه طوال فترة اعداد الرسالة التى استغرقت ثلاث سنوات ، وكان من حسن حظ هذه الرسالة وصاحبها أن اشترك فى مناقشتها واحد من أهم أساتذة الصحافة فى الوطن العربى هو المرحوم الاسناذ الدكتور ابراهيم عبده قبل وفاته .

ولقد بذل الباحثة جهدا كبيرا فى دراسة تاريخ مصر فى فترة تجاوزت ربع قرن . وقام بتتبع مواقف الصحيفة فى أطوارها المختلفة محلا ومفسرا لهذه المواقف ، وقدم فى النهاية نتاج كل هذا الجهد فى خاتمة هذه الرسالة .

خليل صابات

مقدمة

ان دراسة التاريخ هي وسيلتنا لمعرفة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل
فالدراسة الحقيقية للماضى لا تكون للهروب ، والتغنى بأمجاد سالفه
ولكن لاستخلاص العبرة ولتخطيط المستقبل ، ومن هنا فانه لا بد
أن تتضافر جهود الباحثين لدراسة تاريخ مصر على أسس منهجية
من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية .

ولا يمكن دراسة تاريخ مصر بدون دراسة تاريخ صحافتها ،
فقد كانت الصحافة - منذ بداية ظهور الصحافة الشعبية عام ١٨٦٧
- من أهم الادوات التي استخدمتها الحركة الوطنية المصرية في
كفاحها من أجل الاستقلال والدستور والاصلاح الاجتماعى
والاقتصادى .

وكانت الصحف المصرية هي النواة التي تكونت حولها الأحزاب السياسية حيث نشأ الحزب الوطنى فى دار جريدة « اللواء » ، ونشأ حزب الأمة فى دار « الجريدة » ، كما نشأ حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية فى دار جريدة « المؤيد » ، ورأسه صاحبها الشيخ على يوسف .

ونتيجة لأهمية الصحافة فى تلك الفترة ، فقد أطلق بعض مؤرخى الصحافة المصرية على الفترة الممتدة من بداية الاحتلال البريطانى ، وحتى قيام ثورة ١٩١٩ اسم « الطور الصحفى من أطوار الحركة الوطنية » .

وتعتبر جريدة المؤيد احدى أهم الصحف المصرية قبل الحرب العالمية الأولى ، ومع أهميتها الكبيرة فى تاريخ مصر ، فإن موقفها من القضايا الوطنية يحتاج الى الدراسة .

فقد كانت هذه الجريدة لسان حال الحركة الوطنية بكل تياراتها التى تحالفت مع الخديو صاحب السلطة الشرعية فى البلاد فى مواجهة الاحتلال البريطانى فى الفترة من ١٨٩٢ حتى عام ١٩٠٠ .

لكنها مثلت فى الفترة التالية من ١٩٠٠ وحتى عام ١٩١٥ التيار المرتبط بالخديو عباس والذى آثر الكفاح ضد انجلترا بتذكيرها بالوعود التى أعلنتها عند احتلالها لمصر ، ومطالبتها بتحقيق هذه الوعود ، فى حين مثل الحزب الوطنى وجريدته « اللواء » التيار الأكثر قدرة على التعبير عن آمال الشعب المصرى فى التحرر والاستقلال ، والذى اتجه الى تعبئة الشعب للكفاح ضد الاحتلال ، وكان له دور كبير فى التمهيد لثورة ١٩١٩ .

كما أن دراسة هذه الجريدة يمكن أن تكشف لنا الجذور التاريخية اللازمة الثقافية التى مازلنا نعيشها حتى الآن والتى تتمثل

أهم معالمها فى الاغتراب الحضارى والنفسى ، والانبهار الشديد
بالنموذج الغربى المتقدم .

فقد احتضنت جريدة المؤيد خلال الفترة التى مثلت فيها دور
اللسان الناطق باسم الحركة الوطنية بكل تياراتها المتحالفة مع
الخديو عباس مجموعة كبيرة من المثقفين المصريين ، وهذه التيارات
هى التى شكلت عام ١٩٠٧ الأحزاب المصرية الثلاثة الكبرى (الحزب
الوطنى وحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية وحزب الأمة) .

وتكشف لنا الأطروحات التى قدمتها مجموعة المثقفين المصريين
على صفحات جريدة المؤيد أن هذه المجموعة بدلا من أن توجه جهودها
لحث الذات الحضارية على المواجهة ، راحت تسعى الى الارتكاز على
معطيات الواقع ، واستغلال الاطماع الاستعمارية ، والتعويل
الشديد على موقف فرنسا من القضية المصرية ، دون الوعى بأن هذه
الاطماع الاستعمارية يمكن حسمها عن طريق منطق الصفقات بين
انجلترا وفرنسا .

ولذلك فان هذه الاستراتيجية التى تبنتها جماعة المثقفين
المصريين قد تعرضت لضربة شديدة عقب حادث فاشودة عام ١٨٩٨ ،
حيث خرجت فرنسا منهزمة من منطقة فاشودة فى جنوب السودان ،
وكانت مجموعة المثقفين المصريين تأمل فى أن تفتح حادثة فاشودة
الباب لمفاوضات جديدة يتم عن طريقها تحقيق الجلاء عن مصر .

ولذلك تعرض هذا التحالف للانقسام والتشردم ، حيث خرجت
مجموعة أحمد لطفى السيد ، والتى شكلت فيما بعد حزب الأمة ،
وفضلت التعاون مع الاحتلال ، بينما اتجهت مجموعة الشيخ على
يوسف ، وانصار الخديو عباس الى المهادنة الكاملة للاحتلال ، وان
كانت قد ظلت تحلم بتحقيق الجلاء عن طريق المفاوضات بين انجلترا
والدولة العثمانية .

أما مجموعة مصطفى كامل فقد تنبهت في الحقيقة الى ضرورة السعى لبحث الذات الحضارية على المواجهة ، وكان ذلك يعبر عن النضج الثقافي لمصطفى كامل ، فقد سعى الى التوجه الى الشعب ، وإنشاء المدارس وإصدار جريدة اللواء .

ولذلك تسعى هذه الدراسة الى الكشف عن الجذور التاريخية لازمة الانفصام الحضارى التى مازال يعيشها المثقف المصرى حتى الآن ، والتي أدت الى أن يظل سلبيا ، مغتربا ، عاجزا عن التفاعل مع الجماهير أو قيادتها .

والآن لقد آن لنا أن نعيد اكتشاف ذاتنا ، ونسعى لإقامة نموذج حضارى مستقل نحقق من خلاله إستقلالنا السياسى والاقتصادى والاجتماعى والفكرى ، ولا بد أن يتقدم المثقف المصرى ليؤدى دوره فى عملية البناء .

ولكن قبل ذلك لا بد من أن نسعى الى اكتشاف جذور الازمة . . حتى يمكن تشخيص المرض ، واكتشاف وسائل العلاج واتمنى أن تكون هذه الدراسة قد حققت بعض ما تطمح اليه .

سليمان صالح

الباب الأول

الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد

١٨٨٩ - ١٩١٥



الشيخ على يوسف

١٨٦٣ - ١٩١٣

نشأة الشيخ على يوسف :

ولد على يوسف بقرية نائية في صعيد مصر تسمى «بلصفورة»، وقد توفي أبوه بعد عام واحد من ولادته ولم يترك ميراثاً مما اضطر أمه الى الانتقال به الى بلدتها « بنى عدى » التابعة لمركز منفلوط بمحافظة أسيوط حيث قام أخواله بتربيته .

ويتضح من ذلك أن على يوسف قد نشأ فى الدرجات السفلى من السلم الاجتماعى وقد ساهمت هذه النشأة الى حد كبير فى تفكير على يوسف ومواقفه حيث يقول الخديو عباس حلمى : ان على يوسف - وهو من أهل الصعيد - كان يعرف عقلية مواطنيه ومطامحهم .

وقد استخدم البعض ظروف هذه النشأة فى تفسير بعض

مواقف على يوسف اذ يفسر محمد حسين هبكل اعتدال على يوسف
ازاء الانجليز بأنه كان من أبناء الفلاحين الذين لم ينسوا حكم الاتراك
ومطالمهم .

ولكن رغم هذه النشأة التي داف فيها على يوسف مرارة الحرمان
نجده لا يتخذ مواقف اصلاحية بارزة خاصة في قضية العدالة
الاجتماعية ، وربما يرجع ذلك الى ان الحركة الوطنية قد ركزت بشكل
أساسي على القضية الوطنية الكبرى وهي الاستقلال ، وقد نسغلتها
هذه القضية عن القضايا الأخرى ، كما يرجع ذلك أيضا الى أن على
يوسف قد ربط نفسه بسياسة الخديو عباس ، وربما كان هذا
الارتباط عاملا مهما في اهمال على يوسف لقضية العدالة الاجتماعية،
ومعاناة الفلاحين الفقراء الذين نسا بينهم .

ثقافة على يوسف :

بدأ على يوسف في دراسة العلوم الدينية في كتاب فريسة
» بنى عدى « على يد الشيخ حسين الهوارى حيث أتم حفظ القرآن
الكريم وهو في سن النابعة عشرة ، وكانت دراسة العلوم الدينية في
تلك الفترة هي خطوة الصعود التقليدية بالنسبة للبابيين من أبناء
الفلاحين ، وانتقل على يوسف الى القاهرة حوالى عام ١٨٨١ ليلتحق
بالأزهر بهدف أن يصبح فقيها أو معلما - اذا نجح - واذا فشل
يتكسب الرزق بقراءة القرآن على المقابر .

وفى الأزهر درس على يوسف العلوم التقليدية التي كانت
تدرس اذ ذاك ونقسم الى :

- ١ - العلوم الدينية كعلوم الفقه والتفسير والحديث .
- ٢ - علوم اللغة العربية مثل النحو والبلاغة .
- ٣ - العلوم العقلية كالمنطق .

بالإضافة الى دراسته فى الأزهر حاول على يوسف أن ينتفع
نفسه بفراءة كتب التاريخ والأدب والشعر .

ولكن على يوسف قطع دراسته فى الأزهر دون أن يحصل على
شهادة العالمية ويشير الخديو عباس فى مذكراته الى أن على يوسف
قد تردد على مدرسة المعلمين - لكن ليس هنالك ما يشير الى أنه قد
حصل على شهادة من هذه المدرسة ، أو أنه قد أكمل دراسته فيها .
وكان هناك نقص واضح فى ثقافة على يوسف هو جهله
باللغات الأوروبية ، وربما كان هذا أعظم نقص فى الصحفى الحديث ،
فان الفن الصحفى هو فن أوربى ، والجهل باللغات الأوروبية هو فى
حقيقته جهل بهذا الفن .

وقد أبدى الخديو عباس أسفه لأن تعليم على يوسف قد باعد
به الى حد ما عن الحضارة الغربية وتاريخها ، ولعله بما وهب من
ذكاء ، وبغريزته الملهمة فى الحقائق السياسية ، كان قد غدا رجلا
آخر ، وكان بوسعه أن يمنح الحركة الوطنية طابعا أكثر مطابقة
للواقع والحاضر .

ولكن على يوسف استطاع أن يعوض هذا النقص بالوسائل
التالية :

١ - الاطلاع على البرقيات التى تصل الى المؤيد من وكالات
الأنباء الأجنبية بعد ترجمتها وكان يطلع على كل ما يكتبه الاجانب فى
المسائل المصرية .

٢ - الاطلاع على الكتب المترجمة من الفرنسية الى العربية .

٣ - قوة ذاكرته حيث يشير سليم سركتس الى أن مافاته
من جهله باللغات الأجنبية قد عوضه بذكائه ، وذاكرته المدهشة
فلو قرأ على يوسف مقالة فى التحكيم الدولى ومضى على قراءتها ١٠

مسنوات ثم عرض له أن يكتب فى ذلك الموضوع فانه يستحضر فى ذاكرته جميع ما قرأه مما يتعلق بالموضوع .

٤ - الاستعانة بمن يجيدون اللغات الأجنبية فى تحرير جريدة المؤيد ، ولم يكن يأبى أن يستمع للنصيحة ممن كانوا يتصلون بالصحف الأجنبية ويقترحون عليه المقترحات ، وممن استعان بهم على يوسف فى تحرير « المؤيد » أحمد لطفى السيد ، وسيد كامل ، وسليم سركيس .

ويشير ابراهيم عبده الى مصدر مهم من مصادر ثقافة على يوسف هو أنه كان نلميذا للشيخ جمال الدين الافغانى ، وأنه قد آمن بمبادئه واتجاهاته .

ولكن على يوسف قد وصل الى القاهرة عام ١٨٨١ فى حين نفى جمال الدين الافغانى من مصر عام ١٨٧٩ ، وبالتالي لم يدرك على يوسف الفترة التى قضاها الافغانى فى مصر ، ولم يتتلمذ على يديه .

وربما يكون مصدر هذا الخطأ هو أن على يوسف قد عمل محررا بجريدة مرآة الشرق ثم رئيسا لتحريرها ، وكانت هذه الجريدة التى أصدرها سليم بك عنحورى عام ١٨٧٩ احدى الصحف المهمة التى روجت لمبادئ الشيخ جمال الدين الافغانى فى مصر .

ولكن على يوسف قد عمل بهذه الجريدة وتولى تحريرها فى عام ١٨٨٤ بعد تخلى سعيد البستانى عن تحريرها ، وربما يكون على يوسف قد اطلع على مبادئ الافغانى من خلال تلاميذه الذين عمل معهم فى جريدة مرآة الشرق ولكنه لم يدرك الافغانى نفسه .

على يوسف والصحافة :

بدأ على يوسف خلال دراسته بالأزهر يتجه الى نظم الشعر حيث استطاع نشر ديوان كامل فى عام ١٨٨٥ بعنوان « نسمات

السحر » ، وفي هذا الديوان عالج على يوسف أغراض الشعر العربي التقليدية كالمده والرتاء والغزل . الخ . ولكن يبدو أن على يوسف لم يحقق نجاحا في مجال الشعر بدليل أنه قد هجر الشعر بلا رجعة بعد صدور ديوانه الأول ، ثم اتجه الى الصحافة حيث أخذ يرسل مقالاته الى الصحف ، ثم ساعد أحمد فارس التدياق في تحرير جريدة القاهرة ، وعمل بعد ذلك محررا بجريدة مرآة الشرق ، وفد وصل على يوسف الى رئاسة تحرير الصحيفة بعد عام ١٨٨٤ ، ولكن صدر قرار بتعطيل هذه الجريدة نهائيا في ٢٥ مارس ١٨٨٦ .

فكر على يوسف بعد ذلك في انشاء جريدة أدبية ، وقد واجه في سبيل ذلك الكثير من الصعوبات هي :

١ - ضرورة الحصول على رخصة باصدار الجريدة الجديدة حيث يقول : انه قضى نصف عام يطرق باب قلم المطبوعات للحصول على هذه الرخصة .

٢ - عدم وجود رأس المال الذي يستطيع به اصدار الجريدة الجديدة ولكنه تمكن بمعاونة الشيخ أحمد ماضى زميله في الأزهر من اصدار جريدة « الآداب » عام ١٨٨٧ ، ولم يمض على اصدار هذه الجريدة الأدبية الصغيرة عاوان حتى أخذت حظها من الانتشار ، وقد عرف الوطنيون الشيخ على يوسف من خلال هذه الجريدة وجاء اصداره لجريدة المؤيدة عام ١٨٨٩ - بمعاونة رجال الحركة الوطنية . أهم خطوة في حياته ، الأمر الذي دفع جريدة الجريدة عام ١٩٠٧ الى أن تقول : ان الوطنيين بمعاونتهم له على اصدار المؤيد قد منحوه ينبوعا للثروة والجاه .

وقد أثبت على يوسف كفاءته كمخبر صحفي فقد استطاع التغلب على الحظر الذي فرضته الحكومة المصرية المتزمنة بنصائح لورد كرومر على الأخبار وخاصة بالنسبة لجريدة المؤيد من خلال اقامة

علاقات مع موظفى الدواوين ، والحصول منهم على الأخبار بعد خروجهم من هذه الدواوين ، وقد استطاع على يوسف تحقيق انتصارات صحفية والانفراد بنشر أخبار كانت ذات أهمية كبيرة بالنسبة للشعب المصرى ، وكان أهم هذه الانتصارات نشر اللغراف السرى الذى أرسله كنشتر سردار الجيش البريطانى الى وزير الحربية .

وقد اتضح من خلال هذه القضية التزام على يوسف بمبدأ من أهم مبادئ الصحافة الحديثة وهو حق الصحف فى الاحتفاظ بسرية مصادر أخباره ، وعدم الكشف عن أسماء هذه المصادر وهو ما يعرف بسر المهنة ، وقد أصبح هذا المبدأ من أهم المواد التى تتضمنها موثيق السرف الصحفى فى كل دول العالم .

وقد أدرك على يوسف أن الاعلام هو أهم وظائف الصحفيه ;لومية ، وأن الجريدة التى لا تقوم بوظيفتها فى اعلام الرأى العام بالحقائق سحلى عن وظيفتها الأساسية وبالمالى نعرض لخطر انصراف الأقرأ عنها .

وقد واجه على يوسف مافسة شديدة فى مجال التغطيه الجبريه خاصة من جانب حريده المقطم التى اخصها كرومر بالأخبار لكى تحق الرواج والانسار والنجاح ورغم ذلك فان المقطم بكل ما كان يعرضه من تفاصيل وكل ما ينفره بنسره من أنباء لم يكن فى الحفمه يقدم كل ما يوافر لديه من أخبار فقد كان يحرص على أن يحجب مالا تريد السلطات البريطايه نسه ، ولا يسر ما قد يسىء الى الاحتلال ورحاله ، الأمر الذى منح على يوسف فرصه كبيره للانفراد بنشر الاخبار التى تسىء لرحال الاحتلال مما جعل على يوسف يقول : ان للمقطم فضل فى وجود المؤيد واشهاره مثله فى هذا مثل المبارز المغلوب فى اظهار فضل غالبه .

ونسجه ما انسهر به على يوسف من فدره على استفاء الأنباء فقد اعسر الوطنيون أن عدم نسه لأنباء انفاقة السودان فى يناير

٨٩٩٩ قبل توقيعها فتورا منه فى محاربة الاحتلال مما دفعهم لانشاء
جريدة اللواء .

وقد قام على يوسف أيضا بدور المراسل المتجول لجريدة المؤيد
خاصه أثناء زيارات الخديو عباس لتركيا وأوروبا وقد أثبت فى هذا
المجال قدرة كبيرة ، حيث رافق الخديو عباس فى أول زيارة له الى
تركيا وقام بامداد المؤيد بوصف تفصيلي لهذه الرحلة فى ١٢ رساله
قام بجمعها بعد ذلك فى كتاب بعنوان « أيام الجناب الخديو المعظم
فى دار السعادة » ويلاحظ على هذه الرسائل أنها اتخذت شكل المقال
ولم يفصل على يوسف بين الخبر والتعليق ، وربما يرجع ذلك الى
رغبته فى نوظيف هذه الاخبار لخدمة أغراض سياسية من خلال
عرضها والتعليق عليها فى الوقت نفسه دون أى فصل بين الخبر
والتعليق ، وهو أسلوب دعائى وليس أسلوبا صحفيا ، فنجده
يقول :

لقد لبث مولانا الخديو المعظم فى حضرة جلالة متبوعه الأعظم
نحو ساعة من الزمن كان فيها موضوع التعطفات التى تجل عن
وصف الواصف حتى شافهه حفظه الله بقوله (أنت عندى بمنزلة
عضو عزيز من أعضاء عائلتى الملوكية فاعتبر نفسك على هذا المثال)
فحسب الأمة المصرية فخارا واعجابا بأميرها المعظم أن يكون لدى
جلالة الحليفة الأعظم بهذه المنزلة السامية والمكانة العالية .

ان رغبة على يوسف فى مدح الخديو عباس والدفاع عنه جعلته
يتناسى قاعدة من أهم قواعد التحرير الصحفى وهى الفصل بين الخبر
والتعليق ، وضرورة أن يقوم المحرر بكتابة الخبر بموضوعية ودون
تدخل منه أو اقحام رأيه فى الخبر .

ويعتبر عبد اللطيف حمزة أن الرسالة الأولى من سلسلة هذه
الرسائل والتى وصف فيها على يوسف البحر المتوسط ، وتحدث

فبها عن أهميته السياسية والتجارية ، وأهمية الموقع التجارى لمصر دليلا على غلبة الصحافة على مزاج على يوسف ، وابتعاده عن الأسلوب الأدبى الى الأسلوب الصحفى ولا شك أن لعلى يوسف دورا مهما فى تطوير المقال الصحفى فى هذه الفترة ومن خلال دراسة خصائص أسلوب على يوسف يمكن أن نتعرف على ملامح هذا التطور .

أولا : لغة المقال الصحفى عند على يوسف :

١ - سهولة الألفاظ : فقد أدرك على يوسف أنه يكتب فى جريدة يومية يخاطب من خلالها الرجل العادى ، وبالتالي يجب ترك الألفاظ الغريبة وغير المألوفة فى اللغة والكلمات غير المتداولة ، وكان هذا تطورا كبيرا فى لغة الكتابة الصحفية ، وهو أيضا ضرورة فرضها العصر ، وظروف الحركة الوطنية فى تلك الفترة بهدف مجابهة الدعاية الاستعمارية ، والأساليب المستحدثة التى استخدمتها صحافة الانجليز فى مصر سواء صحافتها الناطقة بالعربية كالمقطم أو الناطقة بالانجليزية مثل The Egyptian Gazette

٢ - البعد عن الأساليب البلاغية القديمة :

وكان هذا تطورا مهما آخر فى لغة الكتابة الصحفية جعلت بعض الباحثين يعتبرون أن على يوسف هو بداية مدرسة التجديد فى الصحافة المصرية ، والثى نقلت أسلوب الكتابة من قبود الماضى ، التى التزمت بها صحافة مصر منذ نشأتها حين كان النشر العربى يميل الى السجع وغيره من ألوان البديع التى فتن بها أدباء اللغة العربية منذ القرن الرابع الهجرى ، ولم تستطع الصحافة المصرية التخلص من هذه الأساليب الا على يد مدرسة التجديد فى الصحافة المصرية .

وكانت تلك أيضا ضرورة فرضتها ظروف الحركة الوطنية ،

فليس من المنصور أن نظل لغه الصحافة الوطنية مغفلة بفيود البلاعة العربية ، وأساليبها القديمة ، وهى تواجه الاستعمار الانجليزى ونصدى له .

ان نحرر أسلوب على يوسف من الزخرفة اللفظية والمحسنات البديعية لم يأت فجأة ، ولا يمكن القول بأن على يوسف لم يكن يهتم بالزخرفة اللفظية منذ البداية ، ولكن أسلوب على يوسف قد اكتسب هذه الميزة بعد اصداره لجريدة المؤيد ، وادراكه لطبيعة الجريدة اليومية ، وطبيعة جمهورها ، وحتى فى السنوات الأولى لجريدة المؤيد ، كان أسلوب على يوسف يميل فى بعض الأحيان الى السجع والزخرفة اللفظية ، ففى مقالة فى العدد الأول لجريدة المؤيد نجده يقول :

« علمنا الدهر بمطالعة الاخبار ، ووعظنا بفرائب الآثار ، ودرينا بالانذار والاعتبار ، وجلا عن قلوبنا ظلمات الجهل ، فأبان لنا أن أعمال السلف مدرسة الخلف ، تتلقى فيها أن خدمة الاوطان من أوجب الواجبات وألزم الفرائض من أضاعها فضت عليه سريعه الطبيعة بالحرمان الأبدى والسقاء الدائم . فما قصدنا من نشر المؤيد الا تأدية ذلك الغرض عن طهارة طوية ، وإخلاص نية ، وانما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى ، ولكل عامل وجهة يعصدها ، عليها يكون الجزاء ، وليس فى عمل العالمين ، وجد المجدين أبر ، ولا أفضل من نصيحة مستنصح ، وإرشاد مسترشد ، وهادام الكل فى حاجة الى التعاون والمشاركة فلا غنى لهم عن تبادل الأفكار ، ومعرفة الاخبار ، مما يدعو اليه صلاح شأنهم ، وقوام معيشتهم . »

وفى هذا المقال نجد اهتماما كبيرا بالسجع والزخرفة اللفظية ، وبمقارنة هذا المقال باحدى المقالات التى كتبها على يوسف عام ١٩٠٦ بعنوان « فى قصر الدوبارة بعد يوم الأربعاء » نجده يقول :

« لا يمكن التوفيق بين اسنمالة قلوب المصريين وبين وجود المحكمة المخصوصة التي هى عبارة عن انذار دائم لهم بأن الجندي الانجليزى مقدس ولو كان معتديا . وأن الدفاع فى وجهه عن النفس والتوت من أكبر الجرائم التي يعاقب عليها بالجلد والشنق والتمثيل القطيع » .

وبالمقارنة نجد أن أسلوب على يوسف قد تحرر تماما من قبود البلاغة العربية القديمة ، وجرد أسلوبه من كثير من التكلف البغيض الى نفوس القراء .

٣ - استخدام الأساليب العصرية والعبارات المتداولة فى الكتابة :

ان تخلى على يوسف عن قيود البلاغة العربية القديمة قد استتبعه تطور آخر هو استخدام الأساليب العصرية فى الكتابة ، وقد لاحظ تيجنور أن مقالات على يوسف قد اشتملت على تحديد للكثير من المصطلحات التى أصبحت ذات أهمية كبيرة فى الحياة الفكرية للمجتمع المصرى مثل الحكومة - الأمة - المحكوم - الوطن - واجبات المواطن .

ثانيا : مضمون المقال الصحفى عند على يوسف :

يتميز مضمون المقال الصحفى عند على يوسف بالخصائص التالية :

١ - استخدام الأسلوب المنطقى فى الاقناع :

وقد اكتسب أسلوب على يوسف هذه الميزة من خلال دوره فى الحركة الوطنية ودفاعه عن حقوق مصر فى مواجهة الاستعمار البريطانى ، ولذلك فقد اتجه الى المناقشة العقلية لجحجج الاستعمار البريطانى ومؤيديه والبعد عن استخدام أسلوب الاستمالات

العاطفية ، مما جعل البعض يطلق على هذا الأسلوب الأسلوب السياسى فى حين اعتبر أسلوب مصطفى كامل أسلوبا حماسيا وأن أسلوب مصطفى كامل أقرب الى الخطابة منه الى الصحافة . وقد أشار الحديو عباس حلمى الى ذلك بقوله ان على يوسف قد لفت اليه الأنظار ان لم يكن باتساع أفقه الفكرى فبحماسته فى المناقشة ، وبموهبة مجادل حقيقية ، وبقدرته المشهودة على هضم المسائل .

وقد كانت الحركة الوطنية بحاجة الى مثل هذا الأسلوب للرد على الحجج الاستعمارية ، حيث لاحظ عبد العزيز شرف أن التقارير التى كان يكتبها اللورد كرومر أو السير جورست أو لورد كستنر كانت مكتوبة بطريقة لم يالفها المصريون ، وقد كان الهدف من هذه التقارير السنوية اقناع المصريين بضرورة بقاء الاحتلال ، وكان وراء كل كلمة من كلمات التقرير معان سياسية وأغراض استعمارية لم نحف على كتابنا المصريين فتسرعوا يهيئون أنفسهم للرد عليها ، وأخذوا يحاكون الانجليز أنفسهم فى الكتابة على هذه الطريقة . ان الفرق بين أسلوبى على يوسف ومصطفى كامل يعود الى مدى ايمان كل منهما بالجماهير وقدرتها على التغيير ، ولذلك استخدم الأول الأسلوب المنطقى للرد على حجج الاستعمار البريطانى فى حين اتجه الثانى الى مخاطبة الجماهير مباشرة وتعبئتها فى مواجهة الاستعمار البريطانى .

وقد كانت الحركة الوطنية فى حاجة الى كلا الجهادين ، فاذا كان اللواء يثير الجماهير ، ويهيج الشعب ، ويبعث الحقد فى النفوس ، ويوقظ الكراهية فى القلوب ، فان المؤيد ينير الطريق ، ويناقش المسائل فى هدوء ، ويعلق على الحوادث تعليقا حكيما دقيقا ، وينتقد ولاة الأمور فى الصميم .

ويتميز هذا الأسلوب بما يلي :

(أ) الرد على الحجج التي يثيرها الخصوم السياسيون بعد عرضها وتفنيدها .

(ب) صباغة أجزاء من المقال على شكل مقدمات ونتائج .

(ج) التمهيد للنتائج بمسلمات لا تقبل الشك .

(د) استخدام أسلوب الاستفهام الاستنكارى .

(هـ) اعتماد الكاتب على الواقع المحسوس يستق منه الدليل على صحة رأيه فى مسألة ما .

٢ - استخدام أجزاء من التاريخ العربى والإسلامى والمصرى خلال مقالاته :

حيث يقول الخديو عباس : ان على يوسف قد أفلح فى بعث الاحساس فى قلوب مواطنيه بشخصيتهم القومية ، لفرط ما استمع الى الحديث عن علاقات مصر ، وعن ماضيها ، وحقوقها ، ولفرط ما ناقش معاونيه فى السياسة العامة وعلاقتها بالموقف الراهن ، كما كان استحضاره للعصور الغابرة التى كان حسن الالام بها يتيح له - اذ يوقظ الذكريات المجيدة - أن يبعث فى نفوس قرائه الايمان بالمستقبل ، وقد كان على يوسف بارعا فى استخدام الرباط الطبيعى القوى الذى يربط بين المصريين منذ عهد بعيد ، وفى تأسيس وطنيته على أساس من تلك العاطفة العميقة الجذور .

وذلك يعنى أن استشهاد على يوسف بأحداث من التاريخ العربى والإسلامى والمصرى كان يهدف الى بعث الاحساس بالروح القومية فمصر تطلب لنفسها حكومة دستورية « لأن الشورى من قواعد أحكام الشريعة الإسلامية فى ادارة شئون الأمة ، تلك الشورى

التي وجدت في الاسلام قبل أن توجد في انجلترا الدستورية المنظمة ، وناهيك بنظام لا يعين فيه الخليفة الا بالبيعة العامة ، اذن فمصر تطلب في سنة ١٣٢٤ هـ ما وضع أساسه الاسلام قبل وجود التاريخ الهجرى في حساب العالم ، ومصر أهل للدستور لأنها منحتة قبل الاحتلال » .

٣ - وضوح المعانى :

وقد تكون تلك نتيجة طبيعية لاهمال على يوسف للزخرفة اللفظية ، والعبارات الأنيقة التي لا تؤدى الغرض المطلوب ، ويتضح من خلال مقالات على يوسف حرصه على وصول المعنى المقصود مباشرة الى عقود القراء .

٤ - ترابط الأفكار :

ومن أهم خصائص المقال الصحفى عند على يوسف الحرص على الربط بين الأفكار التي يتضمنها المقال ، وعدم الانتقال مباشرة من فكرة الى أخرى دون تمهيد لذلك .

الخطابة السياسية عند على يوسف :

كانت الخطابة في تلك الفترة من أهم أدوات النضال السياسى وقد مارس على يوسف الخطابة السياسية رغم أنه لم يكن يتمتع بالصفات المطلوبة لممارسة الخطابة السياسية . وكان ذلك من أهم أسباب زهد الرجل في تنعيم الكلام ، أو فى التقسيم الموسيقى للعبارات ، ولو أن الشيخ كان من فرسان الخطابة ، أو عشاق المحاضرة لأثر ذلك فى أسلوبه هذا النوع من التأثير الذى نراه فى الخطباء والمحاضرين .

ورغم عدم وجود قذرات خطائية لديه نجده قد مارس الخطابة
فى الكثير من المناسبات التى تنقسم الى :

١٠ - المناسبات الدينية : كاحتفال الحزب بذكرى هجرة
الرسول أو ميلاده .

٢ - المناسبات الخاصة بشخص الخديو : كاحتفال بعيد
جلوسه أو توديعه عند سفره ، أو استقباله عند عودته من السفر :

٣ - المناسبات السياسية : كذلك التى يتحدث فيها أمام
الجمعية العمومية لحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، أو
بمناسبة إبداء الحزب رأيه فى أمر وطنى عام كما حدث عند نظـر
مشروع مد امتياز قناة السويس .

ويضع عبد الصبور مرزوق أربع ملاحظات على الخطابة عند
على يوسف وهى :

١ - ان الفكر السياسى كان هو المسيطر على جميع الخطب
التي ألقاها على يوسف ، والموجه لكل ما فيها حتى ما كان يقال منها
فى مناسبات غير سياسية كالمناسبات الدينية الخالصة ففي احتفال
الحزب بذكرى الهجرة النبوية عام ١٩١٠ نحدث على يوسف عن
الوطنية عند المسلمين حديثا ينفق وأمانيه فى بعث الأمة الاسلامية
الكبرى التى ترتفع بالوطن فوق حدود التقسيم الجغرافى الى ذلك
الرابط المقدس الذى يجمع بين كل المؤمنين بفكرة واحدة تسيقظ
بها مشاعر الوحدة والترابط .

٢ - ان الشيخ على يوسف حينما كان يتحدث فى التسئون
العامة أو التسئون السياسية التى لا تتصل بشخص الخديو أو
بمركزه ، كان يطلق لذهنه عنان الأخذ والرد ، والتحليل والتعليل
والدقة فى المؤاخذه والحساب ، وتقرير ما ينبغى أن تكون عليه
الأمر ، أما اذا مس الحديث شخص الخديو أو مركزه رأينا يصطنع

منهج رجل الدعاية الذى لا تعنيه الحقيقة اذا كان فى اذاعة الأوهام،
والخرافات ما يزكى شخص ممدوحه ويترفه .

٣ - عناية على يوسف بدراسة موضوعات خطبه ، محاولا
الاحاطة الشاملة بكل ما يتصل بها .

٤ - ان على يوسف على الرغم من صلته المعروفة بالخديو ،
فانه كان يجيد الانتصار للقضايا العامة على نحو ليس فيه أدنى
تفريط فى حق من حقوق الشعب .

كما حدد عبد الصبور مرزوق ثلاثة خصائص تتميز بها خطب
الشيخ على يوسف وهى :

١ - التشكيك فى سلامة موقف الخصوم السياسيين ،
واستخدامه لعبارات معينة لالقاء ظلال الشك على موقف من المواقف .
حيث يقول فى خطبته التى عرض فيها موقف حزب الاصلاح على
المبادئ الدستورية من مشروع مد امتياز قناة السويس : ولكننا -
على غير ارادة منا أصبحنا أمام مخاطر سريعة بين حكومتنا وبين
شركة القناة .

٢ - التمهيد للنتائج بمسلمات لا تقبل الشك .

٣ - استخدام الاقتباس والاستشهاد ورسم الصور الأدبية .

علاقة علي يوسف بالخديو عباس

كان تولى عباس عرش مصر بعد وفاة والده توفيق عام ١٨٩٢ بداية مرحلة هامة فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية أصبح فيها القصر لفترة من الزمن المركز الرئيسى للوطنية المصرية •

وقد وجد عباس أن الانجليز قد سيطروا على جميع الوزارات والمصالح الحكومية ووجهوا الحكومة المصرية من خلال مبدأ النصائح الانجليزية الالزامية وبالتالى فانه لم يكن له فى الواقع أى سلطات ، بل تركزت السلطة فى يد المعتمد البريطانى لورد كرومر •

كما شعر الخديو عباس أنه قد تولى الحكم بحق الوراثة وبفرمان من الباب العالى ، وأنه لا يدين للانجليز بشئ على الإطلاق ، وقد تملكته - كما يقول - فكرة انقاذ الوطن من غاصبيه •

وبالتالى فقد سعى الخديو عباس الى الالتحام بالحركة الوطنية الممثلة فى ذلك الوقت فى صالون لطيف سليم والذى ضم مصطفى كامل وعلي يوسف •

وقد بدأت العلاقة بين الخديو وعلي يوسف منذ تولى الخديو الجديد العرش حيث أدرك الخديو احتياجه الى صحيفة قادرة على أن تنير الشعب وتقوده شيئا فشيئا الى ادراك أكثر وضوحا للوطن ولواجبات الوطن ، أو بمعنى أدق كان الخديو يحتاج الى جريدة تدافع عنه فى صراعه من أجل السلطة مع لورد كرومر •

وكان على يوسف صاحب جريدة استطاعت أن تثبت وجودها كجريدة وطنية ، وقد استقبل الخديو الجديد معلنا أن الجميع يد واحدة في تأييد مركز الخديو ، وأن القاعدة التي تكون أساسا لحكومة مولانا الخديو عباس عند رعيته هي المحبة وصدق الاخلاص ونصام الطاعة ، وهذه الحيثيات ينبغي أن يفدر لها قدرها ذوو الشأن من الأوربيين ، وفي الوقت نفسه كان على يوسف يحتاج هو الآخر الى الاستناد على قوة الخديو لكي يحمي المؤيد من عسف الانجليز كما جاءت وفاة الخديو توفيق الذي كان على وشك اغلاق المؤيد لانه كان يعتبرها لسان حال جماعة وطنية سرية تعمل لخلعه ، وتولى ابنه عباس فرصة لاقامة غلاقات ودية مع القصر .

اذن كان كلا الرجلين في حاجة الى الآخر ، كان عباس يحتاج الى جريدة تدافع عنه في حين يحتاج على يوسف الى الحماية والمال . .

وفي الوقت نفسه أيضا بدأت العلاقة بين الخديو ومصطفى كامل الذي ساعده على اتمام دراسته في أوروبا ، وكان يدفع له راتبا شهريا قدره خمسة وعشرون جنيها ، ثم مازال يزيده حتى بلغ مائة جنيه في الشهر .

وقد سعى الخديو عباس الى تكوين اتحاد بين القوى الوطنية المعادية للاحتلال لمستطبع أن يواجه به لورد كرومر الذي كان يجرد الخديو من كل سلطان .

وقد رأت بعض عناصر الحركة الوطنية في الخديو وسيلة هامة لمحاربة الاحتلال ، كما رأى الذين شاهدوا أحداث الثورة العربية مثل على يوسف أن هذه فرصة لتجنب تكرار ماحدث أثناء الثورة العربية حيث استغلت انجلترا الخديو في ضرب الثورة .

العراقية واحتلال مصر ، وبالتالي فان ضم الخديو عباس الى الحركة الوطنية يعتبر كسبا كبيرا لهذه الحركة ، ولقد كان على يوسف أكبر كتاب الصحافة الناطقين بلسان هذا الائتلاف . . .

وفى الوقت نفسه أيضا بدأت علاقة قوية بين على يوسف ومصطفى كامل وكانت العلاقة بين الاثنين قد بدأت عندما التقيا في صالون على مبارك في أوائل عام ١٨٩٠ ، وكان مصطفى كامل في هذا الوقت تلميذا بالمدرسة الثانوية وقد نمت العلاقة بينهما في إطار هذا التحالف حتى أصبحا صديقين حميمين .

وفى الوقت الذى تولى فيه مصطفى كامل الدعاية للقضية الوطنية في أوروبا بهدف كسب تأييد الرأى العام الأوربى وكسب مساعدة أوروبا بعمامة وفرنسا بخاصة للقضية الوطنية ، كان على يوسف يتولى مسئولية كسب التأييد المحلى للقضية عن طريق صفحات الجريدة .

لكن التساير يخ أثبت أن مصطفى كامل كان يقيم علاقاته بما يمكن أن تؤديه هذه العلاقات للقضية الوطنية .

ومن ناحية أخرى فقد بدأ الحسد يملأ نفس على يوسف نحو مصطفى كامل بعد أن نجح فى الفوز بشعبية كبيرة لفصاحته .

لكن الخديو عباس يشير فى مذكراته الى أن مصطفى كامل هو الذى ظل مبتعدا بنفسه ، وبارادته عن جميع أولئك الذين يكافحون حول الراية نفسها ولنفس القضية ، وكنت قد حلمت بتقرب بين الشيخ على يوسف ومصطفى كامل ، ولكنى لم أستطع مطلقا أن أحقق هذا الأمل ، اذ كان يفرق بين هذين الرجلين نوع من الكبرياء المبالغ فيه ، ولقد كان بوسعهما أن يتفاهما دون أن يتحابا ، وكان لهما من المزايا والفضائل ما يكفى لكى يظفر كل

منهما من صاحبه بالتقدير ، ولقد كان مع مصطفى كامل الشباب والطلبة والمستقبل ، على حين كان الشيخ على يوسف يتمتع بالنفوذ على أصحاب المراكز الاجتماعية الهامة . لو أنهما تضامنا ! . . أى شئ كنا نعجز عن تحقيقه لو أننا وضعنا حماسة أحدهما فى خدمة تجربة الآخر .

ويضيف الخديو عباس : ان جدارة زميله على يوسف - لو أنه كان قد عرفه - ماكانت لتقلل من شأنه ، ولما يجدر أن يستجر الناس على المجد ، عندما يخشى أن يكون الوطن نفسه فدية المعركة ، وكان مصطفى كامل قد حصل على معظم مائتى من رضاء عن ذلك النجاح العجيب لرسائله الوطنية ، وما من ريب فى أنه قد ثمل بعض الثمول بنجاحه ، ولو أن ذلك الثمول كان قد اتحد بحكمة الشيخ على يوسف الشرقية ، لكان ذلك قد خدم قضية البلاد فوفى ماخدمها متفرقين .

ويبدو أن الخلافات بين على يوسف ومصطفى كامل قد بدأت تطفو على السطح اثر عودة على يوسف من تركيا ١٨٩٨ وكان مصطفى كامل يتولى الاشراف على جريدة المؤيد خلال غيابه .

ورغم أن مصطفى كامل لم يكن قد انفصل عن الخديو عباس بشكل معلن الا بعد عام ١٩٠٤ الأمر الذى جعل الخديو يقول فى مذكراته كنت أمسك بىدى محركات عنصري الوطنية المتفرقين المتنافرين : الحزب المحافظ ، حزب أعيان البلاد الذى ياتمر بأمر الشيخ على يوسف ، وحزب الشباب المتطرف بزعامة مصطفى كامل ، وكان معنى الوطن عند كل من هاتين الجماعتين مختلفا عن الآخر ، فهما لا يستطيعان تحقيقه فى صورة موحدة ، ولا فى لحظة واحدة . . . وقد أدركت بعد قليل استحالة ضم الفريقين ، وصار لزاما على

من اسمى عند كل منهما سعيًا خاصًا به ، وكان هذا هو ما جعل البعض يقول : انى كنت ألعب لعبة مزدوجة .

ولكننى على العكس من ذلك كنت أبغى أن أتجنب — ما وسعنى ذلك — ترك هاتين القوتين المتنافستين احدهما ازاء الأخرى ، وأن أحد من الانشغاقات فى كل منهما ، مستدركا ما عساه أن يحدث من اختلال ، وكنت أحرص قبل كل شيء على أن لا تبدو منى بإدرة تفضيل قد تثير غيرة تجعل أحد الحزبين ينهض لعداء الآخر ، وكان تفضيلى مع المعتدلين ، ولكننى كنت أفهم المتطرفين ، ولم أستخدم لنفسى لا هؤلاء ولا هؤلاء ، ولكن هؤلاء وهؤلاء كانوا يرفضون مبدأ الاختلال الانجليزى غير المحدد بأجل فكنت من صديم قلبى مع هؤلاء .

ومن الواضح أن الخديو عباس يقصد بذلك الفترة من ١٨٩٨ حتى عام ١٩٠٤ اذ قبل عام ١٨٩٨ كان هناك تعاون تام بين مصطفى كامل وعلى يوسف ، فى حين حدث فى سبتمبر ١٩٠٤ انفصال كامل بين مصطفى كامل والخديو حيث أعلن الأول انفصاله عن الخديو فى رسالة نشرها فى الأهرام واللواء وكان السبب الذى أعلنه هو خشسه من أن استمرار اتصال الخديو بالوطنيين قد يبيع لكرورم فرصة جديدة لحرمانه من من حقوقه فى الوقت الذى كانت علاقته بالبريطانيين آخذة فى التحسن ، ثم وجه ضربة عسفة للشبيخ على يوسف ، بتحذير الخديو من المفسدين الذين ربطوا أنفسهم بالقصر .

وكان قد سبق ارسال هذا الخطاب بوجه مصطفى كامل للرم لعباس خلال لفائهما فى ديعون على بدخله فى قضية زواج الشبيخ على يوسف .

أما على يوسف فقد أخذ يوطد علاقته بالخديو حتى أصبح جليسا للخديو وأحد نصحاؤه ووسطائه فى قضاء مصالحه كما هو الحال فى تجارة الخديو بالرتب والألقاب (ومن هؤلاء الوسطاء أيضا ابراهيم المويلحى وأمير الشعراء أحمد شوقى) حتى لقد كان هؤلاء يتنافسون جميعا فيما بينهم على القيام بهذه المهمة .

وكانت تجارة الرتب والألقاب هى احدى الوسائل التى استخدمها عباس لى يحصل منها على المال اللازم للنفاء منه على الحركة الوطنية ، وكُن على يوسف أحد الذين استخدمهم فى هذه التجارة .

وقد سار على يوسف مع الخديو عباس الى نهاية الشوط ، الأمر الذى دعا البعض الى القول بأن على يوسف كان يحارب الاحتلال تمشيا مع سياسة الخديو ، وعندما غير الخديو سياسته مع الانجليز ، ومال الى مهادنتهم (بعد حادث فشودة عام ١٨٩٨) سار على يوسف معه ، وكف عن مهاجمة الاحتلال .

ولقد اضطر الخديو بعد حادث فشودة الى مهادنة الاحتلال فكما يقول فى مذكراته كان فشل الجهود الفرنسية فى حادث فشودة أليما على نفسى ، ذلك أنى كنت قد شاركت فيها ، وكنت أتنبع تقدمها فى الخفاء بقلنى عظيم ، كما كنت أول من عرف نبا وصول مارشان الى فشودة ، وقد أظهر هذا الحادث الى أى مدى لم يكن اسم الخديو غير راية منشورة أمام أعين العالم لتغطية مناورات الانجليز ، ويضيف الخديو لم يعد من حقى أن أتشبهت بأى وهم . . لقد بقيت وحيدا أمام احتلال لا رقيب عليه ، وطموح لا حد له ، ولم يعد أمامى الا أن أبحث عن وسيلة لإبلاغ صوت مصر الى الحكومة البريطانية ، وأن أحتفظ بعيونى داخل البرلمان

الانجليزى حتى أتمكن من أن أدفع بعض أعضائه الى التدخل كلما عرضت للبحث مسألة جوهرية لبلادى .

وانعكس موقف الخديو عباس على على يوسف أيضا فقد اتجه هو الآخر الى انتهاج سياسة المهادنة ، وفى نفس الوقت اتجه الخديو الى تكوين جماعة فى لندن مهمتها شد أزره فى صراعه مع لورد كرومر برئاسة بنجامان موزلى .

وكان موزلى - كما يصفه محمد فريد - من شركاء الشيخ على يوسف فى الأمور السياسية وفى أمور النصب ، وتوصل الى أن صار رسول الخديو لدى بعض كبار الانجليز بلوندره ، وكان يأخذ منه مبالغ جسيمة لهذا الغرض .

ويبدو أن موزلى هو الذى جذب على يوسف الى سياسة المهادنة مع الاحتلال ، حيث يعترف على يوسف بذلك فى الخطبة التى ألقاها فى الحفل الذى أقامه موزلى لتكريمه أثناء زيارته للندن عام ١٩٠٣ حيث يقول : هذا والى نحو خمس سنوات مضت لم يكن يخطر ببالى أن أجد نفسى فى لندرة يوما من الأيام لأننى كنت أرى فى الانجليز منلما يرون فى ، أرى فيهم أعداء لى كما يروننى العدو الألد لهم ، بل الشخص المتعصب كما كانوا يصفوننى وكنت اذا انتقدت فى جريدتى عملا من أعمالهم أو أعمال رجال الحكومة المصريين ضربوا بانتقادی عرض الحائط مهما كان حقا حتى وجد منهم شىء من الاضطهاد لى ظاهر لكل انسان ، الى أن وجد بالصدفة من عرفنى منهم وعرفتة أمانال حضرة المستر موزلى وقهمت من أعمالهم بقدر ما فهموا من مقاصدى ، فحل محل ذلك الجفاء شىء من حسن التفاهم ، وصرت اذا خفيت عنى حكمة عمل من أعمالهم فى مصالح الحكومة المصرية أسأل عنها فأعرف حقيقتها ، واذا انتقدت

شيئا عرفوا أنني منتقده لمقصد حسن لاعنادا ولا تعصبا كما كانوا
يظنون فأعاروه نظرهـم .

كما أن المستر موزلى نفسه قد قدم على يوسف فى الحفل
قائلا : ان كثيرا من اخوانى الانجليز كانوا مخطئين فيما يصفونه
به ويعتبرونه لأجله من أكبر الأعداء .

ويذكر الخديو عباس أن الشيخ على يوسف واسماعيل أباطه
قد تعاونوا مع جماعة المستر موزلى تعاوناً مثمراً ذكيا ، ومن سوء
الحظ أن مبادئ مصطفى كامل كانت تحول بينه وبين التعاون مع
انجليزى فرفض أن ينضم اليه .

وهذا يجعلنا نعتقد أن المستر موزلى قد عمل على جذب
السيخ على يوسف للتعاون مع الانجليز أو على الأقل لمهادنتهم .

وقد استخدم معظم الباحثين الذين تعرضوا لتاريخ هذه
الفترة نص خطبة على يوسف فى الحفل الذى أقامه المستر موزلى
تكريما لعلى يوسف بلندن عام ١٩٠٣ دليلا على أن الشيخ على يوسف
قد نكحى تماما عن القضية الوطنية ، واتجه الى التعاون مع الاحتلال ،
كما ذكر معظم الباحثين أن على يوسف قد قال فى هذه الخطبة :
« ان لوندرة كعبة المصريين السياسية » .

والحقيقة أن هذه العبارة لم ترد فى نص هذه الخطبة الا أنه
أعلن أنه يتمنى صداقة انجلترا مبررا ذلك بأن المصريين يحبون
وطنهم ويتمنون أن يكون حرا بعيدا عن كل تداخل أجنبى ، ولكن
اذا لم يستطيعوا ذلك فأولى بهم أن يكونوا أصدقاء لأمة قوية مثل
الأمة الانجليزية .

وقد رد على يوسف على الذين قالوا أنه قد غير مبداه بأن
الجللاء مطلبه الأول وأن رأس مال الوطن هو الاستقلال ، ولكنه

يطالب به كلما رأى أن هناك املا فى الحصول على مساعد، دولة
أو دول أجنبية ، ويسكت عنه كلما رأى أن الصباح به ضائع
صرخه فى واد ومضيق لشيء من منافع البلاد والعباد من قوم لا نرددهم
فوه ان شاءوا عن العناد والاسبداد .

اننى قبل كل شيء وطنى وأول مطالبى الجلاء أتوخاه فى
كل فرصة سسح أو أخالها سنانحة ، ولأنى اذا كنت عاجزا عن
خلق الفرصة وإيجادها فلست بعاجز ان سنحت الفرصة أن أقول
كلمتى فى أشرف مطلب .

ولكن هذا لا يمنع أن نبادل الانجليز فى الأعمال والأفوال
احساسات النواد فى كل مالا لمس معه حقوق الوطن المقدسة
مأداموا فى البلاد ، وما دما غير قادرين على اخراجهم بالقوة فمأنا
معهم على هذا مثل السجين الذى حبس ظلما وطال عليه الزمن
فكمن عيظه وسكن غضبه حتى توجد الفرصة ، ولا يضره أن يخاطب
سجانه بالحسنى بل وبطلب منه الرفق فى المعاملة ويحمده عليه
ان فعل ويبادله الكلم الطيب ، ولكنه لا ينسى ولن ينسى أنه
مسجون ظلما وأيما يوم وجد الحكم الذى يقضى فى مسأله
بسط له كل الأدلة التى تبين له كيف هو مظلوم ومغبون .

ومن خلال ذلك يمكن أن تنضح لنا الحقائق التالية :

١ - ان موقف على يوسف من الانجليز كان تابعا لموقف
الخديو منهم فقد الفى على يوسف خطبه فى لندن أثناء زيارة
الخديو لها ، وكان للحفاوة التى استقبل بها الانجليز الخديو
أثر كبير فى ذلك .

٢ - كان لحادث فاشودة أكبر الأثر فى دفع الخديو لمهادنة
الانجليز فقد ظل الخديو وعلى يوسف معه يعنفدان أن استغلال

المنافس الاستعماري هو الوسيلة الوحيدة لخراج الانجليز من مصر ، وبالتالي فان تخلي فرنسا عن القضية المصرية وانسحابها من فسودة كان يعتبر سقوطا لهذه الاستراتيجية التي تبنتها الحركة الوطنية .

٣ - كان موقف المهادنة الذي اتخذه الخديو ومعسسه على يوسف موقفا مرحليا يمكن التراجع عنه في حالة ظهور فرصة يمكن استغلالها لطرد الانجليز من مصر كما حدث ابان أزمة طابا في ١٠ يناير ١٩٠٦ ، حيث اتحدت القوى الوطنية مرة أخرى ووقفت الصحافة الوطنية المؤيد واللواء الى جانب تركيا ، حيث نجددت آمال الوطنيين في أن يؤدي هذا النزاع الجديد الى اعادة طرح موضوع الاحتلال الانجليزي لمصر ، الأمر الذي جعل الانجليز يتشككون في نوايا الشيخ على يوسف حيث يشير مراسل جريدة التايمس في القاهرة في نوفمبر ١٩٠٧ الى « أن الحزب الوطني الرسمي الذي اتحد في سنة ١٩٠٦ وفي الشهور الأولى من هذه السنة قد انقسم الآن الى قسمين هما حزب المتطرفين برئاسة مصطفى باشا كامل وحزب المعتدلين برئاسة الشيخ على يوسف وانك قد لاتجد فرقا بين ماعرضه هذان الصحفيان المتناظران من المشروعات الاصلاحية ، فقد اتفقا على طلب احوال الموظفين الوطنيين محل الانجليز ومنح مصر الهيئات النيابية وانفاق أموال كثيرة على التعليم وغير ذلك ولكنهما اختلفا على أمر واحد وهو أن كامل باشا يطلب جلاء الانجليز عن مصر في الحال وينتقد المحتلين والحكومة المصرية الحاضرة بلهجة عنيفة ، وأما مناظره ، وهو أوفر منه حكمة أو أكثر خوفا وتدبرا من سوء العواقب ، فانه يرى الآن أو يتظاهر أن مسألة الجلاء العاجل عن مصر خارجة عن دائرة السياسة الممكن تنفيذها ، وينكر على زعيم المتطرفين وأنصاره حدة لهجتهم (وقد كانت لهجته من قبل) ولكن يصح أن يقال ان المؤيد والمنبر - وهما

لبنان حال المعتدلين - قد أظهرتا تعقلهما السياسى وحكمه
بسعيهما أخيرا وراء ايجاد تفاهم أفضل وأنفع مع الأمة المحم
ولكن يتعذر علينا أن ننسى أنهما لم يكونا أقل من اللواء في
طغنهما على السياسة الانجليزية فى غضون الخلاف مع تركيا
مسألة الحدود ، ولا سبيل الى التثبت من صحة عزيتهما الا
رأينا بأعيننا سلوكهما فيما اذا توترت العلاقات مرة أخرى
الدولة العثمانية وانجلترا ، وهو الحادث الذى أدى الى اتح
الأحزاب الوطنية المصرية سنة ١٩٠٦ . أو فيما اذا حدث خا
بين الخديو والحكومة الانجليزية » .

وتطرح رسالة مراسل التايمس نقتطين مهمتين هما :

١ - ان مجموعة الخديو ومجموعة مصطفى كامل قد اتحد
خلال النصف الأول من عام ١٩٠٦ خلال أزمة طابا وبرز هذا
خلال الموقف الموحد لجريدتى المؤيد واللواء وتأييدهما لركيب
وهجومهما على الاحتلال الانجليزى ، كما برز أيضا فى اقطة
الخديو مع مصطفى كامل على تأسيس الحزب الوطنى وجريد
الاتنادر الفرنسية والاستندارد الانجليزية ومن المحتمل أن يك
الخديو قد حاول التوفيق بين مصطفى كامل وعلى يوسف خ
هذه الفترة حيث يشير الى ذلك فى مذكراته .

وهذا يؤكد مذهبنا اليه من أن سياسة المهادنة التى اتب
الخديو وبالتالي على يوسف مع الانجليز والتى برزت بشكل واضح
بعد حادث فاشودة كان موقفا مرحليا يمكن التراجع عنه فى ح
ظهور فرصة لاجراج الانجليز من مصر .

٢ - ان الانجليز لم يكونوا على ثقة من اعتدال على يوسف
اذا هم وأنهم يعتبرون أن المحك الأساسى لاختبار مدى اعتد

على يوسف هو حدوث خلاف بين الدولة العثمانية وانجلترا أو بين الخديو والحكومة الانجليزية ، وأنه من المتوقع فى هذه الحالة تخلى الشيخ على يوسف عن اعتداله ، ومهاجمة السياسة الانجليزية كما حدث خلال أزمة طابا عام ١٩٠٦ .

علاقة على يوسف بالشيخ محمد عبده :

اذا كانت علاقة على يوسف بالخديو عباس وتبعيته له قد حكمت علاقاته بالقوى الوطنية الأخرى ، فاننا يمكن أن نجد فى علاقته بالامام محمد عبده اختلافا غير علنى عن موقف الخديو منه .

وترجع بداية العلاقة بين الامام والخديو عباس الى السنوات الأولى لتوليهِ العرش ، حيث حاول الخديو عباس أن يستفيد من وزن الامام ومكانته ضد الانجليز خلال الفترات المعروفة باسم فترات الشقاق ، ولكن موقف الامام من الانجليز اتسم بالاعتدال وعدم الرغبة فى العمل السياسى المباشر ضدهم ، حيث اعتقد أن العمل الوطنى يجب أن يتجه الى الاصلاح الاجتماعى والشرعية والتعليم ، كما اعتقد بأن الانجليز لن يتدخلوا فى هذه المشاريع ، وان كان هذا لاينفى الموقف المبدئى الذى أعلنه محمد عبده كثيرا من رفض الاحتلال وضرورة التخلص منه .

كما ربطت علاقة صداقة قوية بين الامام والشيخ على يوسف ، وقد كان لهذه الصداقة أثر كبير فى اتجاهات على يوسف السياسية دفعت عمر الدسوقي الى أن يفسر اعتدال على يوسف تجاه الانجليز بعد حادث فاشودة بأن محمد عبده قد استطاع أن يخفف من غلواء المؤيد وصاحبه فى عداوته للانجليز ، فهذأت لهجته وخفت حدته .

ورغم الصدام بين الخديو ومحمد عبده الذى بدأ فى أول يناير ١٩٠٤ بسبب رفض الشيخ محمد عبده أوامر الخديو بتوجيه إحدى كساوى الشريعة الى مفتى المعية ، ولذلك لجأ الخديو الى شن حملة تشهير على الشيخ محمد عبده ورميه بالكفر والزندقه مستخدما فى ذلك صحيفة « حمارة منيتى » ، ولكن الخديو لم يستطع استخدام المؤيد للتشهير بالامام محمد عبده رغم ارتباط صاحب المؤيد الشديد بالخديو .

الا أنه على الرغم من رفض على يوسف مهاجمة الشيخ محمد عبده كما كان يريد الخديو ، فإنه فى الوقت نفسه لم يقف مع الامام فى مواجهة عباس ، ويبدو أنه حاول ايجاد توازن فى علاقته مع الخديو والشيخ محمد عبده ، فرغم ارتباطه الشديد بالخديو الا أنه قد حاول أن يحافظ على علاقته بالشيخ محمد عبده ، ولكن دون أن يتخذ مواقف مؤيدة للامام يمكن أن تغضب الخديو .

وقد تناقضت مواقف الخديو وعلى يوسف بشدة عندما توفي الامام محمد عبده حيث لم يستطع الخديو أن يخفى فرحه وسماته الى حد عدم التأدب أمام جلال الموت حيث وصف جنازة الشيخ محمد عبده بالمثل العامى الجنازة حارة .. بينما وصف على يوسف جنازة الشيخ محمد عبده وهى تنتقل من الاسكندرية الى القاهرة ، وكرس صفحات الجريدة خلال الأيام التالية لوفاته لنشر المرائى السى انهالت عليه تأيينا للشيخ محمد عبده .

قضية زواج الشيخ على يوسف

كان لابد في هذه الدراسة من التعرض لقضية زواج الشيخ على يوسف للأسباب التالية :

١ - أثر هذه القضية على التكوين النفسى للشيخ على يوسف .

٢ - أثر هذه القضية على مواقف الشيخ على يوسف من القضايا الوطنية فقد أدت هذه القضية الى ارتباط الشيخ على يوسف بتحالفات جديدة وزيادة ارتباطه بالخديو عباس ، وزيادة العداء بينه وبين مصطفى كامل ، وقد انعكست هذه المواقف على جريدة المؤيد .

٣ - ان هذه القضية يمكن أن توضح لنا بعض جوانب شخصية الشيخ على يوسف التى يمكن عن طريقها تفسير بعض مواقفه السياسية ، ولقد كان لهذه القضية عدد من الجوانب هى :

١ - الجانب الاجتماعى : فقد طرحت من منظور الفكر الاجتماعى مقولتين هامتين هما :

(أ) حق المرأة الرشيدة فى تزويج نفسها زوجا شرعيا من اختيارها واختارته بصرف النظر عن معارضة ولى أمرها .

(ب) مفهوم الكفاءة الاجتماعية ، هل هى شرف موروث ،

ومحتد متوارت ، أم أنها جهد الانسان للرقى بنفسه وعمله فى
سبيل أمتة .

٢ - الجانب السياسى : فقد أدت هذه القضية الى أزمة
سياسية بين الحكومة والقضاء ، وصلت الى حد تهديد قاضى قضاة
مصر باغلاق المحاكم .

كما أدت هذه القضية الى زيادة عمق الخلافات بين جناحين
مهمين من أجنحة الحركة الوطنية هما : مصطفى كامل وأنصاره
الذين شكلوا فيما بعد الحزب الوطنى وعلى يوسف وأنصار
الخديو عباس الذين شكلوا فيما بعد حزب الاصلاح على المبادئ
الدستورية .

كما أدت هذه القضية الى الانفصال النهائي بين عباس
ومصطفى كامل .

٣ - جانب يتعلق بالصحافة : فرغم أن الصحافة كانت فى
هذه الفترة أهم أدوات العمل السياسى ، الا أن هذه القضية قد
أوضحت أن الشعب المصرى كان لا يزال ينظر الى الصحافة بحذر ،
بل ويتشكك البعض فى أهميتها بالنسبة للمجتمع الأمر الذى
جعل ادوارد جولد سميت يقول : ان مهنتى الصحافة والمحاماة
لم تكونا موضع تقدير فى مصر .

وتبدأ وقائع هذه القضية عندما سافر الشيخ على يوسف
الى الاسكندرية فى صيف عام ١٩٠٤ بصحبة الشيخ عبد الخالق
السادات أحد شيوخ الطرق الصوفية ، وقد ارتبط الاثنان بعلاقة
صداقة قوية ، وفى الاسكندرية خطب على يوسف صافية ابنة
عبد الخالق السادات .

ونشير المصادر الى أن الشيخ عبد الخالق السادات قد قبل خطبة على يوسف لابنته صفية ، ورحب بها ، كما قبل منه المهر والشبكة (النشان) ، لكن الشيخ السادات أخذ يسوف في اتمام عقد الزواج ، ويفسر فتحي رضوان ذلك بأن هناك قوم فد أشأروا عليه بفسخ الخطبة ربما لبكيدوا للشيخ على يوسف ، ولبنغصوا عليه جباته ، ولبئخذوا من ذلك ذريعة للحملة عليه والمساس به ، كما نم ذلك فعلا ، وأغلب الظن عندى أن الانجليز كانوا وراء هذا الفسخ لأكثر من سبب ، فهم يكرهون على يوسف لذاته ، لأنه خصمهم ولأن جريدته الوطنية تقف لهم بالمرصاد .

ونحن نستبعد أن يكون الانجليز هم الذين حاولوا افراع السادات بفسخ الخطبة ، فقد أوضحنا من قبل أن الخديو وعلى يوسف فد اتجها الى مهادنة الانجليز قبل هذه القضية ، ونسجة لذلك فان على يوسف وان لم يكن قد أصبح حليفا للانجليز الا أنه لم يعد عدوا لدودا لهم كما كان من قبل . وننتيجة لتسويق السادات في اتمام عقد الزواج ، فقد لجأ الشيخ على يوسف الى صديقه محمد بوفيق البكرى نقيب الاشراف وزوج ابنة الشيخ السادات وكان على يوسف قد ساعده في القضية المعروفة « بقضية السفهاء » اذ تدخل لدى الخديو لمنع اتهام البكرى بالاسراك في وضع قصيدة الهجاء في شخص الخديو والتي نشرنها جريده الصاعقة .

وقام الشيخ البكرى بوضع خطة لاتمام الزواج في بينه ، وبحضور عدد كبير من العلماء ، حيب نولى الوكالة عن صفية أحد سيوخ الأزهر المعروفين وهو الشيخ حسن السقا أى أن العهد كان قد نم بشكل سرعى ، وكان الهدف من هذه الحطة هو وضع الشيخ السادات أمام الأمر الواقع ، وفي اليوم التالى علم

الشيخ السادات نبأ زواج ابنته من خلال جريدة المقطم التي نشرت الخبر دون أن تشير الى مكان عقد القران ، لكى تلقى على النبأ جوا من الريبة ، فقدم السادات بلأغا الى النيابة يتهم فيه الشيخ على يوسف بأنه غرر بابنته ، وبحث النيابة الموضوع فوجدت أن صفة قد بلغت سن الرشد فمن حقها شرعا أن تزوج نفسها ، وقد حضر عقد القران عدد كبير من أقارب العروس فليس هناك أية شبهة يمكن أن يستنتج منها أن الشيخ على يوسف قد غرر بها ، وحفظت النيابة البلاغ .

ولكن السادات لم يسكت فقد أرسل رساله الى الصحف يعلن فيها أنه لا علم له بهذا الزواج ، وان كان قد حدث فعلى غير رضاه ، فامتنعت المقطم عن نشر هذه الرسالة بينما نشرتها اللواء .

كما قام السادات برفع دعوى أمام المحكمة الشرعية يطلب فيها الحكم بإبطال الزواج استنادا الى أن الشريعة تشترط لصحة الزواج تكافؤ بين الزوجين فى الاسلام والنسب والمال والحرفة ، وقال السادات أنه يطعن فى كفاءة على يوسف لابنته من ناحيتين النسب والحرفة . فالشيخ على يوسف من ناحية النسب لا ينتسب الى نسب رفيع كالسادات ، وهو من ناحية الحرفة يحترف مهنة الجرائد التى هى - كما قال فى صحيفة دعواه - أحقر الحرف ، وعار وشنار عليه .

ونظرت محكمة مصر الشرعية هذه الدعوى فى ٢٤ يوليو ١٩٠٤ ، ورأس المحكمة الشيخ أحمد أبو خطوة ، وتكونت هيئة الدفاع من الشيخ عثمان الفندى عن السادات ، وحسن صبرى عن على يوسف ، والشيخ محمد عز العرب عن صفة .

وفى الجلسة الأولى دافع حسن صبرى عن على يوسف فيما

يختص بالحرفة بأنه صاحب حرفة شريفة ، فهو عضو في الجمعية العمومية بانتخاب الأمة ، وهو صاحب أكبر جريدة اسلامية في العالم خدمت الاسلام وتخدمه أكبر خدمة ، ومن ذلك خدمتها للقضاء الشرعى منذ سنوات ودفاعها كذلك عن الحج عندما أريد إبطاله .

أما فيما يختص بالنسب فقد دافع حسن صبرى بأن موكله على يوسف شريف علوى ، ومقيد بسجل أنساب الأشراف منذ عام ١٨٩٧ ، وهو ينتمى الى ذرية الامام الحسين بن على .

أما الشيخ محمد عز العرب الذى قام بالدفاع عن صفية فقد قدم خطابا منها يفيد بأنها قد تزوجت الشيخ على يوسف بمحض رغبتها واختيارها بإيجاب وقبول شرعيين ، وأنه خير كفؤ لها حسباً ونسباً ، وحيث أنها بالغة رشيدة مالكة لأمر نفسها فلها الحق المطلق أن تتزوج بمن تراه أهلاً لها ، وهو الحق الذى أعطته الشريعة الاسلامية لكل مسلمة بالغة رشيدة ، وأن الحق الذى أعطاه الله لها لا يمكن أن يسلبه منها أحد .

ورد عثمان الفندى الذى مثل الدفاع عن السادات بأن موكله شريف علوى ، أما الشيخ على يوسف فهو أعجمى لا أب له يعرف فى الاسلام ، وأنه نشأ فى قرية صغيرة حقيرة تسمى « بلصفورة » كل أهلها أعاجم ، وأن عامة أهل القرى والأمصار فى هذه الديار - يقصد مصر - أعاجم الا من له نسب معروف كالسادة الوفاة .

وفى الجلسة الأولى أصدر الشيخ أحمد أبو خطوة حكماً مبدئياً بالحيلولة بين الزوجين وتسليم صفية لأبيها لمنع المخالطة الزوجية حتى يفصل نهائياً فى الدعوى .

وعلى أثر ذلك سافر على يوسف الى الاسكندرية حيث قابل ناظر الحقانية بطرس غالى ، ونشرت جريدة الوطن أن نظارة الحقانية قد قررت عدم تنفيذ الحكم اعتمادا على الأشكال الذى رفعه وكيل السيدة صفية .

وقد زاد ذلك الموقف اشتعالا حيث وجهت اللواء هجومها الى وزارة الحقانية ، واتهمتها بأنها تحقر الدين ، وتستهن بالشرع الحنيف ، وطالبت المسلمين بالدفاع عن دينهم وشريعتهم الى آخر نسمة من حياتهم .

وبعد مفاوضات طويلة تم الاتفاق على انتقال صفية الى بيت الشيخ الرافعى ، ولكن قاضى المحكمة لم يقتنع بهذا الحل ، وباتفاق مع قاضى القضاة أعلن فى الجلسة التالية وقف السير فى هذه القضية لحين تنفيذ الفرار السابق صدوره بالحيلولة بين الزوجين ، كما هدد بوقف السير فى جميع القضايا .

وفى محاولة للخروج من هذه المشكلة أرسل على يوسف خطابا الى الشيخ الرافعى يعرض فيه أن تذهب صفية الى بيت أبيها باختيارها ، على أن يقوم الرافعى بأخذ التعهد على الشيخ السادات بعدم إيذائها ، ولكن صفية رفضت هذا الحل حيث أجابت الرافعى بأن أباه قد أعلن أمامه وأمام مفتى الديار المصرية ، وشيخ الأزهر رضاه عن إقامتها عند الشيخ الرافعى ، ثم كتب للجرائد يكذب أنه رضى بإقامتها عنده ، وأنه لا يزال يطلبها بالقوة العسكرية .

وتوالى الاجتماعات فى نظارة الحقانية بين وكيل نظارة الحقانية والشيخ محمد بخيت أحد أعضاء المحكمة العليا . والشيخ أحمد أبو خطوة ، حيث تم الاتفاق على تنفيذ القرار مفسرا من قبل المحكمة بجواز وضع صفية عند أمين مأمون خلاف والدها .

وفى الجلسة التالية طعن محامى السادات فى كفاءة
على يوسف لأنه يضطر الى العمل لكسب رزقه بينما موكله يعيش
فى أملك واسعة تركها له آباؤه الأماجد ، وأن على يوسف يحترف
مهنة حقيرة هى الصحافة وهى عبارة عن الجاسوسية العامة ، وأنها
معدة للإشاعة وكشف الأسرار وهذا منهى عنه شرعا .

كما أحضر محامى اسادات بعض الشهود الذين شهدوا
بأن الشيخ السادات شريف حسنى ، وصاحب حسب ونسب ،
وبيتهم بيت مجده وشرف وشهرة ، وأن الشيخ على يوسف
لا حسب ولا نسب له ، وأن حرفته لا تقرب من مشيخة السادة
الوفائية فى المكانة والرفعة .

كما قال أحد الشهود انه أدرك أن على يوسف من أصل
وضيع حين رآه يوما يقف فى إحدى المطابع ويصحح ديوانا من
الشعر من تأليفه اذ لا يفعل ذلك الا عديمى الأصل .

أما الدفاع عن على يوسف فقد اعتمد على التشكيك فى نسب
الشيخ السادات الى الأشراف مستندا الى الجبروتى ، وأن على يوسف
شريف علوى ينتهى نسبه الى سيدنا أبى عبد الله الحسين ، أما من
ناحية الحرفة فقد اعتمد الدفاع على أن على يوسف عضو بالجمعية
العمومية وقد ردد على يوسف هذه الحجة الأخيرة فى المؤيد باعتبار
أن عضوية الجمعية العمومية هى حرفته ، بينما ترك على يوسف
الحديث عن شرف الصحافة للسان الدفاع الذى لم يدافع أيضا عن
شرف الصحافة ، ودفع ذلك أحمد بهاء الدين الى القول بأن على
يوسف كان فى حقيقته رجعيا وان قلت رجعيته عن الآخرين ، وأنه
كان فى قرارة نفسه يؤمن بكل ما ساقه خصومه من حجج الحسب
والنسب والحرفة ، وهى رجعية القمت بظلمها على الكثير جدا من
نواحي تفكيره السياسى .

ان على يوسف لم يحاول أن يطرح على مائدة البحث مفهوم الكفاءة ، أو مفهوم الحسب والنسب المتوارث ، ولم يحاول الاعتماد في دفاعه على ما حققه من مكانة في المجتمع باعتماده على جهده الشخصي ، وهو دفاع كان يمكن أن يكسبه الاحترام — على الأقل — في نظر قطاع مهم من المثقفين الذين وقفوا معه وساندوه بشكل أكثر ثورية مثل الشاغر حافظ ابراهيم الذي سخر من التقاليد الاجتماعية البالية .

ان الدفاع كان يجب أن يعتمد على تفنيد هذه التقاليد والمفاهيم الاجتماعية والتشكيك في قيمتها وأهميتها ، واستغلال هذه القضية في تنوير الشعب وزيادة وعيه بدلا من الاعتماد على التشكيك في نسب السادات أو التمسك بآلتساب الشيخ على يوسف للأشراف ، وهما حجتان لم يستطع الدفاع اثباتهما .

ويبدو أن الشيخ رشيد رضا صاحب مجلة المنار كان أكثر وعيا وتحررا عندما انفرد في مجلته بمحاولة اظهار موقف الشرع من هذا الزواج ، وأنه لا غبار عليه ، في حين اعتمدت المؤيد على نشر بعض الردود الضعيفة مثل رد اسماعيل باشا أباطة الذي قال فيه : ان هذه الزلة من جانب الشيخ على يوسف لا تستحق كل هذه الضجة المفتعلة ، وكأنها تعترف بأن على يوسف قد ارتكب خطأ .

وبعد انتهاء مرافعات الدفاع اعتكف الشيخ أحمد أبو خطوة خمسة عشر يوما في مكان لا يعرفه أحد لتحضير الحكم ، وفي خلال هذه الفترة بذلت الحكومة ، وبذل الحديو عباس جهودا جبارة للتأثير على الشيخ أبو خطوة كي يجيء حكمه لصالح على يوسف ، ولكنه كان معتزا باستقلاله متمسكا برأيه إلى أقصى الحدود .

وقد أصدر القاضى حكمه بعدم صحة العقد والتفريق بين الزوجين وقال فى حيثيات حكمه ان حرفة الصحافة التى نسبها المدعى لنفسه قسمان : قسم يبحث فى فنون وعلوم مخصوصة كالمجلات ، وهى صحافة جلييلة ، وهذا القسم لم يدعه المدعى لنفسه ، وقسم لا يختص بموضوع مخصوص وهى معادة لارشاد الأمة فى أخلاقها ونظام عائلتها وهيئتها الاجتماعية وآدابها وسياسة مملكتها وبالجملة فهى عبارة عن الارشاد العام وهى صحافة جلييلة ، ولا يمكن القيام بها الا بعد الحصول على كل معداتها من العلوم الاقتصادية ، وعلوم تهذيب الأخلاق وسياسة المنزل ، ودراسة أخلاق الناس وعوائدهم ، وسياسة الحكومات ، ويلزم أن يكون القائم بها من أشد الناس محافظة على الكمالات والآداب حتى يمكنه أن ينفع بنصحه وارشاده ، وأن يرقى الأمة المنحلة ! ، ويستمر فى ترقيتها ان لم تكن منحلة ! ، وهذا لا يتأتى الا اذا كان القائم بها من الطبقة الأولى ذكاء وعلماء بالسياسة الداخلية والخارجية ، ولذلك اشتغل بها فى غير هذه الديار بعض الفضلاء برهة من الزمن ولا يمكن للمدعى عليه أن يدعى لنفسه هذه الصحافة ، لأن تقلبه فى المبادئ بغير سبب ، وتعرضه للشخصيات فى ثوب المصالح العامة وسكوته عن بعض ما يلزم الكلام فيه لأغراض من يهيمه رضاه ، فاذا يكون المدعى عليه ليس مشغولا بالصحافة قائما بها وانما هو مشغول بشئ يشبهها ، اشتغل بها لأغراضه ، فلبس لها ثوب الارشاد والمصلحة العامة ، وهذا اشتغال بأخس الحرف ، فلا يكون محترفا بحرفة سريفة .

كما أكدت حيثيات الحكم أن إثراء على يوسف الحالى لا يمجو عنه تلك الوصمة : أنه كان فقيرا ذات يوم ، فقال فى حكمه بالحرف الواحد أن فقره فى بدئه وان زال عنه الآن باكتساب الغنى الا أن عاره لا يزول عنه .

ويلاحظ على حيثيات الحكم ما يلي :

١ - ان القاضي لا يعترف بصحافة الخبر ، يقصر وظيفة الصحف على التوجيه والارشاد دون الاعلام .

٢ - ان الحكم يوحى بأن موقف الشيخ على يوسف من الانجليز ، وتحوله الى مهادنتهم كان أحد الأسباب التي دعت القاضي الى اصدار هذا الحكم حيث يشير الى تقلب الشيخ على يوسف في المبادئ بدون سبب .

كما يلاحظ أن ارتباط الشيخ على يوسف بالخديو عباس كان سبباً آخر حيث يشير القاضي الى سسكوت على يوسف عن بعض ما يلزم الكلام فيه لأغراض من يهيمه رضاه ومن المحتمل أن يكون المقصود بذلك هو الخديو عباس .

٣ - يعكس هذا الحكم المفهوم الاجتماعي السائد في تلك الفترة خاصة بين طبقة كبار الملاك عن الغنى المتوارث ، وهذا المفهوم كان يعنى تكريس امتيازات طبقية لهذه الفئة .

محكمة الاستئناف :

استأنف الشيخ على يوسف وصفيه الحكم ، وتشكلت محكمة الاستئناف برئاسة جمال الدين أفندي قاضي القضاة ، وفي محكمة الاستئناف قرأ محامى على يوسف قول أبى خطوة ان الثراء اللاحق لا يمحو عن صاحبه وصمة الفقر السابق ثم قال :

أين هي النصوص التي تقول ان الفقر السابق يبقى عاره على صاحبه مهما نال بعد ذلك من الغنى والمال والجاه ؟ ان القائل

(١) أحمد بهاء الدين ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

بذلك يريد أن يسجل الانحطاط على الجنس البشرى كله ، لأن الأصل فى الانسان الفقر ، والغنى طارئ عليه وأساس الغنى الجهد والعمل ، ولو علم الانسان الفقير الذى توافرت فى غريزته بواعث الهمة ، وانبعثت نفسه للعمل ، أن عار فقره سيبقى له ولأولاده من بعده وصمة يعير بها ، حتى من الكسولين الخاملين ممن رزقهم الله ميراثا أو جرت عليهم صدقات وقف قديم ما انبعثت نفسه لعمل كبير .

ومع ذلك أيد حكم الاستئناف الحكم الأول القاضى بعدم صحة العقد والتفريق بين الزوجين .

موقف الصحف من القضية أولا : المقطم والجرائد الانجليزية

رغم أن المقطم هى التى نشرت نبأ عقد قران الشيخ على يوسف على صفة بدون ذكر المكان مستهدفة القاء ظلال الشك على هذا الزواج الا أنها امتنعت عن نشر رسالة السادات التى أعلن فيها عدم رضائه عن هذا الزواج ، وناصرت المقطم والجرائد الانجليزية مثل « الاجبشيان جازيت » و « المورننج نيوز » الشيخ على يوسف ، ولم يكن موقف تلك الصحف عن صدق ايمان بموقف على يوسف وعدالة قضيته ، ويفسر عبد اللطيف حمزة ذلك بأن اللورد كرومر أراد أن ينتهز فرصة ذهبية أتاحت لكى يضم صاحب المؤيد الى جانبه وينتزعها نهائيا من صفوف الشعب .

ثانيا : جريدة الوطن

أما جريدة « الوطن » فقد انفردت بدعوة الصحف الى الامتناع عن النشر فى قضية على يوسف ، وهاجمت الصحف التى تحاول

التأثير على القضاء ، وقالت ان ذلك جناية وعار وأن القائمين على أمر هذه الصحف كان يمكن أن يزوج بهم فى السجن لو طبق عليهم القانون الانجليزى جزاء هذا التعرض لأمر تحت نظر القضاء .

وقالت الوطن ان بعض الجرائد تعرض للقاضى تحريضا صريحا على الحكم حسب ميل العامة ، ولم تبق وسيلة من وسائل التأثير على ذهن القاضى حتى أتمتها ، واستحققت مذمة المنصفين ، ودعت الى التزام الحياد فى نشر أخبار القضية .

ولكن الوطن أعلنت انحيازها لعلى يوسف ، ودافعت عنه ، حيث قالت : ان على يوسف كان فقيرا بعيدا عن كل جاء ، ولكنه الآن أصبح من أهل الوجاهة وأرباب الثروة المعاصرين ، أليس ذلك بشفيح لديه أمامكم ؟ أفليس هو جدير بأن ترتفع درجته فوق كل رتبة ، وأن يفسح له وبوضع فى المكان الرفيع الذى يليق به ، كأن كان مثالا للأقدام الشخصى والسعى الذاتى ، وأن من أدلة شرفه وكفاءته لأعظم البيوتات أنه كان غير شريف وغير كفء فأصبح شريفا وكفؤا بهيمته الذاتية ، وعمله الشخصى بخلاف أولئك الذين لولا شرف معروف لهم لبقوا خاملى الذكر فى زوايا الاهمال والنسيان .

وتسألت الوطن :

أليس شرف الانسان ما سعى وما عمل ؟ ، أليس الانسان من حيث يوجد لا من حيث يولد ، ومن حيث يثبت لا من حيث ينبت .

ومن الواضح أن جريدة الوطن كانت تدافع عن على يوسف عن اقتناع حقيقى بعدالة قضيته .

ثالثا : اللواء

كانت اللواء هى الجريدة الوحيدة التى قبلت نشر رسالة السادات التى أعلن فيها عدم علمه بهذا الزواج ، وعدم رضائه عنه .

وقد استغلت اللواء هذه القضية للتشهير بعلى يوسف واسقاطه ، وهددت على يوسف بأنه اذا حكم لصالح السادات كان وراء هذه القضية الشرعية قضية أخرى جنائية طبقا لنص المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات فى هتك العرض وفساد الأخلاق .

كما هاجمت اللواء وزارة الحقانية لاهمالها فى تنفيذ حكم المحكمة الشرعية ، واستنجدت باللورد كرومر لحماية القانون الذى أزهدت روحه وزارة الداخلية .

وقالت اللواء ان حكم المحكمة الشرعية هو حكم متعلق بالشرف والعرض والدين ، ولا يقتصر على اثنين من المسلمين ، بل يتناول جميع المسلمين القاطنين فى هذا القطر ، وكتب مصطفى كامل مقالا فى اللواء بعنوان من فضيحة الى أخرى ندد فيه بالشيخ على يوسف وخروجه عن مبدئه ، وهو عبارة عن ٢٦ سؤالاً وجهها الى الشيخ على يوسف منها :

هل الرجل الذى يقيم عشرة أعوام على مبدأ سياسى مرماه الجلاء والاستقلال ثم يتحول عنه الى اطراء الاحتلال ومسالمته يعد منافقا أم لا ؟

لقد وقف مصطفى كامل ضد صاحب المؤيد فى هذه القضية ، فكرس بذلك مفهوم تبعية المرأة للرجل ، وأيد مفاهيم الشرف المتوارث ، والأرومة النقية ، برغم أنه هو نفسه من أسرة متوسطة لانعرف لها أصول عريقة ، وهو يبدو متلهفا على سماع نيا ضد مصلحة الشيخ على يوسف ، لذلك كتب بفرح وشماعة خطابا

لصديقته جوليت آدم فى ٤ أكتوبر ١٩٠٤ يقول فيه أزف اليك نبأ عظيما ، أرسل الى أخى على اشارة برقية بأن محكمة الاستئناف أيدت حكم أول درجة القاضى بابطال زواج ذلك الصحفى المسكين الذى حدثتك عنه ، كما وجه مصطفى كامل اللوم الى الخديو عباس خلال مقابلته له فى ديفون عام ١٩٠٤ على تدخله فى هذه القضية لصالح الشيخ على يوسف مبينا له أن هذا التدخل يسئ الى سمعته خصوصا وأن رأى العام كان ساخطا على الشيخ على لرغبته التزوج بالبنت رغم ارادة والدها ، فاحتد الخديو وقال انه ليس هناك رأى عام ، وأنه ان لبس قبة لن يتكلم أحد .

وساهم فى زيادة حدة الخلاف بين الخديو ومصطفى كامل أن جريدة لومانيتيه L'Humanite الفرنسية قد نشرت مقالا تناولت فيه قضية زواج الشيخ على يوسف ، وأحس الخديو أن هذا المقال موحى به من مصطفى كامل .

لذلك أرسل مصطفى كامل للخديو خطابا يقطع فيه علاقاته معه محذرا اياه من المفسدين الذين ينضمون الى المعية ويقصد بذلك على يوسف ، لكننا يمكن أن نفهم من النصوص نفسها أن مبرر مصطفى كامل فى ذلك الموقف كان مبررا سياسيا ، فقد بنى اعتراضه على تدخل الخديو فى هذه القضية على أساس أن ذلك يسئ الى سمعته ، كما أن شماتته فى الحكم قامت على أساس اعتقاده أن الذى خان المسألة الوطنية لن تقوم له قائمة مشيرا بذلك الى موقف على يوسف من الانجليز .

نهاية القضية

بعد صدور حكم محكمة الاستئناف وافق السادات على زواج ابنته من على يوسف بعقد جديد .

ومع ذلك فإن هذه القضية قد دفعت على يوسف إلى قبول
منصب شيخ السجادة الوفائية واعتزال الصحافة ليثبت للجميع
أنه ند للشيخ السادات ..

الشيخ على يوسف عضو الجمعية العمومية

تم انتخاب الشيخ على يوسف مندوبا عن أحد أقسام القاهرة عام ١٩٠٢ ومن ثم أصبح عضوا بالجمعية العمومية .

وخلال فترة عضويته بالجمعية العمومية التي امتدت من ١٩٠٢ حتى عام ١٩٠٧ كان له دور بارز ومهم فى نشاط هذه الجمعية ويتضح ذلك مما يلى :

١ - تقدم على يوسف فى فبراير ١٩٠٤ الى الجمعية العمومية باقتراحين هما :

(أ) مطالبة الحكومة بتقديم كل اللوائح العمومية المختصة بالتعليم الى مجلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيها قبل تنفيذها .

(ب) مطالبة الحكومة بمنح البلاد هيئة نيابية يمكنها أن تشترك معها فى ادارة شئونها أسوة بالمجالس النيابية الحقيقية الموجودة فى كل مملكة سائرة فى طريق الارتقاء .

ويمكن ادراك مدى صعوبة طرح مثل هذا الاقتراح فى هذه الفترة بالذات اذا علمنا أن أعضاء الجمعية العمومية من كبار الأعيان قد عقدوا اجتماعا فى بيت حسن باشا عبد الرازق أبدوا فيه استيائهم لطرح هذا الاقتراح على الجمعية قبل اعلان النظر فيه والتحقق من ملاءمة أحوال البلاد للمجلس النيابى ، تم استقرار رأيهم على تأييد هذا الاقتراح - على كره منهم - حتى لا يطعن فى

وطنتهم ، وحين طرح الاقتراح على الجمعية للتصويت وافقت عليه
أغلبية الأعضاء .

ويتضح من ذلك أن على يوسف قد فاجأ باقتراحه هذا أعضاء
الجمعية العمومية ، وأنه قد واجه به ثلاث قوى كان لها مصلحة
فى عرقلة هذا الاقتراح وهى :

- ١ - أعضاء الجمعية العمومية من كبار الأعيان والذين
يمثلون مصالح طبقة كبار ملاك الأرض الذين استفادوا بالاصلاحات
الزراعية التى أدخلها الاحتلال وارتبطوا به ، والذين اضطروا
للموافقة على الاقتراح خوفا من اتهامهم فى وطنيتهم .
- ٢ - الحكومة المصرية المتزمنة بنصائح الانجليز الانزامية ،
والتي يرأسها مصطفى فهمى صديق الاحتلال .

٣ - سلطات الاحتلال البريطانى التى عملت على عرقلة
منح الأداة الدستور ، ويرى البعض أن على يوسف لم يكن يقصد
بطرح هذا الاقتراح سوى احراج سلطات الاحتلال نتيجة علاقته
الوثيقة بالخديو ، ويرد جمال الدين المسدى على ذلك بأن مطالبة
على يوسف بالدستور كانت عن اقتناع حقيقى ، ذلك أنه بعد
فاشودة والاتفاق الودى انتاج اليأس جانبا من الوطنيين ، وركزوا
جهودهم فى العمل على نشر التعليم وفى الحصول على برلمان باعتبار
ذلك هو الطريق الوحيد الباقى للحصول على الاستقلال فى المدى
البعيد .

ويؤيد الباحث هذا الرأى ويضيف الى مبرراته أن على يوسف
قد قدم هذا الاقتراح فى الوقت الذى اتبع فيه سياسة مهادنة
الانجليز نتيجة مهادنة الخديو لهم ، وأنه خلال زيارته للنندن
عام ١٩٠٣ قد طرح هذا المطلب حيث قال فى خطبته أمام الحفل

الذى أقامه المستر موزلى لتكريمه : ان أهم ما تحتاج اليه مصر الآن
أمران أساسيان لسعادتها : أن يعم التعليم فيها جهد الاستطاعة
وأن توجد فيها قوة نيابية تساعد حكومتها على أداء وظيفتها ،
الأمر الذى يجعلنا نعتقد أنه كان يفكر فى تقديم هذا الاقتراح
قبل عام ١٩٠٤ .

ويرى رؤوف عباس أن الخديو كان - فى تلك المرحلة -
راضيا عن حركة المطالبة بالدستور ، ورأى أن لا ينفرد
مصطفى كامل بهذه الدعوى ، فأشرك رجله الشيخ على يوسف فى
بلك الحركة .

وقد أوضحنا من قبل صورة العلاقة التى كانت تربط بين
على يوسف والخديو عباس والتى تجعل من غير المتصور أن يكون
على يوسف قد قدم اقتراحه الى الجمعية العمومية بدون استشارة
الخديو ، ولكننا أيضا لا نعتقد أن يكون الخديو عباس قد دفع
على يوسف لتقديم هذا الاقتراح حتى لا ينفرد مصطفى كامل
بهذه الدعوى .

فاذا كان من الثابت تاريخيا أن مصطفى كامل قد نادى
بضرورة اقامة مجلس نيابى يحقق مشاركة الأمة مشاركة حقيقية
فى ادارة أمور البلاد فى أكتوبر عام ١٩٠٠ ، كما كرر هذه الدعوى
فى نوفمبر عام ١٩٠٢ حين طالب بأن يكون للمجلس النيابى
السلطة التشريعية ، لان بقاء السلطة المطلقة فى يد الحكام يلحق
الضرر بالبلاد ، ورأى فى مارس ١٩٠٢ أن تحقيق الحكم النيابى
يعد خطوة كبرى فى طريق الاستقلال ، فانه أيضا من الثابت أن
على يوسف قد طالب بمنح مصر دستورا نيابيا فى حديث له مع
مراسل جريدة النيويورك هيرالد فى عام ١٨٩٣ ، وبصورة النظر
عسا اذا كان على يوسف أم مصطفى كامل هو أول من طالب

بالدستور فان على يوسف بطرحه هذا الاقتراح على الجمعية العمومية قد بدأ المعركة التي خاضتها القوى الوطنية مع الاحتلال البريطاني من أجل الحصول على الدستور حيث يعتبر عام ١٩٠٤ هو البداية الحقيقية لطرح هذا المطلب بعد الاحتلال البريطاني ، والربط بين مطلبى الدستور والاستقلال ، وقد أعاد على يوسف اقتراحه بمطالبة الحكومة بانشاء مجلس نيابى لمصر عام ١٩٠٧ .

ويرى على يوسف . أن أعضاء الجمعية العمومية من أصحاب النفوذ قد اجتمعوا لغرض أن يبتلوا ذلك الاقتراح بقرار آخر من الجمعية العمومية لأن اللورد كرومر كان قد غضب من القرار الأول - يقصد قرار الجمعية العمومية بمطالبة الحكومة بانشاء مجلس نيابى عام ١٩٠٤ - غضبا شديدا وكثيرا ما عيبرهم بالضعف والوهن ، فأجمعوا أمرهم على أن يعيدوا الكلام فى الجمعية العمومية بشكل اقتراح جديد مضمونه طلب توسيع اختصاصات الهيئات النيابية الحاضرة (مجالس المديرىات ومجلس سورى القوانين والجمعية العمومية) ليكون الاختصار على ذلك بمثابة عدول عن القرار الأول الى قرار جديد ولهذا العدول معنى كبير يفهم اللورد مغزاه أكثر من كل انسان .

ويضيف الشيخ على يوسف : بلغنى هذا الاجتماع وكنت ملازما سرير المرض فعانيت آلامه وكتبت اقتراحى الثانى بعبارة أوفى منها فى الاقتراح الأول ، ولما علم أولئك الأعضاء أننى مستعد لاعادة اقتراحى بالذات - وكانوا يحسبون أن المرض سيمنعنى من الحضور - أرادوا أن نتفق على صورة للاقتراح حتى لا نختلف وخافوا اذا اختلفنا أن لا ينجحوا ، فقبلت مبدئيا أن يكون القرار الأول بطلب مجلس النواب أساسا للاقتراح الثانى طلبا أصليا ، وأن يذيل بطلب احتياطى عاجل يختص بتوسيع اختصاصات

المجالس الحاضرة ، وتوليت وضع العبارة الثانية التى جعلت طلب توسيع المجالس الى حالة هى اقرب للمجلس النيابى منها لحالتها الحاضرة ، فلما عرض عليهم الاقتراح بشقيه رفضوا الموافقة عليه وانفردوا باقتراحهم الأول ، وبعد جدال عنيف بينى وبين أولئك الأعضاء فى الجمعية ، وبينى وبين بعض النظار نال اقتراحى الأغلبية العظمى ، كما نالها فى المرة الأولى فاشتد غضب اللورد ، وكتب كتابه الأبيض المشهور وهو أسوأ ما كتب من تقاريره لأن القرار وقع أسوأ وقع عنده ، وجاء فى أصعب الظروف حرجا عليه ، وكان هذا القرار من أهم البواعث له على الاستقالة .

ويتضح من نص رواية على يوسف ما يلى :

١ - أن اللورد كرومر دفع بعض أعضاء الجمعية العمومية من كبار الأعيان لتقديم اقتراح الى الجمعية بتوسيع اختصاصات الهيئات النيابية الموجودة والتى كانت واجهة شبيهة نيابية لبناء حكومى أوتوقراطى مستبد ، ليكون هذا الاقتراح بمثابة بديل لانشاء مجلس نيابى حقيقى يمثل الأمة .

٢ - أن الشيخ على يوسف قد أعاد تقديم اقتراحه بطلب انشاء مجلس نيابى بهدف افساد هذه المحاولة من جانب اللورد كرومر .

وكان اقتراح على يوسف عام ١٩٠٧ بانشاء مجلس نيابى هو آخر أسهاماته فى الهيئات النيابية المصرية فبانتهاه هذه الدورة بهت عضويته فى الجمعية العمومية فتقدم للترشيح لمجلس شورى وابن عن مدينة القاهرة فنجح فى الانتخابات ولكن محكمة استئناف مصر أصدرت حكمها فى أول فبراير ١٩٠٨ بابطال انتخابه . وقد بنت محكمة الاستئناف حكمها بابطال انتخاب

على يوسف لمجلس شورى القوانين على أنه لم يدفع عوائد أملاك
مى مدينة القاهرة عن سنة ١٩٠٦ سوى مبلغ ٣٧ جنيه ، فهو
لم يكن يدفع اذن منذ سنين مبلغ الخمسة آلاف ورش صاع قيمة
العوائد المقررة قانونا طبقا لنص المادة ١٤ من القانون النظامى
والمادة الرابعة من الامر العالى الصادر فى ١٦ ديسمبر ١٩٠٧ .
وحيب أنه يتضح من النصوص القانونية التى يجب تطبيقها فى
هذه الحالة أن المبدأ المتبع بنوع عام فى القطر المصرى يقضى بأن
العوائد التى تجيز انتخاب دافعها هى العوائد التى يدفع فى نفس
المديرية أو المدينة النائب عنها العضو المنتخب كما تقضى بذلك
المادة ٤٢ من القانون النظامى فيما يتعلق بأعضاء الجمعية العمومية
والمادة ١٤ منه فيما يتعلق بأعضاء مجالس المديريات ، وحيث أن
الشيخ على يوسف غير حائز اذن للشروط المطلوبة قانونا لانتخابه
عضوا بمجلس شورى القوانين ، فلذا يجب اعتبار انتخابه لاغيا .

جمعية الهلال الأحمر

دعا على يوسف الى انشاء جمعية الهلال الأحمر فى أكتوبر
١٩١١ وذلك عندما اعتدت إيطاليا على ليبيا بغرض ارسال بعثات
طبية لمواساة الجرحى من الجيش العثمانى فى طرابلس ، وقد
نجحت الفكرة بالفعل وأنشئت الجمعية فى دار جريدة المؤيد ،
وقد رأسها على يوسف بنفسه ، واستمر فى رئاستها حتى وفاته
فى ٢٥ أكتوبر عام ١٩١٣ .

الفصل الثانى

نشأة جريدة المؤيد وتطورها

نشأة المؤيد :

استطاع الاحتلال البريطانى القضاء على جميع الصحف الوطنية التى كان يملكها المصريون بعد هزيمة الثورة العربية ، ولم تستطع البقاء الا الصحف التى تمتعت بحماية أجنبية أو تلك التى التزمت بنص الأمر الصادر فى ١٤ أغسطس ١٨٨٣ للصحف بعدم المساس بالاحتلال .

وظلت مصر بعد نكبة الاحتلال فترة طويلة دون معارضة ، تعاقبت فيها وزارات الولاء للاحتلال والخضوع لأوامره ، وأخذ كبراء الأمة وموظفوها وأعيانها تحت تأثير هزيمة الثورة العربية يتنكرون للحركة الوطنية ويوالون الاحتلال .

وبالرغم من ذلك فانه من الخطأ الادعاء بأن المصريين قد قعد بهم اليأس بعد فشل الثورة العربية عن مقاومة الاحتلال ، بل ان الحيرة وحدها في اختيار وسيلة المقاومة هي التي حالت بينهم وبين أن يسفروا عما تجيش به نفوسهم من رغبة في تحدى الاحتلال ومقاومته .

ففى أواخر عهد توفيق بدأت بشائر بعث وطنى جديد تمندت فى مجموعات المثقفين التى التفت حول لطيف باشا سليم الحجازى قائد حركة الضباط ضد الوزارة الأوربية أيام الحديو اسماعيل .

وبدأت جريدة « الأهرام » - التى تمتعت بالحماية الفرنسية فلم تستطع سلطات الاحتلال تطبيق قانون المطبوعات عليها - فى مهاجمة الاحتلال البريطانى من منطلق الدفاع عن المصالح الفرنسية .

وكنتيجة لسياسة الأهرام هذه رأى الانجليز أن يحاربوا الصحافة بالصحافة فانفقوا مع يعقوب ظروف وفارس نمر صاحبى مجلة « المقتطف » العلمية على اصدار صحيفة « المقطم » اليومية بالاشتراك مع شاهين مكاريوس ، حيث صدرت هذه الجريدة فى سنة ١٨٨٩ .

وقد بنت « المقطم » سياستها منذ بداية صدورها على أساس ع عن الاحتلال البريطانى حيث أكدت أنه ، لا نفع للمصريين معاندة الاحتلال ومعارضته والاسبغانة بالدول الأخرى عليه لأن المعاندة والمعارضة تضران بالمصريين ولا تخرجان المحتلين من القطر ، وأن مصالحة المحتلين نوافق مصلحة المصريين . وتتباهى المقطم بسياستها المتمثلة فى مسالة المحتلين ، ومحاسنتهم لاكتساب صداقتهم ، وتسمى سياستها الاحتلالية « بالسياسة الفائزة » .

وقد استطاع اللورد كرومر تدعيم جريدته الجديدة « المقطم » حيث كان الانجليز يدفعون لها مبلغا ضخما من المال . كما قام

الاحتلال بأعداد مطبعة خاصة للمقطم فى انجلترا كانت تقوم بطبعه
وطيه فى طيات صغيرة حتى يسهل حملها ، وبخاصة فى جيوب العمد
ومشايع البلاد ، وأطلق على هذا النوع من المطابع مطبعة حجم المقطم
Mokattam size

وقد أدرك الوطنيون بعد صدور « المقطم » ضرورة وجود
صحيفة وطنية فويه تستطيع الوقوف فى وجه هذه الجريدة النى
تمكنت من الذبوع والانتشار ، وأصبحت خصما لا يسهان به فى
اخراجيه وتحريضه ، ولم يعد « الأهرام » باتزانها والوطن بتفاهه
تحريرها بقادرتين على مواجهه المقطم . وكانت وزارة مصطفى رياض
قد بدأت نواجه أطماع اللورد كرومر ورغبته فى زيادة أعداد
الموظفين الانجليز فى الادارات المصرية وقد أظهر مصطفى رياض
الجهات الوطنية دفعت أحد الباحثين الى القول بأن رياض كان
يمثل - فى ذلك الوقت - « حركة المقاومة ضد الاحتلال » . ونشير
معظم المصادر الى دور مصطفى رياض فى انشاء جريده « المؤيد »
حيث يروى على يوسف : أن على باشا مبارك كان كثيرا ما يذكره
فى مجلس مصطفى رياض فخطرت ببال رياض فكرة تحويل جريده
« الآداب » الى جريده سياسية يومية ، وكلف ابراهيم بك مصطفى
ناظر مدرسة دار العلوم وحسن باشا رفقى أن يخاطبا صاحب الآداب
فى هذا الشأن ، الذى تردد اول الأمر كثيرا فى تحمل هذا العبء
النفيل على عاتقه لعلمه بمقدار المسئولية التى تلقى على كاهل من
ينصدم لانشاء جريده وطنية يومية على غير استعداد كامل لها على
أنه ما لبث بعد أن قابل رياض باشا فى منزله أن طلب امتازا
باصدار جريده « المؤيد » ويؤيد هذه الرواية أيضا محمد فريد فى
مذكراته حيث يسير الى أن « رياض باشا هو صاحب فكرة انشاء
المؤيد » .

ولكن هناك رواية أخرى تشير الى أن لطيف باشا سليم
الحجازى وحسن باشا عاصم وابراهيم الهلباوى وغيرهم قد اجتمعوا

واستقر رأيهم على أن يتولى الحجازى عرض فكرة انشاء صحيفة على رياض باشا على أن تحارب الاحتلال وتعلن أخطائه ، فلم ير رياض مانعا يحول دون انشاء المؤيد .

بينما يعزو رؤوف عباس من فكرة انشاء « المؤيد » الى بعض أبناء الذوات الذين استهوتهم فكرة الجامعة الاسلامية فأسسوا جريدة « المؤيد » للترويج لها ولتنتقد بحذر شديد سياسة الاحتلال ، وسواء ما اذا كانت فكرة المؤيد قد نبعث من رياض باشا أو من لطيف سليم فان لرياض الفضل الأول فى انشاء « المؤيد » حيث سهل لعلى يوسف الحصول على الرخصة ولهذا أهمية كبيرة اذا علمنا أن على يوسف قد قضى عام ١٨٨٦ مدة نصف عام وهو يطرق باب قلم المطبوعات فى نظارة الداخلية للحصول على رخصة بانشاء جريدة علمية أدبية - هى جريدة الآداب - فلم ينل الامتياز بها وبمطبعتها الا بشق الأنفس .

وقد استطاع الشيخ على يوسف - بمساعدة الشيخ أحمد ماضى - اصدار جريدة المؤيد فى أول ديسمبر ١٩٨٩ حيث لم يزد أس مالها كله عن مائة جنيه .

ويعتبر جولد شميت (الابن) أن تاريخ اصدار جريدة المؤيد من بداية « قيام الحركة الوطنية الثانية » فى مصر حيث تكونت هذه الحركة من « جماعة نمت حول جريدة المؤيد » والباحث اذ يختلف مع هذا رأى فانه لا ينكر أهمية اصدار جريدة وطنية كأداة فعالة فى تنمية الوعى القومى ، خاصة فى هذه الفترة التى تعتبر الصحافة فيها أهم أدوات العمل السياسى . ولكن التسليم بهذا رأى يعنى التسليم أيضا بالرأى القائل بأن الحركة الوطنية الاولى قد انتهت بهزيمة الثورة العربية وأن المصريين قد استسلموا تماما للاحتلال . ونحن نرفض هذا رأى لأنه اذا كان الوطنيون قد اضطروا بحسب ضغط الارهاب الاتجلىزى بعد هزيمة الثورة العربية الى عدم مقاومة

لاحتلال البريطاني فلا. يعني ذلك موت الحركة الوطنية ، والدليل
على ذلك أن « الحركة الوطنية النانية » كما يسميها آرثر ادوارد
جولد سميت قد نمت حول رموز الحركة الوطنية الأولى مثل لطيف
باشا سليم الحجازي قائد حركة الضباط أيام الحديو اسماعيل .

كما أن « المؤيد » لم ننسى الحركة الوطنية ولكن العكس هو
الصحيح فالحركة الوطنية هي النى أنشأت « المؤيد » .

والحقيقة أن « المؤيد » كان لها فصل كبير فى بعث الروح
الوطنية ، وتنبيه الرأى العام فى مصر الى نعرف حقائق الحالة
السياسية التى وصلت اليها البلاد فى عهد الاحتلال ، ولكن القول
بان تاريخ اصدار « المؤيد » هو بداية نشأة الحركة الوطنية النانية
قول يعضه الدليل .

كاتب المؤيد أول جريدة يومية يصدرها مصرى ولذلك يعتبر
أحمد بهاء الدين أن الشيخ على يوسف « هو الرائد الأول للمصحافة
المصرية الكبيرة » ، كما أنها أول جريدة يصدرها مصرى بعد الثورة
العربية .

وكانت المصحافة المصرية فى تلك الفترة فى ايدى أجانب .
ويعتبر جريدة « المؤيد » أول المصحف التى وقفت من الاحتلال
موقف المعارضة من منطلق وطنى ، ولذلك كان من الطبيعى أن
يتحدى الاحتلال هذه الجريدة الجديدة ويضع فى طريقها اكبر من
الصعوبات ومنها ما يلى :

أولا : تطبيق قانون المطبوعات :

كان قانون المطبوعات ما زال قائما ولكنه لا يطبق على الجرائد
التى تتمتع بالحماية الأجنبية ولذلك احتمت معظم المصحف بأسماء

أجنبية ، ولم يبق الا المؤيد الذى لاقى فى سبيل بقائه وطنيا محضاً. صعوبات كبيرة ، ولذلك لم يكن قانون المطبوعات يطبق الا على جريدة المؤيد فقط ، وقد طالبت المؤيد الحكومة بأن تسعى فى تعميم سلطتها بالصفة القانونية على جميع المطبوعات التى تنشر فى القطر المصرى باختلاف لغاتها وجنسياتها ، واذا لم تستطع فيجب أن تلغى القانون الحالى - قانون المطبوعات سنة ١٨٨١ - من الوجود اذ ليس « المؤيد » وحده أمة يكون لها قانون خاص يندرج به كلاً قضت عليه الأغراض والشهوات . ومن العجز الفاضح والضعف الذى لا نهاية له أن يبقى قانون المطبوعات فى أمة ليحكم واحد أو اثنين فيها :

وقد تلقى « المؤيد » خلال الفترة من ١٨٨٩ حتى ١٨٩٤ ثلاثة اذاعات على النحو التالى مع ملاحظة أن المادة ١٢ من قانون المطبوعات تنص على أنه « يسوغ ، محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الآداب ، قفل أى جرنال أو رسالة دورية بأمر من ناظر داخلية حكومتنا بعد اذارين أو بقرار من مجلس النظار بدون ائذار » .

الأول :

وقد أصدره مصطفى رياض بصفته ناظراً للداخلية فى ١٧ يولية ١٨٩٠ حيث نص على أنه « بعد الاطلاع على العدد رقم ١٨١ من جريدة المؤيد الصادر فى ١٣ يولية ١٨٩٠ وبعد الاطلاع على المادة الثالثة عشرة من قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ قررنا ما يأتى :

حيث ان الجريدة المذكورة نشرت فى عددها المذكور جملة نسبت فيها الى محافظة مصر أنها أخذت من الحاجة ماكرى مائة جنيه ، وطلبت منه فى الاسبوع الثانى مائة وأربعين جنيهاً فى نظير

لحفاظتها على محله ،، وحيث ان هذه الجملة عارية من الصلح بالمره .
نشر مثل هذه العبارة قبل التثبت من حقيقتها مخالف للنظام
محافظة على النظام العمومى أصدرنا هذا . -

• أولا : انذارا لصاحب الجريدة المذكورة •

ثانيا : على صاحب هذه الجريدة نشر هذا فى صدر أول عدد
بصدر منها •

• ثالثا : على محافظة مصر تنفيذ هذا القرار •

وقد وصفت المؤيد هذا الانذار بأنه من سوء استعمال السلطة
لادارية لقانون المطبوعات منى عهد اليها انفاذه ، فقد سماع وداع
ن دولة رياض باسا كان معضدا للمؤيد فى أول ظهوره ، ولكنه مع
ذلك أدركه أذى قانون المطبوعات على يديه بسبب لا يخطر ببال
أحد أن ينسج انذارا بذهب بصيف أحل جريدة يومية •

الانذار الثانى :

وقد أصدره مصطفى فهمى بوصفه ناظرا للداخلية فى ٢٠
فبراير سنة ١٨٩٢ بناء على ما ورد من ناظر الأشغال العمومية
بخصوص الجملة التى نشرتموها فى عدد ٦١٩ تحت عنوان «تحسين
الحال ونحقيق الاستعمال » وهى تتضمن وجود بلائمة بالأرياف
حائزين شهادات نهائية يخدمون الآن فى خدمات دسئة بطرف أرباب
الملاحة والتجارة بعد أن طرخوا أبواب الحكومة بطلب خدمات ولم
يقبل لهم رجاء ، ونسبم للحكومة نفصل الأحاب على الوطنيين
بما لا صحة له بل هو مجرد اخراع وبادرم بنشر هذه الأقاويل
القاسدة فقد اقضى تحرير هذا لكم ليكون أول انذار عليكم اثباته
فى صدر أول عدد يصدر من صحيفتكم •

والحقيقة أنه كان الانذار الثانى ولم يكن الأول كما جاء في
نص الانذار .

الانذار الثالث :

وقد أصدره نوبار باشا في ٥ سبتمبر ١٨٩٤ وهذا نصه
حيث أن جريدة المؤيد قد نشرت أقوالا من شأنها اساءة دو
متحابة ومس الشعائر الدينية بسبب ما اتهمت به المرسل
المسيحيين ، وبعد الاطلاع على الانذار الأول الذى أُنذرت به جري
« المؤيد » المذكورة بتاريخ ٢٠ فبراير ١٨٩٢ قررنا ما يأتى :

المادة الأولى : انذار جريدة المؤيد انذارا ثانيا .

المادة الثانية : على صاحب امتياز الجريدة المذكورة نشر هذا الانذ
في صدر العدد الآتى منها .

المادة الثالثة : على محافظ القاهرة تنفيذ هذا القرار .

وقد اضطر نوبار باشا أن يعتبر الانذار الثالث حتى لا يطر
نص قانون المطبوعات الذى يقضى بتعطيل الجريدة بعد انذارين
وكان هذا الانذار الذى نالته المؤيد في ٥ سبتمبر ١٩٤
هو آخر عهد الصحافة المصرية بقانون المطبوعات لسنة ١٨٨١
حيث طوى من ذلك العهد فلم ينشر الا في مارس ١٩٠٩ .

ثانيا : احتكار مصادر الأخبار :

ان الحصول على الأخبار ونشرها يعتبر أهم مصادر
الصحيفة ، ومن أهم العوامل التى تساعد على زيادة توزيعها ، و
كان الاعلام هو الوظيفة الأولى للصحيفة فان حرمان أية صحيفة
الوصول الى مصادر الأخبار يفقدها وظيفتها وأهميتها لدى القراء ،

كما أن حرية الصحافة تقتضى أن تكون الصحف حرة فى استفتاء
الأنباء وفى نشرها ، فلا قيمة لحرية الصحافة إذا أوصدت فى وجهها
أبواب الأخبار ، فحرية الرجوع الى مصادر الأخبار عنصر هام من
عناصر هذه الحرية .

وقد ادرك كرومر هذه الحقيقة فاستخدم مصادر الأخبار سلاحا
يموجه به الصحافة الوطنية فى تلك الفترة ، حيث كان ينسجج
المستولين على تغذية جريدة « المقطم » بالأخبار الرسمية وبكثير من
الأمرار الخفية لتقوى وتزدهر ويزداد انتشارها كما حددت وزارة
« الداخلية » مصادر الأخبار التى تحصل عليها الصحف بثلاث مصالح
تابعة لوزارة الداخلية ، ويتهم المؤيد قلم المطبوعات بأنه هو المحرض
على ذلك حتى يحرم الصحف الحرة من مصادر أخبارها وحتى لا تنسر
« ما تراه الحكومة ملائما لسياستها » ، كما حددت الداخلية مصادر
أخبار السراى بأنها تستقى من قلم المطبوعات وأنه لا يسمح بنشر
شئ الا من خلال ذلك القلم .

كما أصدرت الحكومة المصرية أمرا منعت فيه جميع الدواوين
الحكومية أن تمد « المؤيد » بمعلومات رسمية مهما كان نوعها ،
وكانت الحكومة المصرية مدفوعة الى ذلك بوحى من الوكالة البريطانية
التي نظرت الى جريدة « المؤيد » على أنها جريدة وطنية مناهضة
للسياسة البريطانية فأرادت السلطات الانجليزية أن تفقد المؤيد
قيمتها كصحيفة اخبارية ليكون ذلك سببا فى زوالها ، ويقول على
يوسف ان البارون دى مالورتى الذى عين مديرا لقلم المطبوعات
كان يرسل لى كل يوم كتابا يطلبنى فيه لمقابله ليسألنى سؤال
الملكين عن كل خبر يجده فى « المؤيد » من غير طريق قلم المطبوعات ،
والغرض من هذه السيطرة مصادرة نمو « المؤيد » مع جملة وسائل
أخرى استعملت لذلك منها منع مخبرى « المؤيد » أن يدخلوا أكثر
دواوين الحكومة ليستقوا خبرا من أخبارها ، وكان هذا الرجل

يحجزنى فى غرفته ساعتين او ثلاثا كل يوم بين سؤال وجواب عما أنشر فى المؤيد ، ولم اكن مع هذا أناخر عن نشر خبرين يتبين من المصادر التى أتق بها ، ولا ريب ان عمل المطبوعات ههنا كان يسلبنى كثيرا من حريتى الشخصية والسياسية .

ونقول المؤيد : ان الوزارة الفهمية - تقصد وزارة مصطفى فهمى الأولى - قد استندت على المؤيد وعمه الاصطهاد من جميع أنواع الحكومة حتى حرم مدة سنتين متواليتين من ان يأخذ مكاتبه أخبار الدواوين ، وكان اتهم أى موظف باعطاء خبر « للمؤيد » ولو بأضعف القرائن كافيا لادخاله مجلس التأديب والحكم عليه بالرسوخ أو الابعاد من مصر الى حدود السودان أو بالتنزيل درجة أو هرجنتين ، وكان مخبرو المؤيد يتخطفون الأخبار من ملقى الشوارع عند عودة الموظفين الى منازلهم وكان أحد الموظفين يقذف كل يوم كرة « به بعيد الخبير يشق به وفيها قصاصيات كتبت فيها الأخبار أجزاء . وبها زال المؤيد يضطهد وأعداؤه يكيّدون له كل يوم بوشايه على أحد من الموظفين حتى سقطت الوزارة الفهمية فى يناير ١٨٩٣ . وعادت الوزارة الرياضية - يقصد وزارة مصطفى رياض - فرفع ههنا الاصطهاد وأعطيت للبارون دى مالورتى الذى كان قد عيق نشاطه بقلم المطبوعات من أجل « المؤيد » وحده اجازة طويلة رقت بعدها وألغيت وظيفته بعد ذلك .

ولكن بعد اقالة وزارة مصطفى رياض - على أثر أزمة الخشود - تولت الحكم وزارة نوبار باشا التى أعادت حظر الأخبار على المؤيد لعدة أشهر وتقول المؤيد : ان الغرض من هذا الاصطهاد لم يكن تعطيل « المؤيد » فقط ولكن كان يراد منه القضاء على الصحافة الاسلامية المصرية لأن الأجانب عموما والانجليز خصوصا كانوا يخشون أن تتولى الصحافة الاسلامية زعامة الراى العام فى مصر ونقوى كلمتها على غيرها ، ولو أنهم استطاعوا أن يستقطبوا « المؤيد »

من السنتين العشر الأولى من حياته لما استطاع مصرى أن يصدر صحيفة وطنية بعد ذلك لأن فشل المؤيد يومئذ كان يبسط همه كل من يريه أن يخذل خذو صاحبه .

ثالثا : اتهام جريدة المؤيد بأنها لسان حال جمعية وطنية سرية هدفها خلق الخديو توفيق وإخراج الانجليز من مصر :

فلتبدأ اتصال بمسامع الخديو توفيق بعد صدور « المؤيد » أنها لسان حال حزب وطنى يعمل سرا على عزله عن العرش كما عزل اسماعيل من قبل ، وكان الخديو توفيق على وشك أن يوقف المؤيد أولا وفاته . ولكن على يوسف ينفى هذه التهمة حيث يقول : ان أعداء المؤيد هم الذين وشوا الى الحكومة بأن هناك جمعية سرية أخذت على نفسها الاتفاق على المؤيد والكتابة فيه ضد الحكومة والاحتلال ، وكانت ريح الشر تودى أولئك الأفاضل الذين مدوا يد المساعدة « للمؤيد » لولا أن مقربا من الوكالة الانجليزية وهو محمد بك بيرم تولى يومئذ تحقيق تلك الوشائيات بنفسه فظهرت له الحقيقة ، وانتهى الأمر بمقابلة سعد زغلول لرئيس النظار ليدحض بالبراهين تلك التسماتس ، والحقيقة أنه لا يوجد دليل محدد يثبت وجود جمعية وطنية تنوى الاتفاق على المؤيد ، رغم أن الكثير من المصادر تشير إلى أن الوطنيين الذين التفوا حول لطيف باشا سليم الحجازى قد ساعدوا المؤيد أدبيا وماديا ، ورغم أن لطيف سليم الحجازى وأنبائه قد قاموا فى عام ١٨٩٣ بمحاولة بعث الحزب الوطنى ليقوموا بتنظيم الشعب المصرى ليحتمل من أجل استقلاله عن بريطانيا ، ويعرضوا قضية مصر على الرأى العام الأوروبى ، والفرنسى بصفة أخص ، وكان الحزب يضم كل مؤيدى عباس ضد كرومر ، وكان على يوسف أكبر كتاب الصحافة الناطقين بلسانه .

وهناك رواية أخرى تقول : ان الحزب الوطنى الثانى بزعامة

مصطفى كامل قد تأسس أولا عام ١٨٩٣ على شكل جمعية سر
في صالون لطيف باشا سليم .

ومن المحتمل أن يكون لطيف باشا سليم وأتباعه قد فكروا في
بعث الحزب الوطني القديم قبل وفاة الخديو توفيق ، الا أننا لا يمة
أن نجزم بوجود مثل هذه الجمعية . ولا يوجد دليل علمي معا
يثبت ذلك .

رابعا : الخلاف بين علي يوسف وأحمد ماضى :

اشترك الشيخ أحمد ماضى مع علي يوسف فى إصدار جريا
« المؤيد » حيث دفع رأس مال الجريدة وقدره مائة جنيه من ما
الخاص وتولى منصب مدير تحرير الجريدة ، ولكن فى عام ٨٩١
حدث خلاف بين الشيخ أحمد ماضى وعلي يوسف أدى الى احتجاء
الجريدة من ٣٠ سبتمبر ١٨٩١ حتى ٢٠ نوفمبر ١٨٩١ .

ويقول علي يوسف : ان الشيخ أحمد ماضى كان مدفوعا
ومؤيدا من الخلف من أشد خصوم المؤيد السياسيين ، ولعل
يوسف يشير بذلك الى الانجليز فهم فى تلك الفترة كانوا أشد
خصوم المؤيد السياسيين .

وكان لسعد زغلول الفضل الأول فى حسم هذا الخلاف
اختاره أحمد ماضى حكما للفصل فى موضوع النزاع ، فأنتهى حكمه
بترك المؤيد لصاحب امتيازته وهو الشيخ علي يوسف . حيث قد
عشرة من الوطنيين وقرضوا على أنفسهم جمع مائة جنيه قام بدفعه
سعد زغلول للشيخ أحمد ماضى مقابل تنازله عن حصته فى الشر
لصاحب الامتياز .

وقد أوضحنا فيما سبق دور سعد زغلول فى نفي تهمة وجو

جمعية سرية ننفق على المؤيد. بهدف خلع الحديو توفيق واخراج الانجليز من البلاد ، وهى التهمة التى كادت تقضى على « المؤيد » .

ويقدم عبد الخالق لاشين تفسيراً لمساعدة سعد زغلول للمؤيد مادياً . واشتراكه فى تحرير بعض موضوعاتها ، بأن سعدا كان يهدف أولاً الى المحافظة على المشاعر الوطنية ليكتسب لنفسه عطف الرأى العام عليه وثانياً لتعضيده « افلن بارنج » - لورد كرومر - فى سياسته التى صرح بها وكانت تقضى بعدم التعرض للصحافة المصرية وهى السياسة التى نعتقد أن غرضها هو امتصاص كل شحنات الغضب والانفعال عند بعض المصريين وهو الأمر الذى قد لا نحمد عقباه اذا تعرضت الصحافة للكبت ولم يسمح لها بالظهور ثم ثالثاً لأن سعد زغلول سيشترك مع أصدقائه فى معالجة بعض الموضوعات الشرقية والاسلامية على صفحات هذه الصحيفة التى أصبحت موضعاً للثقة عند قراء العربية .

وبذلك يتير عبد الخالق لاشين الشبكوك حول مساعدة سعد زغلول للمؤيد ، وهو ينطلق من مقولة ان سعد زغلول صديق الانجليز وصنيعتهم وبهذه المقولة التى يحاول بشتى الطرق ان يثبتها ويدافع عنها قد أوقعته فى الكثير من المتناقضات وقد استند عبد الخالق لاشين فى اثبات أن سعدا صديق الانجليز وصنيعتهم الى علاقة سعد بصالون الأميرة نازلى فاضل صديقة الانجليز وعلاقته باستاذ محمد عبده الذى انحاز الى الانجليز بعد غودته من المنفى ، والحقيقة أن هذا الباحث يتجاهل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كانت تمر بها البلاد فى تلك الفترة ، والتى يجب عدم تفسير أى حدث تاريخى بمعزل عن هذه الظروف .

ان رموز الحركة الوطنية فى هذه الفترة قد اتحدت غايتهم ولكنهم اختلفوا فى رؤيتهم للوسائل التى تمكنهم من تحقيق هذه الغاية ، فلم يكن محمد عبده ولا تلميذه سعد زغلول يريدون بقاء

الانجليز في مصر ، ولكنهم رأوا أن الطريق لتحقيق الاستقلال يبدأ من اثبات امكانية أن يحكم المصريون أنفسهم بأنفسهم وكفاءتهم في ادارة شؤونهم . كما كانوا يرون أن ريادة التعليم وبحقيق الإصلاح الادارى والمالى من أهم وسائل تحقيق الاستقلال ، وكانوا يرون أيضا أن انجلترا لن تستطيع أن تخالف وعودها بالجلء ، ولن تسمح لها الدول الاوربية بالانفراد بحكم مصر ، فاذن وبما أن الاحتلال مؤقت فلا بأس من العمل مع الانجليز وكسب صداقتهم . ثم ان التشكيك فى وطنية سعد زغلول وأستاذه الشيخ محمد عبده ينجاهل تاريخ نضال الرجلين الطويل ويتم على أساس النظر الى بعض المواقف - نظرة جزئية - دون وضعها فى سياقها التاريخى والحكم عليها فى اطار الظروف السائدة فى تلك الفترة .

ويعتقد الباحث أن هذا التشكيك فى وطنية سعد قد جاء نتيجة لارضاء عواطف شخصية ، الأثر الذى ينفى عنه صفة العلمية التى تتطلب الحياد والموضوعية والدقة .

الأمر الثانى : اننا لا نسلم بأن لورد كرومر قد أطلق الحرية للصحافة من أجل امتصاص شجبات الغضب والانفعال عند بعض المصريين . تطبيقا لمقولته الشهيرة اذا وضعت الصمام على المرحل انفجر ، أما اذا تركت البخار يخرج فان سلامة المرحل مضمونة . وسوف نتحدث فيما بعد بالتفصيل عن الأسباب التى دفعت كرومر الى تجسيد العمل بقانون المطبوعات وإطلاق الحرية للصحافة المصرية .

ويرى الباحث أن مساعدة سعد للمؤيد كانت من منطلق وطنى وليس لتحقيق غاية شخصية وليس « لتعظيم افلن بارنج » - وأن هذه المساعدة كانت لحساب مصر ولم تكن لحساب لورد كرومر .

سادسا : اتهام المؤيد بالتعصب الدينى :

انهت « المقطم » وبعض الصحف الأجنبية مثل « لوبروجريه اجبسيان » جريدة المؤيد بالتعصب الدينى حيث قالت لوبروجريه فى ٣٠ سبتمبر ١٨٩٥ ان الشيخ على يوسف يدعو الى أن يقوم قسم من الشعب بذبح القسم الآخر كما لفتت نظر الحكومة الى هذا التعصب الذى من شأنه أن يعرض الأمن للاضطراب وحياة الأوربيين للخطر .

ولكن « مسألة التعصب ليست السبب فى حملة « المقطم » أو الصحف الأجنبية الأخرى ، وانما الخصومة مصدورها تفوق « المؤيد » فى الدفاع عن المصالح الوطنية وقدرتها على رد أصحاب المقطم وفضح الاحتلال ، وتربية الجماهير تربية استقلالية بما كانت تنشره من مقالات محررها أو أنصاره من الوطنيين .

ويتضح خطورة هذا الاتهام اذا علمنا أنه كان السبب فى نفي عبد الله النديم واغلاق مجلة الأستاذ .

وتشير المؤيد الى أن أصحاب الجرائد العربية من السوريين اتفقوا على أن يزهقوا روح المؤيد فصاروا يسدون عليه الطريق ويتعقبون له كل أثر لشدة ما كانوا يخشون من قيام صحافة مصرية اسلامية تأخذ بزمام رأى العام فلا يكون لصحافتهم بعد ذلك سلطان ، وطالما استعانوا بسلطة القناصل وللضرورات أحكاما وطالما استعملوا الصحافة الافرنجية المحلية لتحريف أقوال المؤيد ، والحكومة فى أدوار كثيرة تساعد هذه الحملات وتضاعف مكائده الكائدين .

ويبدو أن حملة « المقطم » ولوبروجريه اجبسيان « قد أثارت اهتمام بعض قناصل الدول الأوربية الذين قرروا مخاطبة رئيس

مجلس النظر مصطفى رياض فى هذا الشأن فأجابهم بما ينفى ذلك .

كما أثارت هذه الحملة أيضا اهتمام جرائد لندن الكبرى حيث أشارت المؤيد الى أنه كلما تكلمت الجرائد الوطنية عن خطأ فى مصلحة أو خلل فى عمل أشارت اليه أو حق مسلوب طالبت مع التلطف برده ، قام الانجليز وقالوا هذه الجرائد محمولة من الغير ، أو آلة تحركها الدسائس المضرة بالبلاد ، أو أنها مهيجة للرأى العام جالبة للاخطار على الأمن والسلام : وقامت جرائد « لوندرة » تنادى بمحو اسم الصحف الوطنية المصرية من لوحة الوجود أو على الأقل بضرورة الحجب والتضييق عليها .

كان هذا الاتهام كفيلا بالقضاء على جريدة المؤيد لولا وجود مصطفى رياض رئيسا للنظام والذي حرص على نفي تهمة التعصب الدينى عن « المؤيد » .

سابعا - قضية التلغرافات :

أوضحنا - فيما سبق - كيف استخدم كرومر مصادر الأخبار وسيلة لمحاربة جريدة المؤيد وقد بالغ فى استخدامه لهذه الوسيلة أثناء حملة استرداد السودان فقد أدرك أهمية أنباء هذه الحملة بالنسبة للقراء وبالتالي فقد استغلها كوسيلة لدعم الصحف التى تؤيده - وبالذات صحيفة المقطم - ومعاقبة الصحف المعارضة ، وبالذات صحيفة المؤيد ، حيث أصدرت الحكومة المصرية أمرا بمنع كل مراسلى الصحف من مصاحبة الحملة العسكرية ، وأنشأت بدلا من ذلك مكتبا بوزارة الحربية لاعداد نشرات اخبارية كان يؤدعها على جميع الصحف ما عدا « المؤيد » ، وحين احتج الشيخ على يوسف على هذه التفرقة ، نصح لكى ينال هذه النشرات الاخبارية

بالامتناع عن نقد الحملة ، لكن على يوسف رفض قبول هذا الاعتداء على حريته .

كما أصدرت نظارة الحربية أمرا ثانيا بعدم اعطاء المؤيد بنوع خاص أية معلومات تتعلق بالحملة المصرية على دنقلة ، وكان معنى ذلك أن الجرائد الأخرى تستطيع أن تحصل على هذه المعلومات من نظارة الحربية متى رغبت هذه الصحف فى شىء منها .

واستثنت سلطات الاحتلال جريدة المقطم فقط من قرار منع مراسلى الصحف من مرافقة الحملة ، وقد أثارت المؤيد الشكوك حول مراسل المقطم المرافق للحملة ، وأنه أحد الضباط أو موظفى نظارة الحربية حيث تقول : هل يمكن للمقطم اذا استحصلناه بدمه أصحابه وشرفهم ونزاهتهم أن ينشروا لنا اسم مكاتبه المرافق للحملة حتى يعلم القراء ان كان موظفا بمرتب من ادارة الجريدة أو من موظفى الحربية الذين ينقدون مرتباتهم من أموال الرعية ليؤدوا فيها وظائفهم بالأمانة لا أن يكونوا عمال الجرائد سرا ، وموظفين فى الحربية أجهرا .

وقد تفوقت « المقطم » على سائر الصحف الأخرى فى تقديمها التفاصيل الدقيقة للمعارك ، وقيامها بالتغطية الصحفية الكاملة لأخبار الحملة وأنباء تحركاتها ، وكان لذلك أهميته السياسية والصحفية على السواء نظرا لاهتمام الرأى العام فى مصر اهتماما بالغا بأخبار الحملة ، مما جعل السلطات البريطانية فى مصر حريصة على تحقيق الرواج والانتشار للصحيفة الموالية لها وهى « المقطم » ، غير أن المقطم بكل ما كان يعرضه من تفاصيل ، وكل ما كان ينفرد بنشره من أنباء لم يكن فى الحقيقة يقدم كل ما لديه من معلومات وأخبار ، فقد كان يحرص على أن يحجب ما تعتبره السلطات البريطانية من أسرار الحملة ، وألا ينشر ما قد يسبب الى الاحتلال ورجاله .

ولذلك كان لابد للشيخ على يوسف من اللجوء الى وسائل أخرى يستطيع بها أن يزود قراء المؤيد بأنباء الحملة والا تعرضت صحيفته لخطر التوقف أو على الأقل انخفاض التوزيع ، وقد استطاعت « المؤيد » أن تحقق عدة انتصارات صحفية ناجحة على النحو التالي :

١ - في مايو ١٨٩٦ وجه كتشنر الى الدراويش في السودان منشورا يدعوهم فيه الى الهدوء والسكينة ، وتعمد كتشنر أن لا يصل أمر هذا المنشور الى مصر كي لا يفهم منه معنى الاسترضاء الذي يجوز أن يلح منه الشعب المصري ناحية من نواحي الضعف ، ولكن المؤيد استطاعت الحصول على نص هذا المنشور ونشره في ١٥ مايو ١٨٩٦ ، وقد غضب كتشنر لذلك ، وحاولت نظارة الحربية معرفة كيفية وصول هذا المنشور للمؤيد ، ولكنها لم تستطع ، ولم تستطع أيضا معاقبة الشيخ على يوسف لعدم وجود نص يتناول هذه الحالة في قانون العقوبات .

٢ - في يونية ١٨٩٦ أرسل كتشنر لوزارة الحربية ، كشفاً بأسماء القتلى وعناوينهم وكان سرياً ، ولكن استطاعت المؤيد الحصول على هذا الكشف ونشره .

وقد اعتبرت نظارة الحربية نشر المؤيد لهذا الكشف عملاً عدائياً موجهاً ضد السلطات البريطانية غير أن قانون العقوبات أيضاً لم يسعف هذه السلطات بنصوص تدين الشيخ على يوسف .

وقد اجتمع مجلس النظار لمناقشة هذا الأمر ، وأخذ المحققين يتلمسون الوسائل والفرائن ولكنهم لم يستطيعوا أن يقيموا الدليل على أحد .

وعندما عجزت نظارة الحربية عن معرفة كيفية وصول هذا

الكشف للمؤيد لجأت الى اتهام ثمانية من موظفي النظارة وعاقبتهم عقوبات قاسية .

٣ - فى ٢٦ يوليو ١٨٩٦ أرسل كتشنر تلغرافا الى ناظر الحربية يخبره فيه بأن الكوليرا قد تفشت فى الجيش ، ثم ذكر عدد الاصابات والوفيات التى حدثت بين الجنود المصريين فى السودان .

ولكن المؤيد استطاعت الحصول على نص هذا التلغراف ونشر ترجمته فى ٢٨ يوليو ١٨٩٦ ، ولخطورة المعلومات التى تضمنها التلغراف والتى كشفت عن سوء الأحوال التى يعانىها الجنود المصريون فى السودان ثار ناظر الحربية والسلطات الانجليزية لنشر هذا التلغراف السرى ، وفى الوقت نفسه حرصت المؤيد على أن تكرر نفس المعلومات على مدى عدة أيام .

كما هاجمت المؤيد سلطات الاحتلال مستخدمة ما تحت يدها من معلومات وأسرار ولكنها حرصت أيضا على عدم المساس بكرامة الجندى المصرى لتتجنب ردود الفعل وتحفظ بتعاطف القراء معها ملقية كل التبعات على عاتق القيادة البريطانية ، واستطاعت المؤيد باستخدام المعلومات التى تضمنها تلغراف السردار أن تقوم بحملة صحفية على سلطات الاحتلال البريطانى التى فرضت على مصر ارسال حملة دنقلة دون الاستعداد الكافى لها ، واستخدمت المؤيد الأسلوب العلمى فى المتابعة الصحفية ، وفى الوقت نفسه الذى كانت فيه المؤيد تتابع حملتها الصحفية كانت سلطات الاحتلال البريطانى ووزارة الحربية تتابع البحث عن وسيلة للانتقام من جريدة المؤيد ، وكان السؤال الذى طرح نفسه على مائدة البحث هو كيف استطاعت المؤيد الحصول على نص التلغراف ؟ .

لذلك أصدر ناظر الحربية أوامره الى ملحم شكور أحد كبار موظفي الحربية بأن يقوم بعمل تحقيق وتحريات سريعة لمعرفة سر

ذلك السرقة وكان من نتيجة ذلك التحقيق نقل ستة من موظفي نظارة الحربية الى أقصى الحدود لشبهات حامت حولهم ، ورغم ذلك ظل ناظر الحربية متشككا اذ اتضح له أن التلغراف لم يمر على أحد من موظفي الحربية بل وصل اليه مغلقا مختوما كما صدر من مكتب تلغراف الأذربكية ، لذلك فاتح الناظر رئيس مكتب التلغراف في الأمر الذي أكد له أنه لا يشتبه في أحد من موظفي مكتبه . ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد اذ توجه فارس نمر أحد أصحاب جريدة المقطم الى مكتب تلغراف الأذربكية وشكا الى رئيسه أن مكتب المقطم في ببا كان قد بعث اليه برسالة تلغرافية في يوم ٢٨ يوليو ١٨٩٦ فنشرتها جريدة المؤيد في نفس هذا اليوم ، وطلب فارس نمر التحقيق في ذلك .

لذلك كلف رئيس مكتب التلغراف أحد موظفيه وهو محمد زيد بمراقبة زملائه للوصول الى السر ، الذي قدم بعد يومين نتيجة قيامه بتلك الرقابة اذ قرر أنه رأى توفيق كيرلس ينقل صورة تلغراف أرسله مراسل جريدة « الديلي تلغراف » الانجليزية الى جريدته ، وتحقق رئيس مكتب التلغراف من أن الورقة التي نسخها توفيق كيرلس مازالت في جيبه أي أنه ضبط متلبسا بسرقة تلغراف مراسل « الديلي تلغراف » .

وعند ذلك أبلغت وزارة الحربية النيابة العامة التي تولت التحقيق ، وأمام النيابة أنكر توفيق كيرلس أنه سلم التلغراف الى المؤيد رغم قيام القرائن القوية على ذلك ، وكان أهمها شهادة عزيز فهمي أحد موظفي مكتب الأذربكية الذي شهد بأن توفيق كيرلس طلب منه نسخ صورة من تلغراف السردار .

عند ذلك استدعت النيابة على يوسف للتحقيق يوم ٢٤ سبتمبر ١٨٩٦ وسألته عن المصدر الذي حصل منه على التلغرافين فأجاب بأنه لا يستطيع أن يبوح باسم مصدره لأن هذا هو سر

الصحفي ، كما اعترف على يوسف بأنه يعرف كيرلس معرفة سطحية
اذ كان يتردد على مطبعة المؤيد لطبع فيها بطاقات للزيارة ، وأنه
توسط له للاتحاق بأحدى الوظائف في وزارة الداخلية ، ولكن
على يوسف أنكر أنه يعرف أن كيرلس موظف بمكتب التلغراف .

كما قرر على يوسف في التحقيق أنه تلقى رسالة بدون توقيع
يقول كاتبها أن أربعة أشخاص قابلوه وأغروه على اشراك على يوسف
في تهمة سرقة التلغراف ففهم أن تلك الرسالة من توفيق كيرلس ،
ولكنه لم يعرف من هم أولئك الأشخاص الأربعة الذين ورد ذكرهم
في تلك الرسالة ، عند ذلك أبدى المحقق رأيه بحفظ التحقيق
بالنسبة للشيخ على يوسف باعتبار أنه لم تثبت عليه تهمة الاشتراك
في الإفشاء .

لكن « جونسون باشا مفتش النيابات الانجليزى تدخل فى
القضية حيث أمر بالمحاكمة وذلك بالمخالفة لرأى وكيل النيابة الذى
قام بالتحقيق اذ رأى النائب العام الانجليزى فى تلك القضية «
فرصة سائحة للانتقام من أحد خصوم الاحتلال فلم يوافق على حفظ
القضية .

وعندما علم الشيخ على يوسف بأن النائب العام لم يوافق
على حفظ التحقيق نشر فى المؤيد يوم ١٥ أكتوبر ١٨٩٦
مقالا بعنوان « محاكمة صاحب المؤيد » اتهم فيه النائب العام بأنه
يريد الوصول الى شهرة كاذبة نرفع رأسه بين أبناء جلدته ، ثم
قال : غير أننا رغبنا اليوم فى مساعدته بدليل جديد فى التهمة ،
فقد تحصلنا من نظارة الحربية التى لا تدخلها ، أو من مكتب
التلغراف الذى لم يبق لنا فيه عامل على نص تلغراف وارد من حلغا
الى دليرى بك السكرتير الحالى فى نظارة الحربية هذه ترجمته بالحرف
الواحد .

حلفا فى ١١ أكتوبر ١٨٩٦

سنبأرح حلفا هذا اليوم ومعنا الكتبة التابعون لنا الى القاهرة.

مدير تهيينات الحربية - روجرس « ميرالاي »

فعلى ذلك النائب العمومى أن يضم هذا الى دلائل التهمة التى يتحصل عليها والتى جمعها الى الآن ، فان هذا البرهان الجديد أنفع من النقود التى تصرف فى هذه الظروف على البوليس السرى وبعض السماسرة فى سبيل تأييد التهمة وتقويتها .

والواقع أن هناك شهادة من أحد محررى المؤيد واسمه عطية على شلبى تنفى أن يكون توفيق كيرلس هو المصدر الذى حصلت منه المؤيد على نص تلغراف السردار حيث يقول : ان الأخبار السرية بمعنى التلغراف قد وصلت الى جهة عليا ، فاستعملت تلك الجهة من ناظر الحربية عن هذا التلغراف ، ووصلت الاشاعة الى جريدة المؤيد فقام على يوسف وقصد تلك الجهة العليا ومن هنالك علم بنبا التلغراف .

ولعله يقصد بتلك « الجهة العليا » الحديو عباس الثانى ، ولكن ليس هناك أى دليل يثبت صحة هذه الشهادة ، اذ أن كل المصادر التى تناولت قضية التلغراف تشير الى دور توفيق كيرلس .

وقد أعادت النيابة التحقيق مع توفيق كيرلس « بشأن الأربعة الذين ورد ذكرهم فى الرسالة التى أشار اليها الشيخ على يوسف فأجاب بأنهم توفيق عزت ببوليس مصر واسكندر تادرس بالداخلية وراغب منصور وناصف مرقص ، حيث قابل اسكندر تادرس توفيق كيرلس وحاول اغراءه بالاعتراف بأن على يوسف هو الذى حرضه على سرقة التلغراف ، ثم اصطحبه الى مقر جريدة « المقطم » حيث قابلا فارس نمر الذى حاول أيضا اغراء كيرلس على كتابة اعتراف صريح على الشيخ على يوسف ، وقبل كيرلس كتابة هذا الاعتراف

قصاص عليه تادرس الى دفتر جريدة مصر ليكتب هذا الاعتراف ، لكن تادرس شنودة المتقباى صاحب جريدة مصر - وكان مفهوما يومئذ أنه من أعداء المؤيد - طلب من كيرلس عدم كتابة هذا الاعتراف .

وذلك يوضح المحاولات الجادة التى بذلتها سلطات الاحتلال لايجاد الدليل على أن على يوسف هو المحرض على سرقة التلغرافات لكى نستطيع تقديمه للمحاكمة طبقا لنص المادة ١٤٥ من قانون العقوبات التى تنص على « معاقبة الموظف الحكومى الذى يخفى مكتوبا من المكاتب المسلمة للبوستة أو تلغرافا ، أو يسهل ذلك لغيره بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين ، ويحكم أيضا بهذه العقوبة على من اشترك مع هذا الموظف فى اخفاء المكاتب أو فتحها ، أو اخفاء التلغرافات أو افشائها » .

وعندما فشلت سلطات الاحتلال فى اغراء توفيق كيرلس على الاعتراف ، وفى أن تخلق منه شاهدا على صاحب المؤيد أصدر حكمدار القاهرة فى ١٠ أكتوبر ١٨٩٦ منشورا سريا لكافة المأمورين والضباط يأمرهم فيه بالبحث والتنقيب بكل وسيلة لجمع الأدلة أو القرائن التى تؤيد التهمة ضد صاحب المؤيد وعامل التلغراف ، وقد نشرت المؤيد نص هذا المنشور ، كما أبرز ابراهيم الهلباوى المحامى نص هذا المنشور فى قاعة المحكمة .

وفى الوقت نفسه الذى كانت فيه النيابة تعيد التحقيق فى القضية تمهيدا لتقديمها للمحاكمة حرصت المؤيد على نفي التهم الموجهة اليها ، وانكار تهمة سرقة التلغرافات والتأكيد على براءة موظف التلغرافات ، كما حرصت على تأكيد اصرارها وعزمها على مواصلة تقصى أنباء حملة دنقلة ونشرها ، والتأكيد على شرعية الحصول على الأخبار ونشرها .

وفى الوقت نفسه دافعت الصحف الوطنية عن المؤيد حيث

قالت الأهرام : « ان ما فعلته الحكومة مع صاحب المؤيد وإعادة التحقيق معه هو عمل خرقى به حرمتى الجرائد والقانون ، ونزلت معه الحكومة منزلة العامل على شفاء حزازات لا على تقرير حق ورفع منار صدق » .

وطالبت الأهرام الحكومة « بسحب الاتهام الموجه لعلى يوسف لأن الحكومة ان كانت تضبط الناس بالقانون فسلامتها وصيانتها قائمتان به أيضا ، فاذا هدمت القانون وداسته برجلها ، فلا تستغربن ان يأتى يوم ينقلب فيه ردم القانون عليها » ، كما استنكرت الوطن توجيه الاتهام لعلى يوسف حيث قالت : « ان الحكومة العادلة هى التى تعرف قيمة حرية الأفكار » .

محاكمة على يوسف

عندما انتهت النيابة من التحقيق وجهت تهمة افشاء سر التلغراف لكل من توفيق كيرلس كفاعل أصلى وعلى يوسف كشرىك بالتحرىض ، وطلبت عقابهما بالمواد ١٥٤ ، ٦٧ ، ٦٨ عقوبات ، وقدمت القضية الى جلسة الجنح بمحكمة عابدين الجزئية التى عقدت يوم ١٧ نوفمبر ١٨٩٦ برئاسة القاضى محمود بك خيرت ومثل النيابة على بك توفيق ، وحضر الدفاع عن المتهمين أحمد الحسينى وابراهيم الهلباوى .

اعتمد ابراهيم الهلباوى فى دفاعه على التشكيك فى أن توفيق كيرلس هو الذى أعطى التلغراف للمؤيد حيث قال : ان لديه اعتقادا قويا برغم شهادة ناظر الحربية فى الجلسة بأن التلغراف قد أرسلت نسخة منه الى رئاسة مجلس النظار ولا بد أن يكون قد قيد فى دفاتر نظارة الحربية ، وأشار الى الاساعة التى راجت عند نشر التلغراف من أنه لا بد أن يكون أحد النظار الوطنيين هو الذى أعطاه للمؤيد ، واستشهد على أن التلغراف قد قيد فى دفاتر نظارة الحربية بما قرره ملحق شكور من أنه قد أجرى تحقيقا فى النظارة نقل بعده ستة من الموظفين الى المدود ، كما شكك الهلباوى فى صحة شهادة اسكندر تادرس الذى ششهد فى التحقيق بأن توفيق كيرلس قد اعترف له بسرقة وافشاء سره بتحرىض صاحب المؤيد حيث أن اسكندر تادرس هو مكاتب « المقطم » ، ومحرر مقالات « الزارع للشرع » إبليس « ضد المؤيد ، وبذلك تكون شهادته غير صحيحة .

أما أحمد الحسيني فقد ذكر أن « المقطم » كانت قد نشرت الحكم في قضية الدكتور « ملتون » ضد جريدة « البوسفور » قبل صدوره من المحكمة المختلطة ، وبذلك أفشت سر المداولة ، ومع ذلك لم ينتقدها أحد بل استحسنوا مسلكها لأنها بذلت مجهودا في الوصول الى هذا السر العميق ، وذكر أيضا حكاية حصول مراسل « التيمس » على معاهدة برلين وأسرار المفاوضات التي سبقتها بواسطة رشوة خادم أحد أعضاء المؤتمر ، وصمم أهلباوى والحسيني على طلب براءة المتهمين » .

وفي يوم ١٩ نوفمبر ١٨٩٦ حكمت المحكمة بحبس توفيق كيرلس ثلاثة أشهر مع الشغل لأفشائه سر التلغراف ، وبرأته من تهمة افشاء تلغراف المقطم وبراءة على يوسف من التهمتين .

ولكن السلطات الانجليزية اعتبرت هذا الحكم « سوء تطبيق للعدالة » وصممت على استئناف الحكم حيث تشكلت محكمة الاستئناف من على ذو الفقار باشا رئيسا ، ومستر كمرون ويوسف بك شوكت أعضاء ، ونظرت القضية في أول ديسمبر ١٨٩٦ ثم تأجلت الى ١٥ ديسمبر .

وفي محكمة الاستئناف ، أصر مستر كمرون على ادانة على يوسف بينما أصر القاضيان المصريان على براءة الاثنين .

وقد استطاع القاضيان المصريان - رغم كل الضغوط التي بذلها الانجليز والقاضي الانجليزي مستر كمرون - اصدار الحكم ببراءة على يوسف ، والغاء الحكم بالنسبة لتوفيق كيرلس وبرأته .

كان لهذه القضية تأثير كبير على الرأي العام ، اذ اهتم المصريون جميعا بها وكانت الجموع الحاشدة تشهد الجلسات ، بالرغم من أن الدخول كان بتذاكر خاصة وصل ثمنها في بعض الأحيان الى جنيه .

ورقد وفدت على القاهرة جموع كبيرة من مختلف مدن القطر لشهده المحاكمة حتى ضاقت بهم فنادق العاصمة ، وكان لصدور الحكم ببراءة الشيوخ على يوسف أثر بالغ فى مصر حيث هتف الناس خارج قاعة المحكمة ، وتآلفت وفود عديدة جاءت الى القاهرة من الأقاليم لتهنئة على يوسف كما وصلتة عدد كبير من برقيات التهنئة التى تحدى بها المقطم ، وأعلن أن تحت يده ٤٠٠ تلغراف يسره أن يطلع عليها من يشاء .

ويعتبر اهتمام الرأى العام المصرى بهذه القضية ، دليلا على تضحيح الوعى القومى فى ذلك الوقت وبرهانا على كراهية الشعب المصرى للاحتلال وأعوانه .

كما يعتبر آرثر ادوارد جوله شملت أن قضية التلغراف هى أهم صدام بين البريطانيين ومعارضيه من الوطنيين المصريين .

وكان من نتائج الحكم ببراءة على يوسف فى هذه القضية ، وتشمل سلطات الاحتلال فى توقيع أى عقوبة عليه أن قام الانجليز بتعيين ثلاثة قضاة انجليز بمحكمة استئناف مصر الأهلية فى يناير ١٨٩٧ وهم مستر ادوارد كوجلان ومستر هربرت ويلسون هالتون شارتر رويل ، حيث أكدت المقطم أن هذا التعيين كان من نتائج الحكم ببراءة صاحب المؤيد فى حين اعتبرت المؤيد ذلك إهانة كبرى للأمة المصرية ، وأن الانجليز قد برهنوا بتنفيذ هذا المشروع - تقصده تعيين القضاة الانجليز الثلاثة - على أنهم كانوا يرغبون فى الحكم بعقوبة المتهمين مهما كانت الحال ، وأن الغرض الحقيقى من تنفيذ هذا المشروع هو أن يصبح القضاء الأهلى مطواعا لارادة الانجليز دائما حتى لا يتجاسر وطنى على مخالفة رأى الانجليز وان فرض وخالفه ذات مرة فلا تكون من وراء هذه المخالفة نتيجة لا يرضاها المحتلون كما حصل فى قضية المؤيد ، وأنه مادام الاحتلال ينشب أظفاره فى أحشاء البلاد فلا يبعد أن يكون أكثر قضايا المستقبل مثل قضية

المؤيد ذات وجهين أحدهما لمصلحة الاحتلال والثاني لمصلحة العدالة
أو المتقاضين .

كما استغلت الحركة الوطنية هذه القضية في إثارة الرأي العام
الأوروبي اذ كتب مصطفى كامل مقالا لجريدة « البرلينر تاجبلات »
الألمانية قال فيه : ان القاعدة الأساسية للعدالة في عرف الانجليز
هى ان يحكم على المصرى متى كان عدوا للاحتلال وأن يبرأ الانجليزى
حتى لو جنى أفضح جناية ، فلقد رأينا العدالة آلة سياسية فى يد
الانجليز ولا أضرب على ذلك غير مثال واحد وهو مثال قضية جريدة
المؤيد الشهيرة ، فقد رأى الانجليز أن هذه الجريدة تحارب الاحتلال
بسلاح الحقيقة الساطعة فاضطهدوها ، وساقوا مديرها للمحاكمة
بحجة أنه ساعد على إذاعة تلغراف رسمى بنشره فى جريدته ، وقد
أحدثت هذه القضية تأثيرا كبيرا وكانت المسألة الوحيدة اذ ذاك
الشاغلة لأفكار المصريين والأوروبيين عامة ، وقد برأت المحكمة
الجزئية صاحب المؤيد براءة جاءت ضد رغبة الانجليز ، وجاءت بعد
تهديدات طويلة عريضة هددوا بها القاضى المصرى العادل ، واستأنفوا
القضية مؤملين نوال عقابه فكان استئنافهم للقضية استئنافا للبراءة
مما شرف القضاء المصرى ، وبرهن على أن فى المصريين رجالا
لا يخافون الاحتلال ، بل يأتون العدالة بكل قوة وثبات ، فلمسا
يثس الانجليز من استعمال قضاة مصر المصريين آلات لرغائبهم عينوا
عقب هذه البراءة المزدوجة ثلاثة قضاة من الانجليز فى محكمة
الاستئناف ليزداد عدد الانجليز بها وليكون الحكم على أعداء الاحتلال
أمرا هينا سهلا ، أما من حيث الوجهة الانسانية فلا قيمة لحياة
المصرى فى أعين الانجليز . فالاعتداء على الحياة البشرية فى مصر مبدأ
من مبادئ أبناء التاميز - ممدبنى العالم وحماة الانسانية .

ولم يكتف الانجليز بتعيين القضاة الثلاثة فى محكمة
الاستئناف ، ولكنهم « أصدروا أيضا قرارا بنقل محمود بك شيرت

وفد أبلغت المعية صاحب المؤيد ذلك بعد أن رفض رئيس النظار أن يوبخه ترفعا واستنكافا ، والأمل أن ما سمعه من الأنداز والتحذير بنجيته من يوم عبوس قهطير ، فسيب النفى مسلول فوق رأسه ، والألفاء مفروش تحت قدميه اذا عاد فركب هواه وأبى أن يرجع الى همدار .

كما أكدت المقطم أن الانجليز هم السبب فى عدم تنفيذ قرار مجلس النظار حيث تقول : انه لم يبق بين الغاء المؤيد واقفال مطبعته الا يسير من حلم الذين وقف نفسه على ذمهم وايغار صدور العامة عليهم .

لما « المؤيد » فانها لم تشر الى هذا القرار سوى مرة واحدة - حبيب هاجمت وزارة مصطفى فهمى وقالت : ان سياستها تجمع بين المتناقضات وتعد الاصلاح عارا ، وكل مطالب بالاصلاح عدوا ، وأن هذه السياسة تضايق وتضطهد دائما الذين لا يجعلون أنفسهم من ضمن مروجيها ، ولا يرضون أن يكونوا يوما ما آلة من جملة الآلات المضرة التى تعمل للقضاء على حياة البلاد السياسية كما تريد سلطة الاحتلال الطامعة فى القضاء عليها .

وأما كونها سياسية تعد الاصلاح عارا وكل مطالب بالاصلاح عدوا فالدليل عليه موجود لأن المؤيد انتقد مشروعا كانت الحكومة تحاول تنفيذه - تقصد قرار الحكومة بمنع الحج عام ١٨٩٨ - فأبان لها بامامة ضرره وما يلحقه من المسئولية الكبرى ، وما يتبعه من النتائج المشؤمة ، وسألها بالحاح العدول عنه ، ومع كونها رأيت من حركة الخواطر العامة أن لا مناص عن هذا العدول الذى كان البغية الوحيدة للمؤيد فقد أضمرت شر الأضغان والأحقاد لصاحب المؤيد وعدته مهيجا وفررت نفيه الى خارج القطر ثم عدلت عنه للاضطرابات أخرى .

وقالت المؤيد : انه لا يمكن لحكومة أن تهدد أحد رعاياها ، بفسخ
لا نبيحه سلطة القانون ما لم تكن عسوفة ظالمة ، وذلك لأن النفي
ليس عقوبة من عقوبات القانون المصرى ، ولم يعلم حتى الآن ان
للحكومة سلطة أعلى من القانون اللهم الا أن تكون سلطة الاستبداد
التي تعد الاصلاح عارا وطالب الاصلاح عدوا ، ومن الغريب أن جميع
الجرائد التي ذكرت خبر ما كانت الوزارة الفهمية تنويه من نفي
صاحب المؤيد نسييت أو تناسيت ان تسألها من أين لها هذه
السلطة ؟ ، وكأنما الجرائد رأت اضطهاد المؤيد فى عهد الوزارة
الفهمية خطة مشروعة لها فلم تكبر عليها اشاعة ما كان من عزمها
على نفي صاحبه ، بل أجمعت على أنه كان أمرا مقضيا لم عدل عنه
لا لاحترام العدالة بل لأن جناب الخديو لم يطاوعها عليه كما أنه لم
يطاوعها على قرار منع الحج .

ونفت المؤيد أن يكون قد عرض على الخديو قرار نفي صاحب
المؤيد مطلقا .

ولكن هل يمكن أن يكون الانجليز هم الذين عرقلوا تنفيذ
قرار مجلس النظار ؟

ان المؤيد تشير عام ١٩٠٤ الى أن الصحافة المصرية بمدينة
لجناب اللورد كرومر فانه دافع عن موقفها فى حوادث كثيرة ،
فالمؤيد لا ينسى كلمة قالها جناب اللورد كرومر عندما كان يشير
ليه البعض بعمل يسقط المؤيد وصاحبه فقال لمخاطبه : ان ما تطلبه
كون إلا بأحد أمرين اما أن تلغى المؤيد استبدادا أو تدبر بكيدة
احبه يسقط فيها فتسقط معه جريدته والأول لا يرضاه البرلمان
والثانى لا ترضاه ذمتى .

ويعتقد الباحث أن اللورد كرومر قد قال هذه الكلمة أثناء
محاولة مجلس النظار نفي على يوسف واغلاق المؤيد ، ولكن لماذا

أوقف الانجليز تنفيذ هذا القرار مع أن المؤيد لم تزل حتى تلك الفترة تحاربهم ، ومع الأخذ في الاعتبار المحاولات التي بذلها الانجليز أثناء قضية التلغرافات لمعاينة على يوسف بهدف « الاضرار بالمؤيد نفسه » ؟ ، كما أن حكومة مصطفى فهمى باشا صديقة الانجليز كانت بالفعل أداة فى يدهم ، ولا يمكن أن تتخذ قرارا بدون موافقتهم ، فما الذى جعل الانجليز يوقفون تنفيذ هذا القرار ؟ .

١ - ان الانجليز لم يكونوا يريدون الصيغة الاستبدادية للقرار حتى لا يصبح صاحب « المؤيد » شهيدا أو كما تعبر عن ذلك « الفلاح » أن رجال الاحتلال رأوا عدم نفي صاحب « المؤيد » مثلا لثلاثيهم الناس أن ذلك كان من مساعي الانجليز ختسية من تأثير « مؤيده » لا لقصد نأديبه .

٢ - انه ليس هناك سوى الطريقة الاستبدادية لتنفيذ هذا القرار فليس هناك نص فى قانون العقوبات يعاقب على نشر الأنباء متى كانت صحيحة الأمر الذى جعل المؤيد تتحدى الحكومة بقولها انه لم يعلم حتى الآن أن الحكومة سلطة أعلى من القانون اللهم إلا أن تكون سلطة الاستبداد .

٣ - انه ليس من المعقول على الإطلاق أن يكون الحديو عباس قد رافق على قرار مجلسي النظر - حسب روايتى الفلاح والمقطم - .

رغم التزام المؤيد بالدفاع عنه فى مواجهة الانجليز ، وقد نفت المؤيد أن يكون قد عرض على الحديو مثل هذا القرار ، الأمر الذى يجعلنا نعتقد أن مجلس النظر قد اتخذ هذا القرار فى جلسة لم يحضرها الحديو وأن الانجليز لم يوافقوا على ذلك بالاضافة الى الأسباب السابقة - لأنهم يعلمون أن الحديو عباس سوف يعارض هذا القرار .

الحرية الصحافة فى عهد لورد كرومر

أوضحنا - فيما سبق - الصعوبات التى واجهت جريدة «المؤيد» الأمر الذى يدفعنا الى تناول قضية حرية الصحافة فى مصر فى عهد لورد كرومر .

وهناك خلاف كبير بين الباحثين حول حقيقة الحرية التى منحها كرومر للصحافة المصرية ومدادها .

فهناك من يرى أن حرية الصحافة فى عهد كرومر أسستورة ضخمة كثر الحديث عنها ، وأن كرومر كان يرمى من وراء نشر هذه الاسطورة الى الامتنان على الأمة باطلاق الحرية لها ، وعلان ذلك أمام العالم الأوربي ليوجهه أن الاحتلال الانجليزى فى مصر يتبع سياسته الإصلاح والحرية ، اما فى الظروف التى نالت فيها الحكومة المصرية الصحن بالاضطهاد فقد تستر كرومر وراء النظار وأنكر أن له يدا فى ذلك الاضطهاد ، ويستدل صاحب هذا رأى بما كتبه أحد مؤيدى الاحتلال وهو ولى الدين يكن الذى يقول : ان قانون المطبوعات الذى وضع فى عام ١٨٨١ - ونصب معه البارون دى مالورتى مديرا لقلم المطبوعات - ضيق الخناق على أرباب الصحف والأقلام وسلب الأمة المصرية حريتى الفكر والسياسة ، فكانت الجريدة تنشر الخبر لا يوافق سياسة الحكومة فيأتيها الانذار ، وإذا أنذرت مرتين ألعبت فى الثالثة ، وقد يحكم عليها بتعطيلها شهرا أو أكثر ، وقد نلغى نغته وكل ذلك على ما يبلغ من ذنبها وجناتها السياسية .

ويؤيد مؤرخ آخر هذا الرأي اذ يشير الى أن الحكومة المصرية قد عاملت الصحف معاملة قاسية ، والحكومة المصرية هنا تمثل الرغبات الانجليزية ولا تعجز شيئاً لا يرضاه الانجليز .

وهناك رأى آخر يقوم على أن فترة كرومر امتازت بقدر واسع من الحرية ، وبالذات حركة الصحافة التي عارض كرومر منذ البداية تقييدها ، وقد ترك اللورد كرومر للصحف حرية انتقاد الانجليز ومهاجمتهم رغم أنه كان الحاكم الفعلي والقوى فى مصر ، حيث أصبحت الاثارة والتهيج ضد بريطانيا موضوعاً أساسياً فى الصحف الصادرة بالفرنسية والعربية ، وظلت الصحف المصريه طوال الفترة الأولى من الاحتلال (١٨٨٢ - ١٩٠٧) تتمتع بحرية بعيدة المدى وفرعاً لها كرومر .

ويعتبر أصحاب هذا رأى أن اطلاق الحرية للصحافة ندجاعة فائقة من اللورد كرومر الذى كان الحاكم المطلق لمصر فى ذلك الوقت ، ويرى الباحث أنه يجب التمييز بين فترتين .

الفترة الأولى ١٨٨٢ - ١٨٩٤ :

ونبدأ هذه الفترة ببداية الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ وتنتهى بتاريخ صدور آخر ائذار طبقاً لقانون المطبوعات فى ٥ سبتمبر ١٨٩٤ لجريدة المؤيد .

وفى هذه الفترة طبقت الحكومات المصرية المتعاقبة - طبقاً لنصائح الانجليز الالزامية - نصوص قانون المطبوعات بكل قسوة على الصحف المصرية ، وقد تمثل ذلك فيما يلى : -

- ١ - الغاء بعض الصحف المصريه مثل « الطائف » و « المفيد » .
- و « الزمان » و « السفير » و « مرآة الشرق » .

٢ - تعطيل بعض الصحف لمدة تتراوح بين شهر واحد .. كما حدث فى حالة جريدة الأهرام فى ١٩ أغسطس ١٨٨٤ كنتيجة لعدم رضا الحكومة والانجليز عن الرسائل التى كتبها بشارة تقلا من أوروبا ، ووصف فيها موقف فرنسا من القضية المصرية ، «جريدة الوطن» فى ٨ أغسطس ١٨٨٨ ، وبين ثلاثة أشهر - كما حدث بالنسبة لجريدة الزمان فى ٢٤ أكتوبر ١٨٨٣ - .

٣ - الانذار حيث كانت الانذارات تنهال على الصحف المختلفة وعلى الصحافة الواحدة ولأسباب تافهة أو بدون أسباب حقيقية ، وقد عرضها من قبل نصوص الانذارات التى وجهتها الحكومة لجريدة المؤيد .

٤ - ضرورة حصول من يريد اصدار جريدة جديدة على رخصة من نظارة الداخلية .

ويتضح من ذلك مدى ما أصاب الصحافة المصرية فى تلك الفترة من اضطهاد بلغ حد اغلاق الجريدة نهائيا مما يبرهن على صحة الرأى الأول وقد أخفى كرومر فى تقاريره الرسمية ما أصاب الصحافة المصرية على يديه وأيدى أعوانه الانجليز الذين اختفوا وراء نوبار بالذات وبدأوا عهد الارهاب الصحفى .

الفترة الثانية ١٨٩٤ - ١٩٠٩ :

ونبدأ هذه الفترة بتاريخ نهاية الفترة السابقة حتى اعادة العمل بقانون المطبوعات فى مارس ١٩٠٩ .

وفى خلال هذه الفترة تم تجسيد العمل بقانون المطبوعات ، ومنعت الصحافة المصرية بقدر كبير من الحرية ، والتى يمكن وصفها بأنها عصر الحرية الذهبى للصحافة فى مصر قبل صدور دستور ١٩٢٣ ، وقد أدى ذلك الى أن تحقق مصر نهضة صحفية بالغة ،

بحيث أصبحت صحفها أشهر الصحف في الشرق بل وتقف على قدم المساواة مع أشهر الصحف في بعض دول الغرب .

ولكن ما هي الدوافع التي جعلت كرومر يطلق الحرية للصحافة المصرية ؟ هناك من يرى :

أن ذلك « يرجع - ضمن أسباب أخرى - الى ايمان كرومر بحرية الصحافة . مستندا في ذلك الى تقرير لورد كرومر السنوي عن عام ١٩٠٣ حيث يقول : أن آرائي الخصوصية كانت على الدوام معارضة لكل تقيد لحرية الصحافة .

ولكن لا يمكن الاكتفاء بهذا التفسير السطحي ، اذ كيف يمكن تفسير ما تعرضت له الصحافة المصرية من قسوة واضطهاد في عهد اللورد كرومر خلال الفترة من ١٨٨٢ حتى ١٨٩٤ ، ولماذا لم تظهر اتجاهات كرومر الليبرالية قبل عام ١٨٩٤ ؟ أما الرأي الثاني فيقوم على أن اللورد كرومر كان يهدف من وراء اطلاق حرية الصحافة المصرية الى امتصاص كل شحنات الغضب والانفعال عند بعض المصريين ، وهو الأمر الذي قد لا نحمد عقباه اذا تعرضت الصحافة للكبت ولم يسمح لها بالظهور ، ويستشهدون على ذلك بمقولة لورد كرومر الشهيرة اذا وضعت الصمام على الرجل انفجر ، أما اذا تركت البخار يخرج فان سلامة الرجل مضمونة ، وتوحى هذه العبارة بأن لورد كرومر أراد أن يستخلم نظرية التخدير Narcotization ويعتبر التخدير من النتائج غير المرغوبة لنشر الأخبار حيث أن التعرض لعدد كبير من الرسائل الاعلامية قد يؤدي الى حدوث اهتمام سطحي فقط بمشاكل المجتمع ، وهذه المعرفة السطحية بالمشاكل تتخذ كذريعة للامبالاة الجماهيرية .

ولكننا لا نعتقد أن هذا هو السبب الذي دفع كرومر لاطلاق حرية الصحافة حيث أن الصحافة قد نجحت في خلق وعي عام تحول

بعد بعض الوقت الى رأى عام كان هو الدعم الحقيقى للقضية الوطنية ، وقد اعترف بذلك لورد كرومر نفسه عام ١٩٠٤ حيث يقول : انه مهما كان من قصور الجرائد المحلية فان لبعضها يدا فى تعليم الامة المصرية وتنويرها بنوع عام ، ولا يمكن أن يكون لورد كرومر قد اعتمد على هذا الأثر الجانبى للصحافة أو ما يسمى « بالتخدير » ، واذا كان ذلك هو الذى دفع لورد كرومر لاطلاق حرية الصحافة فانه قد خسر خسارة كبيرة لأن الصحافة المصرية قد ساهمت شئ نمو الحركة الوطنية ، وكانت من أهم أدواتها فى الكفاح السياسى . الأمر الذى يجعلنا نؤكد أن هذا ليس السبب فى اطلاق حرية الصحافة المصرية فى تلك الفترة .

أما الأسباب الحقيقية التى يرى الباحث أنها دفعت لورد كرومر لاطلاق حرية الصحافة المصرية فتتمثل فيما يلى :

١ - الامتيازات الأجنبية : فقد أثبتت تجربة تطبيق قانون المطبوعات بين عامى ١٨٨٢ و ١٨٩٤ أن الامتيازات التى المندول الأوربية فى مصر وقفت سدا منيعا أمام تنفيذ القانون المذكور على الصحف التى يحررها أو يملكها الأوربيون فى البلاد فعندما سطت جريدة الأهرام فى أغسطس ١٨٨٤ احتج صاحبها باعتباره رموية فرنسية ولجأ الى المحاكم المختلطة التى حكمت له بالتعويض المناسب عن خسائره الناتجة عن سحب ترخيص الجريدة .

وتقول جريدة المؤيد أن حرية الصحافة فى مصر ليست منحة الانجليز فان الامتيازات الاربية التى ضربت على سلطة الحكومة لية وجعلت للأجانب جرائد حرة على الاطلاق ، والمحاكم المختلطة التى قدست حقوق الأجانب ، وجعلتها فوق الحق الشرعى للنظم الداخلية فى البلاد ، وحكمت مرات عديدة بالتعويضات الباهظة للجرائد التى تعرضت لها الحكومة المحلية ، والاعتسافيات

الرسمية التي قدمها رجالها لأصحاب الصحف هي السبب في إطلاق الحرية للصحافة المصرية ، وقد اعترف اللورد كرومر بأن الامتيازات الأجنبية كانت السبب الرئيسي لتجسيد قانون المطبوعات وإطلاق الحرية للصحافة المصرية حيث يقول في تقريره عن عام ١٩٠٣ « انه حتى مع الرغبة وامكان تقييد الصحافة في مصر ، فلا يأتي ذلك العمل بفائدة ما ، الا اذا أمكن تنفيذ القانون الخاص بتنفيذ حرية الجرائد على الصحافة الأوروبية في مصر ، لأن صاحب الجريدة العربية اذا وجد نفسه أو جريدته معرضة للمحاكمة فانه يلجأ الى أوربي يحتمي باسمه ، وكانت الدول الأوروبية وفي مقدمتها إنجلترا تعارض في تقييد حرية الصحافة الافرنجية . »

وقد تنبعت الحركة الوطنية الى أهمية الامتيازات الأجنبية ففي عام ١٨٩٦ كون الحديو عباس ومصطفى كامل جمعية سرية ضمت محمد فريد وأحمد لطفي السيد ، وقد أوفدت تلك الجمعية أحمد لطفي السيد الى سويسرا ليحصل على الجنسية السويسرية ويتمتع بذلك بحماية دولة أجنبية ، وكان الهدف من ذلك أن يقوم لطفي بعد عودته بتحرير صحيفة معادية للاحتلال ، ولكن هذا المشروع فشل حيث لم يوافق السلطان ، وكانت موافقته لازمة .

وذلك يوضح أن الحركة الوطنية كانت تتسرع بأن فانين المطبوعات - رغم تجديدها - مازال قائما ويستطيع كرومر استخدامه ضد الصحافة وبالتالي لابد من الاستفادة من نظام الامتيازات الأجنبية في اصدار الصحيفة الوطنية الجديدة .

كما يعتبر هذا دليلا على أن الامتيازات الأجنبية كانت السبب الرئيسي والمباشر في تجسيد العمل بقانون المطبوعات .

٢ - مواجهة الصحف التي تتمتع بالحماية الفرنسية : حيث تشير جريدة المؤيد الى أن اللورد كرومر ساعد حرية الصحافة في

مصر ، ولكن لينتفع الاحتلال بجانب من هذه الحرية ضد حرية الصحف الفرنسية - تقصد الصحف التي تتمتع بالحماية الفرنسية مثل الأهرام - التي كانت شديد التأثير على الاحتلال دون أن يستطيع مقاومتها بغير سلاح الحرية من جانب آخر .

٢ - الصراع بين كرومر والحديو عباس : في عهد سياسة الخلاف التي تميزت بها العلاقات بين كرومر والحديو عباس فإن استعمال القانون كان سلاحا ذا حدين ، فالى جانب امكان توجيهه الى الصحف المعادية للاحتلال ، كان فى استطاعة الحديو فى الوقت نفسه توجيهه للصحف الاحتلالية التي تبناها كرومر وعلى رأسها « المقطم » أقوى الصحف فى تلك الفترة سواء لامكاناتها المادية الضخمة التي كانت تحصل عليها من السلطات البريطانية فى القاهرة أو لامكاناتها الاخبارية .

وقد استخدم عباس قانون المطبوعات فى انذار جريدة المقطم فى ٥ ابريل ١٨٩٣ حيث انها لم تكتف بالثناء على الانجليز فحسب بل كانت تناوى السلطان العثماني وتحمل على الدولة العثمانية وأصبحت هذه الحملة ركنا أساسيا من سياستها العامة ورأت الحكومة انذار الجريدة للكف عن تلك الخطوة ، بل لقد أراد الحديو أن يقدم المقطم للمحاكمة بمقتضى قانون المطبوعات لعام ١٨٨١ ، ولكن كرومر أعان ان ذلك القانون قد جبه قانون العقوبات فى المادة ٢٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، وأنه لا يوافق على تقديم المقطم للقضاء لأنه من أنصار حرية الرأى وحرية الصحافة ، وأن هذه الحرية من قواعد العدالة التي جاء بها الانجليز الى مصر ، ويعترف المقطم بأنه كان السبب فى اغفال العمل بقانون ١٨٨١ ، واهماله ، وفى أن تتمتع الصحف المصرية بالحرية التامة والمطلقة من كل القيود حيث يقول انه : لما توالى رجال البغى والفساد وأهل الظلم والاستبداد لالغاء المقطم بحجج باطلة وظهرت براءة المقطم وغاياتهم الفاسدة ، وعلم

رجال العقد والحل وأنصار الحق والعدل - تقصد الانجليز - أن قانون المطبوعات يحول عن الغرض الحميد الذي وضع له ، ويستعمل لقضاء المآرب وشفاء الغليل ، وقالوا لا يجوز أن تقيّد الصحف الوطنية .

وبعد فانه اذا كان كرومر قد أطلق الحرية للصحافة المصرية فانه في الوقت نفسه قد عمل على تدعيم الجرائد الموالية له مثل - المقطم - واستباح لذلك المال العام يغدق منه عليها .

حيث يعترف « بلنت » في مذكراته بأن وزارتي الحرب والداخلية دفعتا لجريدة المقطم مبلغا عظيما من المال للدفاع عن تصرفات الانجليز . كما استخدم كرومر مصادر الأخبار كسلاح يوجه به الصحافة الوطنية - وقد أوضحنا فيما سبق القرارات التي أصدرتها الحكومة المصرية بحرمان المؤيد من الأخبار وخاصة أخبار حملات السودان - وفي الوقت نفسه عمل الانجليز على تدعيم المقطم بالأخبار والمعلومات .

ولا شك أن ذلك كان اخلايا بحرية الصحافة ، ورغم ذلك فانه يجب الاعتراف بأن الصحافة المصرية قد تمتعت خلال الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٠٩ بقدر كبير من الحرية ، ولا سيما ان قورنت بالعهد الذي سبق ١٨٩٤ أو لحي ١٩٠٩ .

تطور علاقة المؤيد بالقوى الوطنية

أولا : المؤيد لسان حال تحالف القوى الوطنية :

كان تولى الخديو عباس حلمى فى يناير ١٨٩٢ عاملا قويا فى الانتقال بالحركة الوطنية من دورها السلبي الى دورها الايجابى ، حيث بدأت مرحلة جديدة من مراحل المقاومة الوطنية ، ذلك أن عباس قد بدأ حكمه بالتودد الى الشعب ، يستقبل طوائفهم المختلفة مرتين كل شهر ، ويصدر عفوه عن عدد كبير ممن أشتروا فى الثورة العراقية فى السنة الأولى لحكمه ، ويرد اليهم رتبهم وشاراتهم ويعيدهم للخدمة ، وقد رأى عباس أن الانجليز قد وضعوا أيديهم على الوزارات والمصالح دونه ، فاعتزم وضع حد لهذه الحالة . ورسم لنفسه فى أول عهده بالحكم سياسة مقاومة السيطرة البريطانية .

وكان للآزمات السياسية التى حدثت بين عامى ١٨٩٢ و ١٨٩٤ أثر كبير فى نشأة الحركة الوطنية المصرية ، وكان من أهم أسباب هذه الآزمات تشجيع الخديو عباس وتوجيهه لهذه الحركة .

فى الوقت نفسه تطلعت الحركة الوطنية الى عباس باعتباره صاحب السلطة الشرعية وألقت حوله بهدف تجنيب الحركة الوطنية ما أصابها من انقسام وتفتت ، كما كان فى عهد توفيق .

فمنذ سنة ١٨٩٣ بذلت مساع جادة لتكوين اتحاد بين مختلف الأحزاب المعارضة للحكم البريطانى فى مصر وهى الخديو والمحيطون

به ، والمواطنون الفرنسيون ، ودعاة الجامعة الاسلامية ، والوطنيون المصريون .

كما ننسكل الحزب الوطنى عام ١٨٩٣ على شكل جمعية سرية فى صالون لطيف باشا سليم ، وقد استمر الحزب الوطنى لفترة غير قصيرة تيارا عاما قبل أن يتحول الى تجمع بنيانى .

وقد برز دور مصطفى كامل فى هذا التحالف اذ سعى الى تجميع الاجنحة المختلفة للحركة الوطنية تحت رئاسة الخديو فذهب الى أحمد لطفى السيد داعيا له ولأعضاء الجمعية السرية - التى كونها - بالانضمام الى الحزب الوطنى تحت رئاسة الخديو .

وقد اتخذ تجمع القوى الوطنية جريدة « المؤيد » لسانا له بهدف اثارة المشاعر ضد الاحتلال الانجليزى .

وفد اتضحت حقيقة هذا التحالف على صفحات جريدة « المؤيد » فى الفترة من ١٨٩٣ حتى ١٩٠٠ فيما يلى :

١ - ابراز مقالات مصطفى كامل وخطبه وتمجيده ، وقد أشارت المؤيد الى ذلك حيث نقول : ان المؤيد كانت تعاون الخطيب المصرى بما ينتهى اليه جهد الصحف فتنتشر خطبه للناس وتبالغ لقائلها فى القيمة ، وتصف مصطفى كامل بانه شاب مصرى غيور عرف واجب الوطن وضرورة التفانى فى حبه المقدس .

وقد بدأ مصطفى كامل يكتب للمؤيد عام ١٨٩٥ ويبدو أنه كان هناك نوع من التفاهم على أن يتعاون مع الشيخ على يوسف فى حشد التأييد المحلى لجهود الحركة الوطنية من خلال صفحات الجريدة .

وفى الوقت نفسه كان مصطفى كامل يدافع عن المؤيد على صفحات الصحف الأجنبية اذ كتب فى جريدة « البرلينر تاجبلاط » الألمانية أن « جريدة المؤيد تحارب الاحتلال بسلاح الحقيقة الساطعة ».

وقد أشرف مصطفى كامل على تحرير جريدة المؤيد خلال شهر أكتوبر ١٨٩٨ أثناء مرافقة على يوسف للخديو عباس في زيارته لتركيا .

٢ - اشتراك محمد فريد - الذي كان قد استقال من منصبه بعد صدور قرار بنقله الى بنى سويف بسبب اظهار عواطفه الوطنية أثناء قضية التلغرافات - في كتابة مقالات على صفحات المؤيد ، واستمر يكتب فيها حتى بعد صدور اللواء ففى خلال عام ١٩٠١ كانت المؤيد تنشر رسائل من محمد فريد يصف زيارته لأوروبا .

٣ - اشتراك مجموعة من تلاميذ محمد عبده - الذين اشتركوا فى تكوين حزب الأمة عام ١٩٠٧ - فى تحرير جريدة المؤيد حيث تولى أحمد لطفى السيد ترجمة برقياتها الخارجية كما شارك عبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى فى كتابة مقالات قانونية بها .

وقد استعرضنا من قبل دور سعد زغلول فى مساندة المؤيد ماديا وقد اشترك أيضا فى تحرير بعض الموضوعات الشرقية والاسلامية على صفحاتها وقد اكتسبت المؤيد مكانة كبيرة فى الفترة من ١٨٩٣ حتى ١٩٠٠ بصفتها الجريدة الوطنية الأولى المعبرة عن تحالف القوى الوطنية .

ثانيا : المؤيد لسان حال الخديو عباس :

بعد حادث « فشودة » ١٨٩٨ بدأ هذا التحالف يتفكك اذ ان انسحاب فرنسا من « فشودة » كان بمثابة صدمة أصابت الحركة الوطنية ، لأنه دل على أن فرنسا لا تنوى معارضة انجلترا فى احتلال مصر ، ودل على نية الانجليز فى دوام احتلالهم لمصر والسودان فزلزل هذا الحادث أمل المصريين فى الاستقلال ، وقد كتب مصطفى كامل الى أخيه يقول : ان الأحوال السياسية سيئة للغاية بعد مسألة « فشودة » وقد أظهر بعض الكبراء الجبن ، وكادوا يخونون بلادنا أحسنن اليهم بما لا يحلم به غيرهم .

كان هذا الحادث يعنى سقوط الاستراتيجية التي نبناها هذا التحالف والتي تعتمد على استغلال التناقض الاستعماري بين فرنسا وإنجلترا لتحقيق جلاء الانجليز عن مصر ، والاعتماد على القوى الأجنبية لمساعدة الحركة الوطنية في تحقيق هذا الهدف .

ولذلك بدأ الانسحاق بانسحاب أحمد لطفى السيد وجماعة الأعيان ونلاميذ محمد عبده من هذا التحالف حيث بدأوا في التعاون مع الاحتلال . أما مصطفى كامل فقد انجحه الى مزيد من الاستقلال عن الخديو ووجه نشاطه من الخارج الى الداخل لاستنهاض همم الشعب المصري .

ولذلك بدأ يخطط لانشاء جريدة اللواء التي أصدرها عام ١٩٠٠ وكان إصدار جريدة اللواء في عام ١٩٠٠ أول تحد حقيقي لجريدة المؤيد اذ ان اللواء مثلت البديل الأكثر قدرة على التعبير عن ضيق الشعب المصري من الاحتلال الانجليزي ، وعن كفاح هذا الشعب من أجل الاستقلال والديمستور ، وكان صدور « اللواء » تهديدا كبيرا للمكانة التي كانت تحتلها المؤيد بصفتها الجريدة الوطنية والاسلامية الأولى ، وكان من الواضح أن المؤيد قد تراجعت لتحتل اللواء مكانة الجريدة الوطنية الأولى .

وفي الوقت الذي كانت فيه الحركة الوطنية بزعامه مصطفى كامل تزدد استقلالاً عن الخديو ويزداد نشاطها حيوية ، كانت اللواء تزدد عنفا في مهاجمة الاحتلال ، في حين كانت المؤيد تزدد التزاما بخط الخديو عباس الذي أدرك عدم قدرته على المقاومة بعد انهيار ماكان آملا فيه من مساعدة الدول الأوروبية .

أما عن السبب في إصدار « اللواء » فان معظم الباحثين يعتمدون على رواية عبد الرحمن الرافعي الذي يقول : ان السبب في إصدار اللواء هو ما بدأ على المؤيد من فتور من حيث ترحيبها

بمقالات مصطفى كامل الوطنية ومن حيث العناية بالمسائل العليا
التي تنصل بمستقبل مصر ، فعلى سبيل المثال لم تنشر المؤيد شيئا
عن اتفاقية السودان التي عقدت في ١٩ يناير ١٨٩٩ الا بعد ابرامها
من الطرفين المصري والانجليزى ، وقد بدا غريبا على المؤيد أن تهمل
أخبار الاتفاقية قبل توقيعها وهى المعروفة بقدرتها على تصيد الاخبار،
هذا الى جانب اللين الذى بدأ يتخلل سطورها فى معارضة الانجليز،
والتردد فى تأييد الوطنيين ، وهو ما قد يكون مرجعه الى رضا الحديو
عباس عن الاتفاقية ، والى فتور الصلة بينه وبين الحركة الوطنية
بعد حادث فشودة التي كان من نتائجها ضعف أمله فى جلاء الانجليز
ومن ثم لجأ الى مسألتهم *

أما محمد فريد فانه يرجع السبب فى اصدار اللواء الى أن
المؤيد كان يضمن بنشر خطب مصطفى كامل اذا ورد فيها ما يشعر
بفتور العلاقات بين مصطفى كامل والحديو ، فكانت خطة المؤيد
المتقلبة التي كانت تتغير بحسب ما بين مصطفى كامل وبين السراى
باعثة فى نفس مصطفى كامل فكرة انشاء جريدة تكون ملكا له يدافع
فيها عن مبادئه دون أن يكون أسيرا لرغبات الشيخ على يوسف *

لكن الشيخ على يوسف ينفى ذلك حيث يقول : اننى ما كنت
أضن بنشر شيء من خطب مصطفى كامل الا ما يخرج عن خطة
الاعتدال فى السياسة العمومية ، واذا كان قد حصل فتور بين
صاحب المؤيد وبين مصطفى كامل قبل اصدار اللواء فسببه ان
مصطفى كامل قد تعرض لشؤون المؤيد الخصوصية بما يخالف
حقوق الصداقة التي كانت بينه وبين صاحبه فعاتبه على ذلك بواسطة
حضرة هلباوى بك ، ولكن مصطفى كامل عاد بعد ذلك فبرأ نفسه
مما تزى اليه ولعل حضرة الفاضل على بك كامل شقيقه يذكر هذه
الواقعة وأمثالها مما كان موجبا لضعف العلاقات بيننا ولا دخل له
فى الأمور السياسية مطلقا *

ويرى الباحث أنه يجب عدم الافتصار على هذه التفسيرات ، اد أن اصدار جريدة اللواء كان إحدى الخطوات المهمة التي اتخذها مصطفى كامل في سبيل استقلال الحركة الوطنية عن الخديو عباس ، وجزءاً من استراتيجيته الجديدة التي اعتمد عليها بعد حادث فشودة وهي الاعتماد على الجماهير ، واستنهاض همم الشعب المصري ولذلك أدرك مصطفى كامل أهمية اصدار جريدة كبرى يدعو فيها لمبادئه وآرائه وليقوى الروابط بينه وبين تلك العناصر التي ينوى قريباً أن يكون منها الحزب الوطني .

وربما يكون فتور جريدة المؤيد في الترحيب بمفالات مصطفى كامل أو فنورها في محاربة الانجليز ، أو عدم اهتمامها بالمسائل العليا كاتفاقية السودان ١٨٩٩ من العوامل التي ساهمت في اصدار جريدة اللواء ، ولكن يجب عدم الاقتصار على مثل هذه التفسيرات اذ ان ادراك مصطفى كامل لأهمية اصدار جريدة وطنية يعبر عنه وعن العناصر والوطنية التي انضمت اليه ، خاصة في هذه المرحلة التي ابعه فيها الى تعبئة قوى الشعب ضد الاحتلال البريطاني ، وإلى مزيد من الاستقلال عن الخديو كان العامل الحاسم .

أما المؤيد فقد اتجهت الى مزيد من الارتباط بالخديو الذي ساءت علاقته بالسلطان العثماني بسبب أزمة جزيرة طاسيوز ، فاتجه الى الانجليز الذين ابدوا من جانبهم استعداداً لمناصرة عباس في أزمته حتى لو اضطرت انجلترا الى التهديد الحربي لدولة الخلافة مما جعل عباس يميل الى مهادنة الانجليز ، وانعكس هذا الموقف على جريدة المؤيد التي أصبحت لسان السراى ومجموعة من الوطنيين الذين ارتبطوا به ، حيث يصور لطفى جمعة مواقف المؤيد بعد عام ١٩٠٠ بأنها سلكت طرقاً مختلفة لاتباعاً لارادة صاحبها المحض ، بل تبعاً لارادة المقام السامي الذي كانت تخدمه ، وكانت مصالح ذلك

المقام فى مواطن كثيرة تتناقض مع الخطة التى سلكها المؤيد عند ظهوره ، ولبضع سنين بعد ذلك .

ولعل هذا الارتباط المتزايد بالخدو . والتعبير عن سياسته هو الذى أبعد المؤيد عن الخط الوطنى الذى عبرت عنه طوال مدة التحالف بين القوى الوطنية .

ويمكن أن يفسر هذا ما حدث فى ديسمبر ١٩٠٨ عندما قام ما يقرب من أربعة آلاف وطنى معظمهم من الطلبة بمسيرة من حدائق الأزبكية الى مكاتب تحرير المؤيد احتجاجا على تصاعد سياسة على يوسف فى تأييد البريطانيين مما اضطر البوليس الى تفريقهم ، ومن سخریات تاريخ مصر السياسى أن المؤيد التى كانت ذات يوم أكبر معبر عن الوطنية المصرية أصبحت - فى عام ١٩٠٨ - الهدف الرئيسى لـسخط الوطنيين .

تطور توزيع جريدة المؤيد

يمكن تتبع تطور توزيع جريدة المؤيد - حسب المعلومات المتوفرة - على النحو التالي :

فى خلال عام ١٨٩٠ بلغ توزيع جريدة المؤيد ٨٠٠ نسخة ، زاد هذا الرقم خلال عام ١٨٩١ الى ١٢٠٠ نسخة ، وفى خلال الفترة من ١٨٩٢ حتى أواخر عام ١٨٩٤ بلغ توزيع المؤيد ٢٠٠٠ نسخة ، ثم ارتفع رقم التوزيع خلال عام ١٨٩٥ الى ٤٠٠٠ نسخة ، وتتفق معظم المصادر على أن توزيع المؤيد قد وصل خلال عام ١٨٩٦ الى ٦ آلاف نسخة خلال قضية التلغرافات ، وكان هذا الرقم يرتفع خلال أيام المرافعات الى ما يتراوح بين ١٠ آلاف و ١٢ ألف نسخة .

وبعد عام ١٨٩٦ زاد رقم التوزيع الى ٨ آلاف نسخة ، ولكن يونان لبيب رزق يشير الى أن رقم توزيع المؤيد لم يتجاوز بعد عام ١٩٠٠ ، ٧ آلاف نسخة فى الوقت الذى وصل فيه توزيع جريدة اللواء ١٤ ألف نسخة ، وهذا يعنى أن رقم توزيع جريدة المؤيد قد بدأ يتناقص بعد عام ١٩٠٠ .

ولكن جريدة المؤيد تشير الى أنه فى يوم ٣ أكتوبر ١٩٠٦ قد تم توزيع ٢٥ ألف نسخة من جريدة المؤيد ، وربما يرجع ذلك الى أسباب خاصة اذ أن هذا العدد من الجريدة هو أول عدد يتم طبعه بمطبعة دوارة rotative فى تاريخ الصحافة المصرية ، ولكن ذلك يعنى أيضا أن توزيع الجريدة لم يقف عند ٧ آلاف نسخة فى

الفترة من ١٩٠٠ حتى ١٩٠٦ اذ لا يمكن بأى حال من الاحوال ان
يقفز رقم التوزيع من ٧ آلاف نسخة الى ٢٥ ألف نسخة مرة واحدة ،
ولكننا نظرا لصعوبة التوصل الى الارقام الحقيقية للتوزيع مضطرون
الى التسليم بصحة هذا الرقم .

وتشير بعض المصادر أيضا الى أن توزيع جريدة المؤيد قد
وصل فى ذروة نجاحها الى ٤٩ ألف نسخة ، ولكن لا يمكن التسليم
بصحة هذا الرقم اذ من المعروف ان جريدة اللواء قد وزعت أثناء
جنازة مصطفى كامل ٢٩ ألف نسخة وهو أعلى رقم وصلت اليه
،لصحافة المصرية قبل ثورة ١٩١٩ .

تطور ملكية جريدة المؤيد

مرت ملكية جريدة المؤيد بثلاث مراحل على النحو التالى :

أولا : الملكية المشتركة

حيث ساد هذا النمط من الملكية فى الفترة من أول ديسمبر ١٨٨٩ حتى ٣٠ سبتمبر ١٨٩١ ، وقد اشترك فى ملكية الجريدة الشيخ على يوسف والشيخ أحمد ماضى وقد دفع الثانى رأس مال الجريدة من ماله الخاص وقدره مائة جنيه ، وتولى منصب مدير تحرير الجريدة ، ولكن حدث خلاف بين الشريكين أدى الى تنازل الثانى للأول عن حصته فى الشركة كما أوضحنا من قبل .

ثانيا : الملكية الفردية

حيث ساد هذا النمط فى الفترة من ٢٠ نوفمبر ١٨٩١ حتى ٢٧ مارس ١٩٠٩ ، وقد امتلك الشيخ على يوسف جريدة المؤيد وتولى تحريرها وإدارتها ، وقد كان لجمع على يوسف بين الإدارة والتحرير آثار سلبية على الجريدة اذ يقول سليم سرريس ان سوء الإدارة يرجع الى أن على يوسف جعل نفسه مديرها ومحررها ، فتم له ما أراد من جهة التحرير ، وفسد أمره من جهة الإدارة ، ولما شعر بالتأخر سلم إدارتها الى اسكندر طراد المحامى ثم عبد الخال المذكور .

ورغم أن جريدة المؤيد بعد عام ١٩٠٧ قد أصبحت ناطقة بلسان حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الا أن الحزب لم يمتلك الجريدة وانما استمر نمط الملكية الفردية .

ثالثا : ملكية الشركة المساهمة

تحولت جريدة المؤيد الى شركة مساهمة فى ٢٣ مارس ١٩٠٩ حيث نصت المادة الأولى من قانونها على أن مدتها خميسون عاما .

أما رأسمال الشركة فقد حددته المادة الثالثة من القانون بخمسين ألف جنيه تجمع بالاكتتاب من المؤسسين وغيرهم طبقا لعقد الشركة .

ونصت المادة الرابعة على تقسيم رأسمال الشركة الى عتيرة آلاف سهم كل سهم منها خمسة جنيهات مصرية .

أما سياسة المؤيد فقد حددتها المادة الثانية من قانون الشركة بأنها تبقى على الدوام وطنية يحته قوامها خدمة مصالح المصريين والسعى فى سبيل ترقية شؤونهم ، والدفاع عن حقوق الوطن المصرى السياسيه والاجتماعية ونشر الحقائق مقرونة بالأدلة الصحيحة وإرشاد الأمة الى ما فيه سعادتها واعلاء شأنها .

مجلس الادارة :

كما خصص الباب الثانى من القانون لادارة الشركة حيث حددت المادة السابعة طريقة تشكيل مجلس الادارة على النحو التالى :

يتألف مجلس ادارة الشركة من أربعة وعشرين عضوا خلاف مدير سياسة الجريدة تسميهم أول مرة جمعية المؤسسين ، وبعد ذلك يكون انتخابهم بمعرفة الجمعية العمومية ومدة كل عضو فى مجلس الادارة ثلاث سنوات ويجوز اعادة انتخابه لمدة أخرى .

ونصت المادة التاسعة على أن ينتخب مجلس الإدارة رئيسا للمجلس ووكيلين له وأمين صندوق وسكرتيرا ، أما مدير سياسة الجريدة فيتم تعيينه بواسطة جمعية المؤسسين أول مرة وبواسطة الجمعية العمومية للشركاء بعد ذلك .

وحددت المادة العاشرة الشروط المطلوب توافرها في عضو مجلس الإدارة بأن يكون عمره ٢٥ سنة على الأقل وأن لا يقل نصيبه في الشركة عن عشرين حصة ، وجميع أعضاء مجلس الإدارة لا مرئب لهم .

ونصت المادة الحادية عشرة من القانون على أنه اذا خلا محل عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة ، وجب على المجلس انتداب من حاز على أكثر الأصوات وقت الانتخاب بعد الأعضاء السابق تعيينهم على الترتيب في ذلك وتكون مدة العضو المستبد هي المدة الباقية لمن حل محله .

وحددت المادة الثانية عشرة اختصاصات مجلس الإدارة كما يلي :

أولا : الاقرار على العقود المتعلقة بالشركة في صالح إدارة الجريدة ، والمطبعة اذا تجاوزت قيمة العقد خمسين جنيها مصريا ما عدا العقود المتعلقة بالإعلانات التي تنشر في الجريدة فانها تكون من اختصاص مدير إدارة الجريدة والمطبعة .

ثانيا : مراقبة أعمال إدارة الجريدة وخططها السياسية من حيث مطابقتها للمبدأ المقرر لها .

ثالثا : النظر والفصل في المسائل التي تكون من اختصاص المجلس بمقتضى عقد الشركة أو هذا القانون أو اللائحة الداخلية التي يضعها مجلس إدارة الشركة لاشغال إدارة الجريدة والمطبعة .

رابعاً : تعيين مدير ادارة الجريدة من الخارج أو من أعضاء الشركة حسبما يرى بالمرتب الذى يراه مناسباً .

خامساً : مراقبة مالية الشركة ومراجعة حسابات المطبعة والجريدة .

سادساً : تحضير الميزانية العمومية عن السنة المقبلة والحساب الختامى عن السنة الماضية لعرضهما على الجمعية العمومية فى شهر يناير من كل سنة .

سابعاً : عرض ما يراه من تعديل أو حذف أو اضافة الى نصوص هذا القانون على الجمعية العمومية للنظر فى ذلك .

ثامناً : طلب عقد الجمعية العمومية فى شهر يناير من كل سنة ، وفى الأحوال الأخرى التى تقضى بعقدتها طبقاً لما فى هذا القانون .

تاسعاً : الفصل فيما يعرضه كل من مدير سياسة الجريدة ومدير ادارتها .

عاشراً : طلب رقت مدير سياسة الجريدة من الجمعية العمومية اذا استمر فى الكتابة فيما هو مخالف لمبدأ الجريدة بعدما يكون المجلس قد طلب منه الدول عن ذلك ثلاث مرات ولم يعدل على شرط أن يكون ذلك فى ظرف سنة أشهر من التنبيه الأول ، وإذا اشتد الخلاف فى أثناء ذلك بين مجلس الادارة وبين مدير سياسة الجريدة تدعى الجمعية العمومية للفصل فى موضوع الخلاف .

حادى عشر : تعيين رئيس تحرير الجريدة وبفئة موظفى وعمال ادارة الجريدة والمطبعة أصحاب المرتبات الشهرية .

ثانى عشر : ترقية الشركة ونوسيع دائرة عملها بعد عرض ذلك على الجمعية العمومية والاقرار عليه .

ثالث عشر : استصدار امتياز بصودور المؤيد تحت اسم أى واحد من أعضائها اذا خرج الشيخ على يوسف من الشركة بأى سبب من الأسباب .

أما المادة الثالثة عشره من القانون فقد حددت النصاب القانونى لصحة انعقاد المجلس بأنه لا تكون مداولات المجلس صحيحة وقرارانه نافذة الا اذا حضر الجلسة خمسة من أعضائه على الأقل سوى مدير سياسة الجريدة بعد دعوتهم جميعا قبل موعد الجلسة بحمسة أيام على الأقل والقرارات تكون بالأغلبية المطلقة ، واذا تساوت الآراء كان رأى الرئيس مرجحا .

الجمعية العمومية :

عرفت المادة الرابعة عشره من القانون الجمعية العمومية بأنها عبارة عن جميع الشركاء مؤسسين وغير مؤسسين ، ونصت المادة الخامسة عشرة على أن تجتمع الجمعية العمومية فى شهر يناير من كل سنة وتجتمع فوق العادة كلما طلب مجلس الادارة انعقادها أو عشرة من الأعضاء يملكون على الأقل ثلاثمائة سهم .

كما حددت المادة السادسة عشر النصاب القانونى لصحة انعقاد الجمعية العمومية بأن مداولات الجمعية لا تكون صحيحة الا اذا حضرها نصف عدد الشركاء على الأقل بشرط أن يكون الحاضرون هالكين لاكثر من نصف حصص الشركة بعد دعوتهم جميعا للحضور قبل دوعد الانعقاد بخمسة عشر يوما ، فاذا لم يبلغ عدد الشركاء والحصص النصاب المذكورة فى أول مرة أعيدت الدعوة مرة أخرى لموعده آخر فى مثل المدة السابقة ، وفى هذه الحالة تكون قرارات الجمعية صحيحة ونافذة .

وحددت المادة السابعة عشرة اختصاصات الجمعية العمومية فيما يلي :-

أولا : التصديق على حسابات الشركة وميزانيتها السنوية وتوزيع الأرباح .

ثانيا : تعيين مدير سياسة الجريدة ورفته عند الاقتضاء .

ثالثا : الفصل فيما يكون من الخلاف بين مجلس ادارة الشركة ومدير سياسة الجريدة في شؤون خطتها السياسية .

رابعا : تعديل أو حذف أو اضافة شيء ما الى مواد نصوص هذا القانون .

خامسا : توسيع نطاق أعمال الشركة أو ادارة الجريدة حسب ما يقتضيه صالح الشركة سواء باضافة رأس مال جديد أو بسون ذلك .

مدير سياسة الجريدة :

نصت المادة التاسعة عشرة على أن مدير سياسة الجريدة هو المسئول العام عن خطة الجريدة السياسية أمام مجلس الادارة واذا اختلفا على أمر رفع الأمر الى الجمعية العمومية .

ويلاحظ أن منصب مدير سياسة الجريدة يوازي منصب رئيس تحرير الجريدة .

مدير ادارة الجريدة :

كما نصت المادة العشرون من القانون على أن مدير ادارة الجريدة هو المسئول عن حسن ادارة المطبعة وادارة الجريدة

واصدارها فى أوقاتها وهو المسئول أمام مجلس الادارة عن تحصيل
الاشتراكات ، وهو الذى يمسئ العقود التى تقبل عن خمسين جنيها ،
ويسئ كل عقود الاعلانات مهما كانت قيمتها .

أمين الصندوق :

ونصت المادة الحادية والعشرون على أن أمين الصندوق هو
الذى يتسلم جميع نقود الشركة التى ترد اليه مباشرة أو من ادارة
الجريدة والمطبعة ويرسلها الى البنك الذى يعينه مجلس ادارة
الشركة لتودع باسم شركة المؤيد ، ومن هذا الحساب يتم سحب
نحويلات بقدر اللزوم موقعا عليها من رئيس الشركة - المقصود هو
رئيس مجلس الادارة - أو أحد الوكيلين ومدير ادارة الجريدة للمصرف
منها على ادارة الجريدة والمطبعة .

توزيع الأرباح :

كما نصت المادة الثانية والعشرون على أن تقفل حسابات
الشركة فى آخر شهر ديسمبر من كل سنة ، وتوزع الأرباح بعد
تقديرها بواسطة الجمعية العمومية على الحصص بنسب متساوية بعد
حفظ ٢٠٪ من مجموع الأرباح لجعله مالا احتياطيا للشركة الى أن
يتكون من ذلك عشرة آلاف جنيه مصرى ، وبعدئذ لا يحفظ أكثر
من ١٠٪ ويوزع الباقي على الحصص كما تقدم .

ونصت المادة الثالثة والعشرون على أنه لا يجوز لمجلس الادارة
أن ينصرف فى أكثر من ثلث المال الاحتياطى المحفوظ لدى الشركة
الا بقرار من الجمعية العمومية .

نهاية الشركة :

نصت المادة الرابعة والعشرون على أن شركة المؤيد لا تنتهي
إلا بأحد السببين الآتيين :

أولاً : هلاك جميع رأس مال الشركة أو إذا كان الباقي من
رأس المال غير كاف لدوام العمل .

ثانياً : إذا انتهت مدتها أو اتفق حاملو ثلاثة أخماس حصصها
على عدم الاستمرار .

وقد تولى محمود باشا أبو حسين - أحد أعيان المنوفية -
رئاسة مجلس إدارة شركة المؤيد من بداية تأسيسها في ٢٣ مارس
١٩٠٩ حتى توقفها عن الصدور في ١٨ ديسمبر ١٩١٥ .

توقف جريدة المؤيد

كان تغلى الشيخ على يوسف عن رئاسة تحرير المؤيد على انر صدور قرار الخديو عباس بنعيينه شيخا للسجادة الوفائية فى ٥ مارس ١٩١٢ هو بداية النهاية لجريدة المؤيد ، اذ ظلت المؤيد بدون رئيس تحرير مسئول عن سياستها خلال الفترة من ٥ مارس ١٩١٢ حتى ٢٩ يونيو ١٩١٢ ، وقد مرت المؤيد بعد ذلك بأربع فترات على النحو التالى .

الفترة الأولى من ٢٩ يونيو ١٩١٢ حتى ١٢ نوفمبر ١٩١٣

أصدرت الجمعية العمومية لشركة المؤيد قرارها فى ٢٩ يونيو ١٩١٢ بتعيين محمد بك أبو شادى رئيسا للتحرير ، ومن الواضح أن محمد أبو شادى قد عمل محررا بجريدة المؤيد منذ فترة طويلة ، وقد نجح بالفعل فى المحافظة على الأسس التى وضعها على يوسف للسياسة التحريرية للجريدة ، خاصة فيما يتعلق بارتباطها بالخديو عباس الذى استمر أيضا خلال هذه الفترة فى تقديم مساعداته للجريدة .

الفترة الثانية من ١٢ نوفمبر ١٩١٣ حتى أول ابريل ١٩١٤

حيث قرر « مجلس ادارة شركة الجريدة برئاسة محمود باشا أبو حسين رئيس مجلس ادارة الشركة قبول استقالة محمد بك

أبر شادى من رئاسة التحرير وتعيينه وكيلًا لمجلس إدارة الجريدة
وتعيين الدكتور سيد كامل « (*) رئيسًا للتحرير » .

وقد استمر سيد كامل فى رئاسة تحرير المؤيد حتى أول
أبريل ١٩١٤ ، وهى فترة قصيرة لا يمكن الحكم عليها . ومن الواضح
أن المهام الخاصة التى كان يسندوها الخديو الى سيد كامل كانت
تشغله عن مهام عمله كرئيس لتحرير جريدة المؤيد الأمر الذى دفعه
لتقديم استقالته لتفرغ لعمله « كسكرتير للخديو عباس » .

الفترة الثالثة من أول أبريل ١٩١٤ حتى ٢٥ أكتوبر ١٩١٤

وقد تولى أحمد حافظ عوض (**) خلال هذه الفترة رئاسة
تحرير المؤيد بعد أن تخلى عن وظيفته فى سراى الخديو عباس ومن

(*) عمل سيد كامل محررًا بجريدة المؤيد خلال عام ١٩٠٦ حيث قام بتغطيته
حادث دنشواى وجلسات المحكمة المخصصة ، وعمل مرجعًا بالمؤيد بعد تخرجه فى
مدرسة الحقوق ، ثم سافر فى بعثة على نفقة الجامعة الى باريس عام ١٩٠٨ ، ولكنه
فصل من الجامعة لطروف غير معروفة فظل ٤ سنوات فى باريس لانعام دراسته -
ومن المحتمل أن يكون الخديو عباس هو الذى كان يقوم بالاتفاق عليه خلال هذه
الفترة بتوصيه من الشيخ على يوسف - وقد حصل سيد كامل على درجة الدكتوراه
وكان موضوع رسالته هو « مؤتمر الأستاذة الذى عقد فى أوائل الحركة العنصرية »
وتضمنت الرسالة أصول الحركة العربية ، وحوادث عامى ١٨٨١ ، ١٨٨٢ . وقد
ترجم سيد كامل كتاب « الحرب والسلام » لولسوى ، وكتاب فنلون « فى رتبة
الساك » (١) .

(**) بدأ حافظ عوض حياته الصحفية مرجعًا فى مجلة الموسوعات ، ثم عمل
بالمؤيد كمترجم لكتاب مند عام ١٨٩٨ ، وظل يعمل بها لفترة طويلة ، ثم أصدر
مجلة المسبر بمساعدة محمد مسعود وصنادى عيسى ، ثم أصدر صحيفة كاريكاتورية
باسم (هاهاما) ولكنه غير اسمها الى حبال الظل .

وقد اختارته جريدة التايمز ليكون مراسلًا لها أثناء رحلة الخديو عباس للبحر
وله عدة كتب منها « كلمات » و « فى سبيل الحياة » و « حياء شباب » و « اليقيم » .

الواضح انه قد حدث خلاف كبير بين مجلس ادارة شركة جريدة المؤيد وبين أحمد حافظ عوض أدى الى أن يقوم مجلس الادارة بفصل أحمد حافظ عوض من رئاسة تحرير المؤيد فى ٢٥ أكتوبر ١٩١٤ ، ومن الواضح أيضا أن جريدة المؤيد تعرضت خلال هذه الفترة لأزمة مالية حادة ، الأمر الذى دفع مجلس الادارة لأن يناسد الأمة المصرية للمحافظة على المؤيد كدليل على رقى الأمة الأدبى فى الربع قرن الماضى ، وعلى الأمة أن تنهض بالمؤيد من هذه الكبوة ، وأضاف مجلس الادارة : أن روح على يوسف تناجى من أعماق قبرها جماهير الكتاب والمفكرين أن حافظوا على المؤيد ، واحفظوها ذخيرة للأجيال المقبلة وقال مجلس الادارة : انه يغض الطرف كرما فى هذه المناسبة الأليمة والتذكار المحزن عن الاشارة الى الجنايات التى جناها بعض من جلسوا على كرسى مؤسس المؤيد ، ولكن الفراغ الذى تركه ذلك الرجل ما زال على حاله منذ عام .

ويتضح من المقال الذى نشرته المؤيد أن مجلس الادارة حاول بشكل غير مباشر القاء مسئولية الأزمة المالية التى بدأت المؤيد بعانيها على عاتق أحمد حافظ عوض .

ويشير عابدين محمود العقاد فى كتابه « حياة قلم » الى أن الانجليز عرضوا عليه خلال عام ١٩١٤ رئاسة تحرير جريدة المؤيد حيث « دعاه السكرتير الشرقى لدار الوكالة البريطانية الى لقائه ، ودار الحديث فى هذا اللقاء عن الصحافة المصرية وخاصة « المؤيد » وأن الانجليز كانوا يودون أن يتولى - العقاد - تحريره . »

ويستند البعض الى هذه الرواية لتأكيد ثقة الانجليز فى العقاد ، وقد كانت الغاية من استناد المؤيد اليه هو أن يكون لسانا من ألسنتهم .

ولكن من المستبعد أن يكون الانجليز قد فكروا نجديا فى استناد

رئاسة تحرير المؤيد الى العقاد ، وأن يجعلوا من الصحيفة لسانا لهم . وذلك لأن المؤيد وادارته كانت فى يد الحاشية الخديوية ، ومع الأخذ فى الاعتبار الجفاء الشديد الذى كان بين الخديو عباس حلمى ولورد كتشنر مما يجعل من المستبعد تخلى الحاشية الخديوية عن هيمنتها على « المؤيد » لسلطات الاحتلال ، وذلك يؤكد أن الغرض من مقابلة السكرتير الشرقى لدار الوكالة البريطانية للعقاد لم يكن من أجل اختبار مدى صلاحيته لتولى رئاسة تحرير المؤيد ، بل كانت من أجل الحصول منه على معلومات عن صفقات الأوقاف وعن تدخل الخديو فيها ، وهو أمر كان يحاربه الانجليز .

كما ينفى أيضا صحة هذه الرواية أن العقاد عندما عرض عليه أحمد حافظ عوض أن يعمل بالمؤيد محررا للمصفحة الأدبية بها ، ودشرفا على ما ينشر فيها ، لم يتردد العقاد فى قبول هذا العرض اذ لم يكن - حسب تعبيره - يطمع وهو فى سن الرابعة والعشرين الى عمل أهم من هذا العمل فى الصحافة .

ولكن المؤكد أن العقاد قد تولى الاشراف على تحرير جريدة المؤيد أثناء مرافقة أحمد حافظ عوض للخديو فى رحلته التى طاف خلالها بالوجه البحرى فى أواخر ابريل ١٩١٤ ، وفى غياب أحمد حافظ عوض كتب العقاد مقاله السياسى الوحيد فى المؤيد ، ودار حول الرشوة وتفشيها فى مصر ، وفيه غمز العقاد الخديو عباس حلمى حيث قال : « ان البلد الذى يمد فيه الوالى يده لا يكون الا بلدا طغى فيه الاستبداد واستفحل » .

وهذا المقال يجعلنا نعتقد أن السبب فى استقالة عباس العقاد من المؤيد هو معارضة الحاشية الخديوية ومجلس ادارة شركة المؤيد لما كتبه العقاد ، وأنه ربما يكون قد أجبر على الاستقالة ولم يستقل بسبب عدم التحقيق فيما اكتشفه من ارتشاء أحد موظفى المؤيد

باسمه من أحد الأعيان الذين يهمهم التنويه بذكرهم في الكتاب الذي عزم أحمد حافظ عوض على إصداره ، والذي يحوى البرقيات التي يرسلها الى المؤيد في وصف الرحلة ، وكان العقاد يقوم بمراجعتها قبل نشرها .

ويؤكد البعض أن جذب العقاد من ديوان الأوقاف الى الصحافة ، تم التخليص منه بعد ذلك هو من تدبير الخاصة الخديوية التي كانت تعمل على التخليص من كل موظف داخل الديوان - صغيرا كان أو كبيرا - عرفت عنه المعارضة لنظام الأوقاف .

المرحلة الرابعة من ٢٥ أكتوبر ١٩١٤ حتى ٨ ديسمبر ١٩١٥

وقد نولى الشيخ حامد ابراهيم (*) رئاسة تحرير المؤيد الذي يشير سليم سركتيس الى ضعف مستوى قدراته فى التحرير الصحفى ، والذي انعكس على تحرير جريدة المؤيد .

كما ازدادت حدة الأزمة المالية التي كانت تمر بها جريدة المؤيد خاصة بعد عزل الخديو عباس حلمي على أمر اعلان الحماية البريطانية على مصر ، كما تزايدت حدة الخلافات بين صفية السادات أرملة الشيخ على يوسف وبين مجلس ادارة الجريدة ، حيث رفعت دعوى قضائية فى ١٧ مايو ١٩١٥ طالبت فيها بعزل محمود باشا أبو حسين رئيس مجلس ادارة الشركة ، والحارس القضائى على شركة المؤيد ، واستبداله بشخص آخر هو أمين بك يحيى ، ولكن المحكمة رفضت الدعوى وقد جاء فى حيثيات حكمها أن المستندات والبيانات التى قدمها الحارس القضائى - محمود باشا أبو حسين - تثبت أنه بذل جهده لتحسين حالة ادارة الجريدة بتقديمه ما لزم

(*) عمل حامد ابراهيم محررا للحوادث بجريدة المؤيد ثم مندوبا لها فى المحاكم لنفطية الجلسات الصائنة ، وهو شيخ أزهرى لا يجيد اللغة الانجليزية .

من النفقات من ماله الخاص ، وحيث أنه اتضح من محضر تسليم الحارس الحالى - تقصد محمود أبو حسين - بتاريخ ٢٠ يولية ١٩١٤ أن العجز كان وقتئذ ٥٢٨٢ جنيهها منها ١٢٢٧ جنيهها متأخرة للعمال ، وحيث أن الحارس الحالى وهو عضو الجمعية التشريعية وذو ثروة واسعة وهو فى الوقت نفسه رئيس مجلس ادارة شركة (المؤيد) منذ انشائها قبل وفاة على يوسف ، وحيث أن المدعية عرضت بلسان وكيلها أنها مستعدة لتقديم المبالغ اللازمة فى حالة تعيين الشخص الذى رشحته ، ولكن هذا الاقتراح لا قيمة له لأن كل ثروتها تنحصر فى أسهم شركة المؤيد التى لا توزع أرباحا ، وأن حقوق الدائنين تتقدم على حقوق المساهمين حكمت المحكمة برفض طلب المدعية والذين انضموا اليها .

وظلت جريدة المؤيد تعاني من سوء أحوالها المالية حتى توقفت عن الصدور فى ٨ ديسمبر ١٩١٥ أما مطبعتها فقد تم بيعها فى ٧ ابريل ١٩١٦ .

الفصل الثالث

المؤيد وحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية

نشأة حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية

كانت نشأة الأحزاب في مصر في أوائل القرن العشرين ضرورة فرضها العصر حيث أن الأحزاب السياسية في أى مجتمع لا تنشأ من فراغ بل تعكس في نشأتها الظروف الاجتماعية والفكرية والاقتصادية التي تقوم في ظلها وتترك هذه الظروف بصماتها على شكل الأحزاب وطريقة عملها وتنظيمها ، ولذلك لابد أن يرفض الباحث تلك التفسيرات الجزئية التي تربط ظهور الأحزاب بواقعة معينة مثل حادثة طابا أو خطبة كرومر المعروفة في مايو ١٩٠٧ ، والتي كان من شأنها استشارة الحس السياسى الوطنى لدى الكثيرين بما أعلن من نية حكومته على الاستمرار فى حكم مصر ، وقد ذكر الشيخ على يوسف أمام الجمعية العمومية لحزب الاصلاح أن هذه الخطبة كانت من أهم أسباب انشاء الحزب .

ويمكن تفسير نشأة الأحزاب فى مصر على أساس نظرية الموقف التاريخى التى ترى أن نشأة الأحزاب ترتبط بوجود أزمات يتعرض لها النظام السياسى فى انتقاله من التفليدية الى الحداثة وكرد فعل لتلك الأزمات التى تنحصر فى ثلاث هى :

١ - أزمة الشرعية : وتعنى عجز المؤسسات السياسية القائمة فى مجتمع ما عن التعامل مع المتغيرات الناشئة والمصاعب المتزايدة ، وقد تمثلت تلك المؤسسات السياسية فى مصر فى القصر ودار المعتمد البريطانى ، والمجالس شبه النيابية ، والنظارة المصرية .

وقد شهدت مصر صراعا حادا بين السلطة الشرعية المتمثلة فى الحديو عباس وبين السلطة الفعلية المتمثلة فى المعتمد البريطانى لورد كرومر أدى الى انحياز الحديو - الذى انتزع كرومر كل سلطاته - الى الحركة الوطنية ، وحاول استخدامها ضد الانجليز الأمر الذى ساعد على نمو هذه الحركة وتطورها ، وقد حاولت الحركة الوطنية من جانبها الالتحام بالحديو عباس لاستخدامه فى كفاحها ضد الاحتلال وفى محاولة منها لتجنب أخطاء العرابيين .

ومن ناحية أخرى سعى اللورد كرومر صاحب السلطة الفعلية للسيطرة على الوزارات والمصالح المصرية من خلال المستشارين الانجليز ، ومن خلال النصائح الالزامية الموجهة الى النظار المصريين ، ثم من خلال فرض صديق الاحتلال مصطفى فهمى رئيسا للنظارة .

وكانت المجالس النيابية المتمثلة فى مجلس شورى النواب والجمعية العمومية والتى حاول الاحتلال أن يجعلها واجهة نيابية لحكمة الاستبدادى لا تمثل أمانى الشعب المصرى ولا تتمتع برضاء ، وفى الوقت نفسه فقد اصطدمت هذه الهيئات بالاحتلال أكثر من مرة خاصة عند مناقشة ميزانية ١٨٩٤ التى تحفظ فيها مجلس

سـ ورى القوانين على المصروفات التى قررتها الحكومة لقوات الاحلال ، وبالتالى فانها لم تكن تتمتع برضى الشعب المصرى ولا برضى الاحتلال .

٢ - أزمة المشاركة : وهى معنى ظهور جماعات جديدة رغبة فى الاسهام السياسى ، الأمر الذى يفرض وجود قنوات للاتصال من أجل تحقيق هذا الاسهام .

وقد حدثت فى مصر أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تغيرات اجتماعية تتمثل فى مزيد من التحضر وانتقال السكان من الريف الى المدينة ، وهذه الزيادة فى نسبة التحضر طرحت آثارها من زاويتين :

الأولى : زيادة نسبة الاحتباطى البشرى الذى يمثل المادة الخام للعمل السياسى والحركة الوطنية .

الثانية : طرح مشاكل اجتماعية وسياسية جديدة .

كما ظهرت كذلك نخبة مصرية أو متمصرة من الأعيان والمثقفين المرتبطين بهم التى رغبت فى الحصول على نصيب أكبر من النفوذ السياسى .

٣ - أزمة التكامل القومى : وتعنى تعدد التصورات السياسية فى المجتمع ، اذ يعنى التكامل القومى أساسا أن التصور السياسى واحد ، وان كل ما ينبع من ذلك التصور السياسى انما يمثل قسما ثابتا من التقاليد القومية التى لا تقبل الجدل أو المناقشة .

وقد شهدت مصر فى تلك الفترة خلافات عديدة بين أجنحة الحركة الوطنية خاصة فيما ينصل بالاحتلال البريطانى ووسائل الكفاح ضده ، وفيما يتصل أيضا : بالعديد من قضايا الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى .

كما يعتبر الربع الأخير من القرن التاسع عشر فترة من أخصب فترات التطور الثقافي المصرى ، وقد كانت هذه الأعوام حبلى بالآراء والأفكار حيث وضع خلالها الأساس للفكر السياسى والاجتماعى المصرى الحديث ، وبالنسبة للباحث فى تطور مصر الثقافى فان هذه الفترة التكوينية التى تقدم مصادر وأصول أغلب الأفكار التى ذاعت وانتشرت فى الأعوام السالفة .

وبالتالى فان ظهور الأحزاب السياسية فى مصر فى العقد الاول من القرن العشرين كان ضرورة فرضها العصر وظروف وتطور الحركة الوطنية ، ونمو الوعي السياسى فى مصر ، وقد عبرت جريدة المؤيد عن حاجة مصر الى الأحزاب السياسية بأن الأحزاب السياسية فى الأمة كالعناصر التى تتألف منها هياكل الجسم الحى فان ذهب واحد منها فقدت بقدرة من حياتها السياسية ، وأن الأمم التى ليس فيها أحزاب تفقد المراقبة التى هى رادع السلطة المستبدة الفعالة عن التوغل فى الجهالة أو الخطأ ، والتى هى جماع الخير كله للوطن وأهله . ومن الخطأ الادعاء بأن الوطنيين لم يفكروا فى انشاء أحزاب سياسية قبل عام ١٩٠٧ ونحن نرجح أن يكون التفكير قد اتجه الى ذلك قبل هذا العام فان أحمد شفيق يشير الى أن على يوسف كان يرى تأليف حزب يعضده رجال اللجنة المصرية فى البرلمان الانجليزى ، التى تشكلت للبحث فى الشؤون المصرية . كما سبق الاتفاق بينهم وبين مستر موزلى عام ١٩٠٤ ولكن رضى أن الانتظار أفضل .

كما أنه من المعروف أن اسم الحزب الوطنى كان يطلق منذ بداية ظهور مصطفى كامل على جماعة الوطنيين الذين ينادون بالاستقلال والجلء ، على أنه لم يكن حزبا منظما منذ البداية ، لكنه كان موجودا بالفعل ك فكرة تضم حولها الأنصار والمجاهدين .

كما أكد مصطفى كامل بنفسه وجود الحزب الوطنى منذ سنة ١٨٩٥ حيث يقول : « ان الحزب الوطنى المصرى الذى جعل اول براميه وأسمى غايانه استنقلال مصر ورد حقوقها اليها موجود فعلا منذ ثلاثة عشر عاما مضت ، فهو وان لم يظهر بشكل نظامى وبلائحة ولجنة ادارة قد ظهر بأعمال عدة وانفق اعضاؤه على خدمة البلاد وبكل قوة ، وتاوم الاحتلال فى أوروبا ومصر مقاومة شهدها كل المصريين والغربيين ، ولما حدثت حادثة فاشودة ضعفت همم رجال الحزب ، كما انفصل عنه بعض أفراده لتمكن اليأس من فلوبهم ، وثبت فى موقعه من اعتقد فى نهضة الأمة بنفسها » .

كما يشير محمد فريد فى مذكراته الى أنه قد تم الاتفاق بين مصطفى كامل والحديدو عباس فى خريف عام ١٩٠٦ فى اجتماع سرى بعزبة مسنرد وبحضور محمد فريد وصادق رمضان ولطيف سليم على تأسيس الحزب الوطنى ، وكان عباس يرى أن يظل الحزب سريا ، ولكن تم الاتفاق على جعله جهريا . ورغم ذلك فان مصطفى كامل يشير الى أنه قد اضطر الى انشاء الحزب الوطنى نتيجة لظهور حزب الأمة ، ووضوح نية على يوسف على تكوين حزب الاصلاح ، وهذان الأمران يحتمان علينا أن نظهر حزبنا الوطنى بالرغم مننا حتى يعلم العالم كافة أن للوطن المصرى حزبا يطلب بعزيمة صادقة الجلاء والدستور .

ابى أرغب الآن كل الرغبة فى ظهور الحزب بحال منظمة بالرغم من وطنيتى التى ترى فى تعدد الأحزاب حربا أهلية لا مندوحة عنها حربا تعوق ولو الى حين ما نرمى اليه من حرية واستقلال .

ولكن ما العمل ونحن لو سكتنا أمام هذه الحالة التى ما أوجدتها الا دها ، سير جورست وقصر نظر المؤلفين لهذين الحزبين ، لفقدا كل شئ . ولأصبحت الوطنية المصرية عدما فى عدم بتغلب المبادئ العقيمة عليها وتقاوس المخلصين عن نصرتها وانماؤها .

ويوضح من حديث مصطفى كامل ما يلي :

١ - ان مصطفى كامل رغم ثقافته الغربية ، ورغم مطالبه المستمرة بمجلس نواب على النسق الأوربي وهو ما يعنى ضمنا وجود أحزاب سياسية ، كان ضد تعدد الأحزاب بل ويرى فيها حربا أهلية لا مندوحة عنها حسب تعبيره ، ويرى الباحث أن هذا الموقف لا يعود الى رجعية مصطفى كامل بقدر ما يعود لرغبته في توحيد قوى الحركة الوطنية لمواجهة الاحتلال البريطاني .

٢ - ان مصطفى كامل فد اضطر الى انشاء الحزب الوطنى كرد فعل لتكوين حزبى الأمة والاصلاح على المبادئ الدستورية ، وهو ما يتناقض مع روايه محمد فريد عن اتفاقه مع الحديو عباس في حريف عام ١٩٠٦ ، الامر الذى يدفعنا الى الاعتقاد بأن مصطفى كامل كان يهدف بهذا الكلام الى تحميل حزبى الأمة والاصلاح ما عساه يحدث من نفيت لقوى الحركة الوطنية .

ان الدراسة المتعمقة لأحزاب هذه الفترة تثبت أن جميعها قد عبرت عن جوانب المجمع المصرى ، وضاعفت ارادته الحرة في نصاله سن أجل الحرية أنتمت به كراه مصر ومهدت طريق الوعى السياسى لانطلاق ثورة شعب مصر عام ١٩١٩ ، وبالتالي فان المؤيد كانت أكبر وعيا عندما أكدت أن ظهور الأحزاب فى مصر لا يدل على ضعف فى جامعة الأمة بل بعكس ذلك يدل على قوتها وصلابتها ونمايتها ، وان الأحزاب توجد فى الأهم عند بلوغها أشدها منبتها فى ذلك مثل الخصن انما ينفرع اذا نما وقوى ، بل فد يكون فيها نفس محتتم اذا الصواب لابد أن يكون مع أحدها فان أخطأ حزب أصابت الأمة .

كما أكدت المؤيد أن الأحزاب هى أقوى الوسائل لصيرورة الحكومات المطلقة دستورية أهلية حتى لا تكاد توجد حكومة نابذة فى أمة لم يسبقها تكوين الأحزاب السياسية فيها ، فوجب علينا معاش

المصريين ونحن نطلب الحكومة النيابية أن نتخذ الوسائط الفعالة
الموصلة الى غرضنا الشريف .

وقد سبق انشاء حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية تفكير
طويل اد يشير محمد عبد الوهاب سيد أحمد الى أن الحزب الوطنى
الذى كونه أحمد حافظ عوض فى أغسطس عام ١٩٠٧ ، ورسالته
لورير خارجية انجلترا والتي تضمنت برنامج الحزب المذكور كان
مرحلة اولية بالنسبة لجماعة الحديو حاولت من خلالها تكشف الجو
العام وردود الأفعال لما طرح من أفكار أو نقاط تحت عنوان « برنامج
الحزب الوطنى المصرى » الذى كان أتمه به بالونه اختبار لدراسة أثر
هذه المقترحات داخليا وخارجيا ، مع شدة الحرص على عدم توريط
على يوسف بصورة فعلية فى هذه التجربة رغبة فى عدم القضاء
عنه أو التقليل من أسهمه مع التضحية بحافظ عوض على مذبح
هذه التجربة .

ومع عدم وجود أدلة كافية لاثبات أن الحزب الوطنى المصرى
الذى كونه أحمد حافظ عوض كان تمهيدا لانشاء حزب الاصلاح
على المبادئ الدستورية الا أن الصلات التى تربط بين حافظ عوض
وعلى يوسف من ناحية وبين كليهما والحديو من ناحية أخرى تجعل
من غير المتصور أن يكون حافظ عوض قد اتخذ هذه الخطوة بدون
استشارة على يوسف والحديو الأمر الذى يعطى لهذا الاستنتاج
أهميته .

ولكن الاعلان الرسمى عن حزب الاصلاح على المبادئ
الدستورية قد جاء فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ .

وتشير معظم الدراسات الى دور الحديو فى انشاء هذا الحزب
حيث شعر بأن الحزب الوطنى (مصطفى كامل) قد توسع فى
برنامج ونشاطه بما لا يتناسب حالة الوفاق بينه وبين السب .

جورست ، فرأى العمل على ايجاد حالة من التوازن فى مجرى الحركة القومية ، وأن الحديو قد شعر - فى ظل سياسة الوفاق - أنه لم يعد بحاجة الى الحزب الوطنى لاستخدامه ضد الاحتلال ، وبالتالي لابد من ايجاد حزب يؤيده .

ولكن مصطفى كامل يشير الى أن جورست هو الذى سعى الى انشاء حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية حيث يقول فى رساله له الى مدام جوليت آدم : « ان سير الدون جورست قد استطلع أن يؤلف جماعة من الملتفين حول الحديو برئاسة على يوسف وهذه الجماعة تلعب نفسها بالمعتدلين العقلاء بينما تلعبنا بالمضطربين المحانين ذلك لأننا نطالب بجلاء الجنود الانجليز عن البلاد » .

ولكن لا يمكن الاعتماد على ما يقوله مصطفى كامل واتخاذ دليلًا قاطعًا على أن لجورست دورًا فى انشاء حزب الاصلاح ، فان مصطفى كامل الذى كانت علاقاته متدهورة مع الحديو ، لم يشأ أن يقطع معه فى تصوره خط الرجعة ، ولذلك حمل السير جورست تبعه انشاء هذا الحزب الذى نظر اليه على أنه خيانة للوطن وسيعمل المستحيل للقضاء عليه ، وربما كان موقفه هذا نابعا من تعارض ظهور هذا الحزب مع نظرية الحزب الوطنى الواحد التى آمن بها مصطفى كامل طيلة حياته ، أو ربما كان عن رغبة فى تشويه سمعة حزب الاصلاح مع بداية الاعلان عنه بأنه صنبعة جورست ليمكن الخلاص منه منذ البداية .

ان الحديو عباس حلمى هو صاحب المصلحة الوحيد فى انشاء هذا الحزب ولذلك فان دوره فى انشائه كان واضحا ولا يحتاج الى دليل ، أما القول بأن جورست هو الذى سعى الى انشاء هذا الحزب فلا يوجد أى دليل عليه .

برنامج حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية

اتضح ارتباط حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية بالخدوي عباس وتبعيته له والهدف من انشائه من المادة الأولى فى برنامجه التى نصت على تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات المشاهانية لاستقلال مصر الادارى .

كما اتضح أيضا من تفسير على يوسف لهذا المبدأ حيث يقول :
ان حربنا يحترم السلطة الخديوية ويؤيدها ولذلك لا يطلب الاستقلال التام الذى يطلبه سواه ، ويدين أن الاستقلال الادارى غير الاستقلال التام الذى من يطلبه الآن يكون مهددا للسلطة الخديوية من بعض الوجوه أو كلها ، وليس هذا من مصلحة الامه فى شئ ، نعم ان القائلين بالاستقلال التام قد فسروه بعد ذلك بالاستقلال الادارى ، واعتبروا هذا التفسير اصطلاحا خاصا بهم ، ولكن من أين لنا أن لا يقوم أشخاص أجراً من هؤلاء وأوسع خيالا فيقولون غدا نطلب الاستقلال التام المعروف فاذك يجد هؤلاء ، من حزبنا هذا قوة تصيدهم ، وتجد السلطة الشرعية منا تأييدا حقيقيا لها .

ويرد على يوسف فى احدى خطبه على تساؤل كان مطروحا آنذاك وهو من أنتم حتى تؤيدوا هذه السلطة وأمام من تؤيدونها ؟ وكان جوابه هو أن أعضاء الحزب جزء من الأمة المصرية التى أيدت رأس العائلة الخديوية تأييدا كاملا ، ثم يعرض بالثورة العربية ويسمى ما حدث بأنه كان غرورا من الشعب ، وانحرافا كأن طبيعيا لأنه أن يأتي الاحتلال لتأييد هذه السلطة .

وقد دفعت المادة الأولى لويس عوض الى القول بأن جهاد الحزب كان مقصورا على الولاء للخدوي عباس ، والسعى بشتى الوسائل لنفس الحزب الوطنى وحزب الأمة لتحالفهما ضد الخديو فى فترة تحالف الخديو مع الانجليز بين ١٩٠٨ و ١٩١١ .

أما موقف الحزب من الاحتلال البريطاني فقد حددته المادة الثانية من برنامجهِ والتي نصت على الاعتماد على الوعود والتصريحات التي أعلنتها بريطانيا العظمى عند احتلالها القطر المصري . ومطالبتها بنحقيق هذ الوعود ، وقد عرض على يوسف فى خطبته أمام الجمعية العمومية لحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ٢٧ وعدا من الوعود والتصريحات التي أعلنها المسئولون البريطانيون بالجلء عن مصر .

ويتضح من ذلك أن حزب الإصلاح قد بسى استراتيجيته فى المطالبة بالجلء على الوسائل السلمية المتمثلة فى مطالبة بريطانيا بتنفيذ وعودها اذ ان الأمة المغلوبة على أمرها يجب عليها أن تذكر دائما أن الاستقلال التام هو مطلبها الأول والأخير وغاية انهايات وعرض الأغراض ، ولكنها لا تطلبه بالعنف الا وهى قوية فادرة راجية الفوز غير منهورة فى الحكم فان لم تكن كذلك وجب على فادتها ومرشديها أن يسعوا فى استكمال أهبتها من ذلك بما يناسب حالها حبال المتغلب عليها .

وقارنت المؤيدين حزب الإصلاح والحزب الوطنى وحزب الأمة فقد قسمت الأحزاب الموجودة فى مصر الى حزب وطنى متطرف حزب وطنى معتدل - وتقصد بذلك حزب الإصلاح - حزب احتلالى . أما الحزب الوطنى المتطرف فعول « ان اللورد كرومر قال حين وداعه مصر أن الاحتلال دائم ، فلم يبق لنا أمل أن تسلمنا انجلترا بلادنا فاما أن ننازل عنها أو نأخذها بالقوة » .

أما الحزب الوطنى المعتدل - حزب الإصلاح - فيتفق مع الحزب الوطنى المتطرف فى أن الانجليز ينوون البقاء لا الجلء غير أننا نختلف فى طريقة ابدال هذا البقاء بالجلء فهم « دون القوة ونحن نرى الاتفاق ، بل نرى أن حل المسألة بالقوة يشبه أن يكون حقيقة الا أنه خيال ، وأن الاتفاق يشبه أن يكون خبالا الا أنه حقيقة ان مصر من انجلترا بمثابة المقتل من الجسم فلا يكفى لاجلائها عنها،

قوة نانوية . والحصول على قوة كافية سواء كانت معنوية أو فعلية
نضطرها الى اعطاء مصر استقلالها بالرغم منها . أما الانماط على
الاستقلال فهو فى مصلحة الطرفين ، وان حالت دونة الآن حوائل
وظون ، وكونه فى مصلحة الطرفين تدل عليه أمور كثيرة منها :

أولا : عودة الثقة السياسية بالحكومة الانجليزية ان وقت
بوعودها وعهودها وذلك ان وعد انجلترا بالخلء وإن تظاهر الانجليز
بنفاسيه واهماله لا يزال أحرارهم وكبارهم يرتعدون منه أمام
التاريخ .

ثانيا : موافقته لمبدأ استقلال الأمم الشرفية المعهود به فى
سياسة انجلترا الخارجية .

وحيت أننا نركن مبدأ الارغام وجب طبعا أن نترك جميع
مغضبياته فى الأقوال والأعمال لأننا ان لم نفعل ذلك كنا كمن يريد
أن تنبت شجرة خضراء على جمره حمراء وهو محال ، ولا يفهم من
ذلك أننا نصبح للانجليز من المداح والمطرين ولجميع أعمالهم من
الحامدين الشاكرين ، ويتضح من ذلك أن حزب الاصلاح على
المبادئ الدستورية يطالب بخلء الانجليز عن مصر ولكنه يرفض
السورة وسيلة لتحقيق هذا الهدف .

ويلاحظ أن استراتيجية الثورة لم تكن مطروحة فى ذلك
الوقت فان مصطفى كامل قد صرح بأنه يفضل السبيل السلمى فى
الكفاح الوطنى على سبيل الثورة حيث يقول : لما كانت الأمة المصرية
متألمة ولها حق التحرر من النير الانجليزى فنرى للوصول الى غرضها
سبيلين ، سبيل الثورة والسبيل السلمى ، فأما سبيل الثورة فنحن
لا نريده لأننا قبل كل شئ قوم مشهورون بالدعة وحب السكينة ،
وعلى ذلك فقد اخترنا السبيل السلمى .

ولكن مع ذلك نجد أن الحزب الوطنى كان حزبا جماهريا

التحم بالشعب فى محاولة لتعبئته والتمهيد للثورة حتى رغم اءلافه
أنه يفضل الكفاح السلمى فى الوقت الذى انفصل فيه حزب
الاصلاح عن الجماهير .

أما المادة الثالثة من برنامج حزب الاصلاح على المبادئ
الدستورية فقد نصت على المطالبة بمجلس نيابى مصرى يكون تام
السلطة فيما يتعلق بالمصريين والمصالح المصرية .

وهن الواضح أن حزب الاصلاح قد حصر اختصاصات المجلس
النيابى فى الأمور المتعلقة بالمصريين والمصالح المصرية ، وأن لا يمتد
اختصاصه الى الأجانب أو الامتيازات الأجنبية .

وقد اعتبر عباس العقاد أن تسمية الحزب نشير الى اقتناع
الحزب بالمبادئ الدستورية دون الدستور الكامل على أساس سلطة
الأمة ، لكن على يوسف يقول فى خطبته أمام الجمعية العمومية لحزب
الاصلاح « نحن نطلب المجلس النيابى طلبا أصليا ، وإذا عرض
لنا أن نقبل فى القريب العاجل توسيع اختصاصات الهيئات النيابية
الحاضرة فانا نقبل جزءا من كل ذريعة الى طلب يقية حقوقنا المقدسة
ثم اننا لا نقبل مشروعا من هذا القبيل الا حيث يكون ممهدا لتحقيق
«طالبنا العظمى ، فيجب أن نحصر معظم قوتنا فى الوصول الى
غاية الدستور الكامل لأن سيادة الدستور فى البلاد أساس كل
تقدم ونجاح لها » .

وهذا يعنى أنه يطالب بالدستور الكامل ، لكنه فى الوقت
نفسه لم يحاول أن يوضح فى خطبته أسباب تقليص سلطات
المجلس النيابى المطلوب ، وقصرها على المصريين والمصالح المصرية .
وبمقارنة نص هذه المادة باقتراحات على يوسف فى الجمعية
العمومية عامى ١٩٠٤ و ١٩٠٧ نجد أن هذا التحديد لاختصاصات
المجلس النيابى لم يرد ذكره فى كل الاقتراحين ، الأمر الذى يجعلنا

نرى أن هذه الاضافه قد جاءت نتيجة لسياسة الوفاق بين جورست
وعباس .

وفد كان الاختلاف واضحا بين الحزب الوطنى وحزب الاصلاح
على المبادئ الدستورية فى طلب الدستور ، فقد كان الحزب الوطنى
اكثر وضوحا فى مطلبه فقد احتل الدستور المادة الثانية من برنامج
مما يعنى أنه يعطى لهذا المطلب اهتماما أكبر ، كما أنه طالب
باقامة حكومة دستورية يكون الحكم فيها مسئولين أمام برلمان يتمتع
بالسلطة اللازمة كبرلمانات أوروبا ، وبالتالي لم يضع الحزب الوطنى
أى قيود على سلطات المجلس النيابى الذى يطالب به .

أما حزب الأمة فإنه لم يطالب فى برنامجهم بمجلس نيابى بل
اقتصر على السعى فى توسيع اختصاصات مجالس المديريات
والجمعية العمومية ، وبالتالي يمكن أن نلاحظ أن حزب الاصلاح كان
يمثل الوسط فيما يختص بالدستور فهو يطالب بالمجلس النيابى
الذى يطالب به الحزب الوطنى ولكنه فى الوقت نفسه لا يريد
برلمانا كامل السلطات كبرلمانات أوروبا بل حدد اختصاصاته
وسلطاته .

أما المادة الرابعة من برنامج حزب الاصلاح فقد نصت على أن
يكون التعليم الابتدائى عاما ومجانيا .

وبالتالى فقد اتفق حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية فى
هذا المطلب مع حزب الأمة الذى نص برنامجهم أيضا على مجانية
التعليم فى المدارس الابتدائية .

أما الحزب الوطنى فلم يطالب بمجانية التعليم بل اكتفى
بالمطالبة بنشر التعليم فى أنحاء البلاد حتى تسفيد منه الطبقات
الفقره . وحث الأغنياء على تأسيس الجامعات وارسال البعثات الى
أوروبا وانشاء دراسة ليلية للعمال .

وقد انفرد حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية فى المادة الخامسة من برنامجه بالمطالبة بأن تكون اللغة العربية لغة التعليم فى جميع المدارس المصرية فى حين أن برنامجى الحزب الوطنى وحزب الأمة لم يتضمنا هذا المطلب ، كما انفرد حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية فى المادة السادسة من برنامجه بالمطالبة بأن يعطى الوظائف فى المصالح المصرية للوطنيين بمتضى الكفاءة والاستحقاق مع تقليل عدد الأجناب بقدر الامكان حتى يتأنى للمصريين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ، ويعنى الشق الاول من هذا النص أن الكفاءة والاستحقاق هى الشرط الوحيد لتولى الوظائف بصرف النظر عن الدين ، وهذا يعنى الرغبة فى تدعيم الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط .

ومع أن الحزب الوطنى قد نص على تقارب عنصرى الأمة : المسلمين والمسيحيين الا أنه لم يعط أهمية لمسألة تولى الوظائف الحكومية ، رغم أنها كانت مطروحة فى ذلك الوقت ، بل واستخدمها الاستعمار البريطانى وعملاؤه لسق الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط . كما سنوضح فيما بعد .

وبالتالى يمكن أن نتضح لنا الطبيعة العلمانية لحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية خاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار أن القانون الاساسى لهذا الحزب قد نص على أنه لا يجوز له - أى لحزب الاصلاح - خلط الدين بالسياسة ترويجا لها ، ولكن له الحق فى ابداء رأيه فى اهمال المصالح الدينية ، ونقدتها بما يؤدى الى اصلاح ادارتها كتمل ضرورى للهيئة الاجتماعية ، وبينما نجد أن حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية قد طالب بالثقليل من عدد الأجناب بقدر الامكان حتى يتأنى للمصريين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم فيما بعد نجد أن الحزب الوطنى قد طالب بتقوية روابط حسن التفاهم بين المصريين والأجناب المقيمين فى وادى النيل .

كما اتفق برنامجا حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية والحزب الوطنى على أن تكون محاكمة الأجانب جنائيا أمام المحاكم المختلطة ، وهذا يعطينا مؤشرا مهما هو أن الوطنيين فى تلك الفترة قد اضطروا الى الاعتراف بالامتيازات الأجنبية ، بل والتمسك بها ، من أجل إثارة اهتمام الدول الأوروبية بالمسألة المصرية ، أى التمسك بالطبيعة الدولية للمسألة المصرية حتى لا تستطيع انجلترا الانفراد بمصر وإعلان الحماية عليها ، ولكن هذا لا يعنى التمسك بالامتيازات الأجنبية الى الأبد فان المادة السابقة نفسها من برنامج حزب الاصلاح قد نصت على أن تكون محاكمة الأجانب جنائيا أمام المحاكم المختلطة ، كما هم يتقاضون أمامها اليوم فى الحقوق المدنية والتجارية والمخالفات ، وذلك الى أن يتم توحيد المحاكم المصرية لجميع سكانها تحقيقا لأعظم مبدأ فى إقامة العدل بين سكان البلد الواحد ، وهو المساواة أمام القانون .

الانتماء الطبقي لحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية

هناك خلاف كبير بين الباحثين حول تحديد الانتماء الطبقي لحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية ، وتكمن أهمية ضرورة تحديد الهوية الطبقيّة لأى حزب فى أن مبادئ أى حزب ونشاطه السياسى تطرح تصورات الطبقة التى يعبر عنها .

- وقبل أن نحاول تحديد الهوية الطبقيّة لحزب الاصلاح لابد أن نحاول تصوير شكل البناء الطبقي فى مصر فى بداية القرن العشرين ، حيث نجد على رأس السلم الاجتماعى طبقة من أصول تركية وشركسية من كبار ملاك الأراضى أساسا تميزت نظرتها الاجتماعية بالمحافظة والحشوية من أى تغير اجتماعى ، وفى ظل الاحتلال قبلت هذه الطبقة الحكم الانجليزى لما وفّره لها من رخاء وأمن ، وان كان قد آلمها فقدان السلطة السياسية المستقلة التى

كانت تتمتع بها ، أما الطبقة البرجوازية والصناعية الكبيرة فقد كانت أساسا أوروبية وتحكمت من الناحية العملية فى الصناعة والتجارة والمال ، وكانت الشريحة الثالثة فى المجتمع ، والتي تنمو باستمرار تتكون من طبقة وسطى مهنية من المحامين والأطباء والمدرسين والموظفين ، اتسمت أساسا بكونها مصرية وحضرية ، وبانفتاحها على الحياة الغربية والتعليم الحديث ، وشعورها بالظلم الاقتصادى ، ومن ثم أصبحت أساس الحركة الوطنية ضد الانجليز ، وبالنسبة للبروليتاريا الصناعية فلم يكن الحرفيون يتجاوزون ١٣٪ ويتركزون فى القاهرة والاسكندرية وبعض الجيوب فى مدن الدلتا مثل المحلة ودمهور والمنصورة ، وأخيرا فى سفح السلم الاجتماعى كانت أغلبية الشعب من الفلاحين ، وعلى ذلك يرى على الدين هلال أن حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية وحزب الأمة يعبران عن طبقة كبار ملاك الأراضى ، ويتفق معه فى ذلك حليم بركات الذى يرى أن حزبى الأمة والإصلاح قد نشأ بتجريض من الانجليز والطبقة البرجوازية التقليدية الكبرى .

ويختلف معهما فى ذلك رفعت السعيد الذى يرى أن الطبقة الوسطى ليست فئة واحدة متجانسة ، وأن أى حديث مجمل عن هذه الطبقة ككل واحد معرض دوما للانتقاد فإن فئاتها المختلفة قد اتخذت وعلى الدوام مواقف متناقضة كل التناقض ، ففى داخل هذه الطبقة هناك ثلاثة أجنحة اليمين والوسط واليسار (*) .

والشيخ على يوسف هو قائد يمين هذه الطبقة بلا منازع فهو زعيم فئة من مثقفى الأزهر وكبار التجار الكلاسيكيين ، والحقيقة أن

(*) لا يقصد بكلمة اليسار هنا أن هذا الجناح يعبر عن اتجاهات اشتراكية ولكنه يعنى قرب هذا الجناح من الجماهير وتفهمه لبعض قضاياها ووطنيته الصاعدة ويمكن تسميته بجناح الوطنية المتلطفة .

الشيخ على يوسف كان يعبر بالرغم من نفوذه الواسع فى ميدان الصحافة عن فئة ضعيفة التأثير فى المجال الاقتصادى والاجتماعى .
وهى فئة لا تستطيع أن تساير مجريات الحياة الجديدة ولا أن تحول
تراكمات أموالها نحو الاستثمارات الجديدة .

وهى فئة لا تثق فى الجماهير ولا تهتم بها ، لكنها تشعر بوطأة
التحكم الأجنبى ، وترى الأموال والأرباح الطائلة التى يجنيها التجار
والمستثمرون الأجانب فيسبل لعبها ، ولأنها ضعيفة اقتصاديا
 واجتماعيا فليس أمامها سوى اللعب على الجبال بين الحديو والاحتلال
والسلطان وفرنسا .

وعلى ذلك يمكن القول بأن حزب الإصلاح على المبادئ
الدستورية لا ينتمى الى طبقة كبار ملاك الأراضى ولكنه يعبر عن
يمين الطبقة الوسطى فى حين يعبر الحزب الوطنى عن وسط هذه
الطبقة ويسارها .

ولكن اذا نظرنا الى قيادات الحزب نجد أن اللجنة الادارية قد
تكونت من ٤ باشوات و ٦ بكوات ، وثلاثة من كبار العلماء ذوى
الحسب والنسب والأصول الاجتماعية المعروفة ، وثلاثة من كبار
الصحفيين آنذاك ، وبالتالي يمكن القول ان الحزب هو حزب الصفوة
المنتقاة .

ولكن النظر الى اللجنة الادارية للحزب ومحاولة تحديد الانتماء
الطبقي من خلالها يمكن أن يعطينا نتائج مضملة فان على يوسف هو
أحد هؤلاء الباشوات الأربعة المكونين للجنة الادارية ورغم أن على
يوسف قد تحول الى اقتناء الأراضى الزراعية وأنه كان حريصا على
الانتقال من طبقة الى طبقة من خلال مصاهرة كبرى العائلات ذات
الحسب والنسب ، لكننا رغم ذلك لا نستطيع القول أنه استطاع
بالفعل الانتقال الى الطبقة العليا .

ومن ناحية أخرى فإن مجموعة كبار ملاك الأراضي المرتبطين بالحدود من الأرستقراطية التركية قد اتجهت الى تكوين حزب يعبر عن مصالحها هو حزب النبلاء ، الذى كونه حسن حلمى زاده ومحمود طاهر حقى فى أواخر سنة ١٩٠٨ .

وبالتالى فلابد من أن نطرح تساؤلا هو لماذا لم ينضم هؤلاء الى حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية ؟ .

أن سعيد اسماعيل على يشير الى أن الحدود هو الذى سعى الى تكوين هذا الحزب لأن حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية لم يكن فى تلك الفترة يحظى بالرضا الكامل من الحدود .

ولكننا رغم ذلك يمكن أن نستنتج أن هؤلاء الأرستقراطيين المرتبطين بالحدود لم يجدوا أن حزب الاصلاح يعبر عن مصالحهم .

وبالتالى فإن الباحث يتفق مع رفعت السعيد فى تحليله الذى يقوم على أن حزب الاصلاح يعبر عن يمين الطبقة الوسطى .

هيكल حزب الاصلاح ونشاطه السياسى

هناك ثلاثة مقومات أساسية ينبغى توافرها لكى يطلق على تنظيم ما صفة الحزب وهى :

١ - وجود تنظيم له صفة العمومية مع توفر شبكة للاتصالات بين مختلف مستويات التنظيم .

٢ - سعى التنظيم الى الحصول على التأييد الشعبى واقتناع المواطنين بخطه السياسى بناء على برامج وأولويات محددة .

٣ - رغبة عناصر الحزب وقياداته فى الوصول الى السلطة السياسية وليس مجرد التأثير على صنع القرار السياسى ،

فالحزب هو أداة الوصول الى الحكم والاحتفاظ بالسلطة السياسية بناء على برنامج سياسى معين ، وهذا هو الذى يميز الحزب عن جماعات المصالح كالتقابات والاتحادات المهنية .

وبتطبيق هذه المقومات الثلاثة عن حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية يتضح ما يلى :

١ - تكون هيكل حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية من :

(أ) **اللجنة الادارية** : وتتكون من ١٦ عضوا هم الأعضاء المؤسسين للحزب ، ولم تكن هذه اللجنة منتخبة من قبل الجمعية العمومية ، بل اعتبرت الجماعة المؤسسة للحزب هي اللجنة الادارية ، وبذلك يفتقد حزب الاصلاح الشكل الديمقراطي فى تنظيمه ، ويشبه فى ذلك حزب الأمة .

أما الحزب الوطنى فانه الحزب الوحيد فى تلك الفترة الذى اتبع منهجا ديمقراطيا فى تنظيمه ، ورفض أن يفرض على أعضائه لجنة ادارية معينة ، حيث قامت الجمعية العمومية للحزب بانتخاب الرئيس واللجنة الادارية .

(ب) **الجمعية العمومية** :

وتتكون من مجموع الأعضاء العاملين فى الحزب ، وينص قانون الحزب على أن يقبل لعضويته كل مصرى يتمتع بالحقوق المدنية بالغ من العمر ٢٥ عاما ، على أن يدفع لدى التحاقه بالحزب ٢ جنيه رسم دخول ، ثم رسما سنويا قدره ٥ جنيهات .

ويلاحظ أن القانون قد أعطى لأعضاء اللجنة الادارية للحزب الحق فى قبول أو رفض طلبات الانضمام الى عضوية الحزب ، وذلك يتنافى مع روح الديمقراطية خاصة وأن اللجنة الادارية معينة

وليس متنتخبة ، مما يعطى لهذه اللجنة سلطة اختيار أعضاء ذوى مواصفات معينة تتلاءم مع فكر وتصورات هذه اللجنة ، مما ينافى قيام أى نوع من الديمقراطية بمفهومها العام داخل هذا البناء ، وقد أشارت المؤيد الى أنه قد تم انضمام ١٦٠ عضوا عاملا الى الحزب فى اليوم الأول لتأسيسه .

ويبدو أن هيكل الحزب قد اقتصر على لجنته الادارية وجمعيته العمومية حيث لا يوجد أى دليل على أن الحزب قد شكل لجنا له فى أى مدينة أو محافظة ، وبالتالى فإن الحزب افتقد وجود شبكة للاتصالات بين أعضاء التنظيم ، ويشير لاندو الى الحزب « قد حاول افتتاح فروع له فى الريف لكن ذلك لم يتم » .

٢ - فيما يتعلق بالشرط الثانى وهو سعى الحزب للحصول على التأييد الشعبى واقتناع المواطنين بخطه السياسى ، فإن حزب الاصلاح كان منفصلا عن الجماهير فهو فى الواقع لم يكن سوى اعلان لسياسة الشيخ على يوسف نفسه ، فهو الذى كتب البرنامج وكون التنظيم وجمع الأعضاء ، وقد تحول الحزب الى عرض يضطلع ببطولته ويخرجه مهتل فرد هو على يوسف .

وقد ساهم الحزب الوطنى فى انفصال الجماهير عن حزب الاصلاح فقد نظم « مظاهرة طلابية فى ٢٤ ديسمبر ١٩٠٨ من نحو ١٥٠٠ طالب ضد الشيخ على يوسف » .

٣ - وفيما يتعلق بالشرط الثالث وهو رغبة عناصر الحزب وقياداته فى الوصول الى السلطة السياسية فإن هذا الشرط لا يتوفر فى كل أحزاب تلك الفترة ويمكن تفسير ذلك بأن القضية الوطنية الأولى وهى الجلاء قد شغلت الحركة الوطنية عن هذا الهدف بالاضافة الى عدم وجود مجلس نيابى وانتخابات حرة تتصارع من خلالها الأحزاب للوصول الى السلطة .

وينفرد حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية بأنه هو الحزب الوحيد الذى يشغل أحد أعضائه منصبا وزاريا حيث عين وكيل الحزب أحمد حشمت باشا وزيرا للمالية فى وزارة بطرس غالى عام ١٩٠٨ ، بناء على ترشيح على يوسف .

ولكن ذلك لا يعنى السعى للحصول على السلطة السياسية فان هذا الشرط لا يتوافر الا من خلال انتخابات حرة .

ويرى على الدين هلال أن مصر لم تعرف حتى ظهور الوفد عام ١٩١٨ حزبا بالمعنى العلمى سوى الحزب الوطنى ، وأن حزبى الأمة والاصلاح على المبادئ الدستورية لم يتوفر لهما شروط الحزب فالأول - الأمة - تكون حول مجموعة محدودة من المثقفين وكبار ملاك الأرض الذين التفوا حول الجريدة ولم يكن له وجود تنظيمى أو ثقل جماهيرى محسوس والثانى ارتبط بشخص مؤسسة الشيخ على يوسف وانتهى بوفاته دون أن يكون له وجود حقيقى سياسى أو تنظيمى .

المؤيد لسان حال حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية :

هناك ظاهرة مهمة انفردت بها الأحزاب المصرية فى تلك الفترة عن الأحزاب فى كل دول العالم اذ من المعروف أن الحزب ينشأ أولا ثم يصدر بعد ذلك جريدة تعبر عنه وتكون لسان حاله ، ولكن العكس هو الذى حدث فى مصر اذ ان الأحزاب السياسية قد نشأت داخل دور الصحف أو بمعنى آخر أنشأت الصحف الوطنية الكبرى أحزابا سياسية كتجسيد مبادئ لارادتها .

وهذه النشأة المعكوسة تنطبق على جميع الأحزاب المصرية فى تلك الفترة ، الا أن على الدين هلال يستثنى الحزب الوطنى من هذه الظاهرة حيث ان الحزب الوطنى قد خرج من باطن تنظيم سرى هو

جمعية الحزب الوطنى وكان له تاريخ نضالى يعود الى ما قبل اصدار المواء بسنوات طويلة ، وبدون هذا التنظيم ما كان يمكن لجريدة المواء أن تصدر ، ولكن هذا التنظيم السرى كان يجمع فى داخله كل تيارات الحركة الوطنية التى تجمعت حول الخديو عباس بهدف محاربة الاحتلال البريطانى ، وكانت جريدة المؤيد فى هذه الفترة هى المعبرة عن هذا التحالف كما أوضحنا فى الفصل الثانى .

الا أنه لا يمكن أن نعتبر أن هذا التنظيم السرى هو الذى أنشأ المواء حتى مع الأخذ فى الاعتبار أن مصطفى كامل كان قائدا لجناح مهم فى تحالف القوى الوطنية ، وبالتالي نعتبر أن الحزب الوطنى ينطبق عليه الظاهرة نفسها ، وأنه تكون أولا فى دار المواء ، كما تكون حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية فى دار جريدة المؤيد وكما تكون حزب الأمة فى دار الجريدة .

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بما يلى :

١ - ان الصحافة المصرية كانت فى تلك الفترة أهم أدوات العمل السياسى وأن قوى الحركة الوطنية كانت تتطلع لمساعدة الدول الأوروبية لها فى كفاحها ضد الاحتلال البريطانى ، وبالتالى فقد اتجهت الى تبني وسائل الاقناع والتعبئة السياسية لقوى الشعب ، وكانت الصحافة هى أهم وسائل تحقيق هذه الأهداف ، وقد كانت الصحف ملجأ لذوى الاقلام الوطنية ، والأفكار الاصلاحية ، وكانت هى النقطة التى يمكن أن يلتقى حولها أصحاب الفكر الواحد ، والرأى الواحد المشترك ، وذلك فى مواجهة الصحف المتواطئة مع الاحتلال ، وقد دفع ذلك الصحف الوطنية الى أن تقوم بالدعوة لرأيها أولا ، ثم تتطور بعد نضج هذا الرأى واكتساب التأييد الشعبى له ، الى حزب معلن له برنامج محدد ، وتكون صحيفته الأم هى لسان حاله الناطق بفكره والمعبر عن أهدافه ، ووسائله فى تحقيق هذه الأهداف .

٢ - ان اتجاهات الحركة الوطنية كانت بحاجة الى زيادة الوعي القومي ، وتربية قواعد جماهيرية من خلال الصحف الوطنية قبل أن تتبلور هذه الاتجاهات في شكل أحزاب سياسية حيث تتبلور المجاميع حول الجريدة التي أنشئت فعلا ، وبمضى الوقت تتكون الأحزاب وتتجسد الأهداف والأنشطة والتيارات .

ويمكن القول بأن الصحف الوطنية في تلك الفترة كانت مراكز الفكر والعمل الوطني المصري . نشأت حولها وبداخلها جماعات سياسية أحاطت نفسها - بعد فترة بلورت فيها سياستها في شكل مبادئ تصلح لأن تكون أساسا لحزب - بشكل تنظيمي - فظهرت الأحزاب المصرية .

وبالتالي فانا نعتبر ان نشأة الأحزاب في مصر داخل دور الصحف كانت نشأة طبيعية اذا أخذنا في الاعتبار ظروف مصر في تلك الفترة ووجود الاحلال البريطاني وطبيعة وظروف ونظور الحركة الوطنية ، وقد انعكست ظروف هذه النشأة على الأحزاب وصحفيها في تلك الفترة وبالنسبة لحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية نجد أن نشاط الحزب الرئيسي قد فركز حول جريدته باعتبارها الأداة الأساسية للحزب والنشاط الرئيسي له ، وربما ينطبق هذا أيضا على حزب الأمة ، أما الحزب الوطني فلم يقتصر على العمل الصحفي وانما شمل دائرة كبيرة من الأساليب والممارسات الإعلامية والسياسية العلنية والسرية ، ورغم أن حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية لم يمتلك جريدة المؤيد ، بل استمرت معاوكة ملكة فردية للشيخ على يوسف حتى عام ١٩٠٩ الا أنها قد أصبحت بالفعل لسان حال الحزب ، وذلك لأن السبغ على يوسف مالك جريدة المؤيد هو في الوقت نفسه رئيس الحزب وقد ارتبط الحزب بشخص على يوسف ، وحتى بعد أن تحولت الى شركة مساهمة لم يصبح ملكا لحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، حيث نجد أن بعض حاملي

أسهم شركة المؤيد لم يكونوا أعضاء بحزب الاصلاح مثل سعد زغلول
الذى اشترى ٣٠ سهما من أسهم شركة المؤيد بلغت قيمتها مائة
وخمسين جنيها .

ولكن فى الوقت نفسه نجد أن الحزب قد حاول السيطرة
على الجريدة بعد تحويلها الى شركة مساهمة حيث تولى محمود باشا
أبو حسين عضو الحزب رئاسة مجلس ادارة الشركة من عام ١٩٠٩
وحتى اغلاق المؤيد فى عام ١٩١٥ .

ورغم أن الصحيفة كانت هى النشاط الأساسى لحزبى الاصلاح
والامة فأننا يمكن أن نلاحظ أيضا أن الأحزاب المصرية - أيضا -
كانت اضافة للحياة الصحفية المصرية ، فبقدر ما أثرت الصحف
على الأحزاب التى ولدت من داخلها ، كان تأثير هذه الأحزاب
على صحفها التى ساعدت على تكوين هوية خاصة مستقلة لها تجتذب
اليها العديد من القراء المؤمنين بمبادئها . والساثيرين فى تيارها ،
وما يؤدى اليه ذلك من زيادة ثقل الصحيفة وتأثيرها على الجماهير
القارئة ، وبالتالي على اتجاهات الرأى فى المجتمع ، ومن ناحية أخرى
فقد أثرت الحياة الحزبية الجو السياسى والفكرى بالمناقشات
والمجادلات الصحفية .

ولكى نقيم دور جريدة المؤيد كصحيفة حزبية لابد أولا من
تحديد وظائف الصحيفة الحزبية التى يمكن تحديدها فيما يلى :

١ - ربط الحزب بقواعده من ناحية وبجماهيره من ناحية
أخرى .

٢ - السعى الى الحصول على التأييد الشعبى للحزب .

٣ - الالتزام ببرنامج الحزب والتعبير عنه .

٤ - نشر أخبار الحزب وأنشطته .

٥ - الرد على ما يشيره الخصوم السياسيون من دعاية مضادة للحزب الذى تعبر عنه هذا بالاضافة الى وظائفها الأساسية كجريدة يومية •
وبالنسبة لجريدة المؤيد كصحيفة حزبية يمكن أن نلاحظ :

١ - بالنسبة للوظيفة الأولى نجد أن المؤيد قد حاولت تشجيع الجماهير على الانضمام الى الحزب بنشر بعض الأخبار التى يبرهن واقع الحزب على عدم صحتها حيث تقول المؤيد ما نشر قانون هذا الحزب أمس حتى تقاطرت الجماهير من الفضلاء والأعيان والذوات يطلبون انخراطهم فى سلكه لما تبينوه من شرف مبادئه الوطنية وقوة نظامه ، ومثانة بنيانه ، وأنه أول حزب وجد منظما مستوفيا شرائط الأحزاب السياسية •

ان الغرض من نشر مثل هذا الخبر هو تنمية العضوية ، وقد انعكس واقع الحزب على أداء الجريدة لهذه الوظيفة ، فان انفصال الحزب عن الجماهير ، وضعف كوادره الحزبية قد أدى الى اهمال الجريدة لهذه الوظيفة •

٢ - بالنسبة للوظيفة الثانية فقد اقتصرت المؤيد فى أدائها لهذه الوظيفة ومحاولتها للحصول على التأييد الشعبى للحزب على الاشادة بالحزب حيث تقول ان مبادئ حزب الإصلاح هى أقوم المبادئ الحزبية فى مصر وقد اتخذها أعضاؤه ديناً سياسياً لهم يخدمون الوطن على منهاجه ، وأن هذا الحزب الجليل قد بنى مبادئه الأساسية على مطالب عادلة وحقوق لمصر والمصريين ظاهرة فأساس الاستقلال الإدارى المخول لمصر وشعاره الولاء والاخلاص للسدة الحديوية ووجهته المطالبة بالحكم الذاتى بالاستناد على الوعود السريملانية بالجلاء والمساعدة فى تهيئة الأمة بالوسائل الصحيحة لنيل

هذا المطلب الكريم والأمنية العامة المصرية فهو لهذا كما طلب المجاس
النيابى جعل من مبادئه التعليم الابتدائى العام مجانيا .

ولكننا لا يمكننا الحكم على أداء المؤيد لهذه الوظيفة بشكل
دقيق ، اذ ان حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية لم يتجه أساسا
الى محاولة كسب التأييد الجماهيرى حيث لم يشترك فى أى انتخابات
نيابية يمكن أن نقيس أداء المؤيد لهذه الوظيفة من خلالها .

٣ - أما بالنسبة للوظيفة الثالثة ، فاننا نلاحظ وبوضوح
التزام الجريدة ببرنامج الحزب ، وخاصة بالمادة الأولى منه ، حيث
التزمت بالدفاع عن الحديو عباس ففى عيد جلوسه عام ١٩٠٨
أرسل حزب الاصلاح الى الحديو برقية تهنئة قال فيها ان حزب
الاصلاح بصفته حزبا سياسيا يظهر ابتهاجه بأنه أنشئ فى
عصرهم . وفى الوقت نفسه قامت المؤيد بفتح صفحاتها لنشر
برقيات التهانى وقصائد المديح كما أفردت صفحة كاملة لتاريخ
الحديو عباس .

كما تؤكد المؤيد أن سلامة وطننا وجامعتنا لا تكون الا اذا
احترمنا هذه السلطة وأيدنا مالها من الحقوق الشرعية ، ودافعنا عن
استقلالها الادارى الممنوح لها بالفرمانات الشاهانية ، وسوف نوضح
مدى التزام جريدة المؤيد ببرنامج حزب الاصلاح خلال الباب الثانى
الذى يتناول موقف المؤيد من القضايا الوطنية .

٤ - وبالنسبة للوظيفة الرابعة وهى نشر أخبار الحزب
وأنشطته نجد أن جريدة المؤيد قد قامت بهذه الوظيفة بشكل أوضح
من الوظائف السابقة فقد خصصت ثلاثة أعداد خلال شهر ديسمبر
١٩٠٧ لنشر أخبار حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية لكن هذا
الباب اختفى بعد هذا الشهر ، وأخذت المؤيد تنشر أخبار الحزب
فى باب « حوادث محلبة » مع الأخبار الأخرى .

كما أهتمت بنشر أخبار اجتماعات اللجنة الادارية والجمعية العمومية للحزب ونشر جميع الخطب التي تلقى في الجمعية العمومية بشكل كامل بدون حذف أو تلخيص .

ولكن ضعف أنشطة الحزب قد أدى الى عدم وجود باب ثابت لاستمر أخباره .

٥ - أما بالنسبة للوظيفة الخامسة فنلاحظ أداء المؤيد لها بشكل واضح فقد كلفت مصطفى لطفي المنفاوطي بالرد على اللواء ، وكانت تنشر هذه الردود تحت عنوان ثابت هو « الصحافة في أسبوع » .

وقد هاجمت المؤيد الحزب الوطني وأسمته حزب المتطرفين، حيث تقول : ان من خيانة الوطن ، ومن الجبن الموجب للعار أن ينكمش الأحرار ويتصدر الأغرار ، وأن من المصيبة أن تسلم مصالح الأمة لعاطلين ومتتريين يسترون نواياهم السيئة بجلايبب الوطنية الكاذبة في غفلة منا ونحن وقوف نرى ونسمع ولا من يتكلم أو يحتج على هذه الأمور الصبيانية التي جرفت مصالح البلاد بسيل هذيانها ، فاذا كانت الأمة شاعره بحالتها ، وبما سيكون لها في مقدور الأزل اذا ظلت هذه الفئة التي تسمى نفسها بالحزب الوطني - تعبث بمصالح الأمة ، فيجب عليها أن توقف هؤلاء الناس عند حدودهم والا فالمستقبل مخيف محزن ، كما اتهمت المؤيد « مصطفى كامل بأنه يقلد عرابي » .

ولكن كان من الواضح أن جريدة المؤيد ظلت تهتم بأداء الوظائف الأساسية للجريدة اليومية أكثر من أدائها للوظائف الاساسية بالجريدة الحزبية .

الباب الثاني

موقف المؤيد من القضايا الوطنية

موقف المؤيد من الاحتلال البريطاني

المبحث الأول

موقف المؤيد من الاحتلال

١٨٨٩ - ١٩٠٠

اوضحنا فى الفصل النانى دور مصطفى رياض فى انشاء جريدة المؤيد ، وقد عكست المؤيد فى العام الأول لصدورها وارتباطها برياض الذى كان يتزعم فى تلك الفترة حركة المقاومة لزيادة نفوذ الانجليز فى الوزارات والمصالح المصرية ، ورغم ذلك فقد تخلت المؤيد عن رياض خلال معركته مع الانجليز حول تعيين المستر سكوت مستشارا لنظارة الحقاينة ، ومنسروعه لاصلاح المحاكم الأهلية .

فقد أيدت المؤيد مشروع سكوت ووصفته بأنه « نافع لمصر ، ولكنه مضر بنفوذ فرنسا الأدبى » ، وظلت مصرّة على تأبىء مشروع سكوت ، حتى أنها تفاخرت فيما بعد بأنها « أول المعضدين لهذا المشروع ، وأننت على المستر سكوت لكونه وفق الى العمل بحاجة

البلاد ، ونشر لواء العدالة بالاكثار من عدد المحاكم الجزئية » ، ورغم علم المؤيد بأن رياض قد قدم استقالته نسجة تعيين المستر سكوت حيث أشارت الى أنه « بالرغم من أن رياض قد بنى استقالته على أسباب صحيحة الا أن هناك أسبابا أخرى دفعته الى الاستقالة وهي اطراد التدخل الأجنبي فى المصالح المصرية ، واندفاع تباريه » .

ولا يمكن تفسير هذا النفاض فى موقف المؤيد الا بأنها قد اضطرت الى مواجهة الاحتلال فى البداية « بنىء من الهدوء حتى لا يضطر الاحتلال لنعطيلها » ، كما أنها قد أدركت ضعف رياض ، وأنه لم يستقل الا بعد قبوله تعيين المستر سكوت اذ لم يكن له من التسجاعة ما يدفعه الى الاستقالة قبلها ، والى خلق أزمة ان لم نفذ فى ايقاف التدخل البريطانى ، فابها كانت تفيد فى ضرب مثال صالح للسلوك السياسى الوطنى ، وفى دفع قطره من السدم فى شرايين الحركة الوطنية .

ورغم ذلك فقد أعلنت المؤيد حزنها على استقالة رياض محملة الانجليز تبعة هذه الاستقالة .

ويلاحظ بشكل عام ان موقف المؤيد من الاحتلال خلال العرة التى سبقت وفاة توفيق وتولى ابنه عباس قد اتسم بالاعتدال والتفاؤل الشديد بقرب جلاء الانجليز ثقة منها فى وعود انجلترا ، كما حاولت حث الحديو توفيق على أن يطلب من الانجليز الجلاء عن مصر لأن الباعث الأصلي لهذا الاحتلال قد انتهى .

ومن ناحية أخرى حاولت دحض حجة الاحتلال بأن بقاءه لازم لمأييد سلطة الحديو مؤكدة أن توفيق قادر على أن يدير أحوال بلاده بيده ، وأن الإصلاحات التى نتجت عن وجود الاحتلال فى مصر لتعادل عند المصرى مايفقده من مجد الاستقلال الدولى .

كما عملت على التشكيك فى جدوى الإصلاحات التى قام بها

الاحتلال وأهميتها وأكدت ان مصر قد أصبحت غنية عن جيس احتلال أجبى ، وجل ما تحتاج اليه مصر الآن هو النصائح التي يقدمها المستشارون الانجليز بلا أدنى حاجة الى بقاء عمدا الحينس .

ولجأت المؤيد الى النقل عن الصحف الفرنسية المعادية للحدث البريطاني في مصر خاصة ما يؤيد موقفها من الاحتلال ، وضروره جلانته .

كما حثت الدولة العلية والدول الأوروبية على الوقوف في وجه أطماع إنجلترا في مصر حيث أن : إنجلترا لو حليت وسأنا لما خطر ببالها ان سجلي عن هذا القطر لان احتلالها له معبد لمصلحتها في أفريقيا وآسيا .

ورغم تكرار المؤيد الدائم لوعود إنجلترا بالجللاء عن مصر ، ونقلها لتصريحات الساسه الانجليز التي تؤكد ذلك الا انها في بعض الأحيان كانت تعلن شكوكها في تنفيذ إنجلترا لوعودها حب نقول : ان الخطوات البطيئة التي يسير بها الانجليز في طريق اصلاح مصر ، وان كانت لانذهب بالأمل ، ونحملنا على اعمقاد الحلف بالوعد الا أنها عنوان الريبة والسك خصوصا عندما نذكر أن كثيرا من المصريين الاكفاء لم يسلم لهم من الوظائف ما هم أهل له وكفاء للقيام به ، وعليه فأعمال المحتلين لاتصلح برهانا كافيا على دعواهم أنهم يعملون للجللاء بل ربما يأخذهم الكنبرون على أنبسم يقصدون اعدادها لدوام الاحتلال بالرغم من تصريحات اللورد سالسبري الأخيرة ، وتكرار وعوده وعهوده .

وأخذت المؤيد في أواخر عام ١٨٩١ تبشر بفوز حزب الاحرار البريطاني باعتبار أن هذا الحزب سوف يقوم بحل المسألة المصرية ، وحلاء الانجليز عن مصر .

كما أبرزت المؤيد أخبار الأمله التي يوجهها النواب الاحرار
فى البرلمان الانجليزى عن موعد جلاء الانجليز عن مصر أمثال شارل
ديلك ولا بوشير .

الصراع بين الحديو عباس ولورد كرومر :

توفى الحديو نوفيقي فى يناير ١٨٩٢ ، وقد أبرزت المؤيد
تعليقات الصحف الأوربية على وفاة الحديو حيث أجمعت على أن وفاة
الحديو توفيق جاءت فرصة لانجلترا لزيادة نفوذها فى مصر ، وردت
المؤيد على ذلك بمطالبة الدول الأوربية بالتدخل لوضع حد لمطامع
انجلترا فى مصر ، كما طالبت رجال الاحتلال بعدم السعى لتأييد
نفوذهم بأكتر مما هو عليه الآن ، وبأن لا يطمعوا فى سلطة يتولونها،
أو عمل يستأثرون به لمصلحتهم الخصوصية بدعوى الاصلاح .

ويعنبر جلوس عباس على الأريكة الحديوية بداية مرحلة ذات
شأن فى تاريخ الحركة الوطنية كان لها آثارها المهمة على موقف
المؤيد من الاحتلال البريطانى ، حيث بدأت فى اتخاذ مواقف أكثر
حدة من الاحتلال ، وربما يرجع الفضل فى ذلك لعباس نفسه
الذى عمل على تشجيع الحركة الوطنية بهدف استخدامها ضد
الاحتلال ، كما لجأ الى دعم جريدة المؤيد لسان الحركة الوطنية فى
ذلك الوقت .

أزمة الفرمان :

وقد انحازت المؤيد خلال أزمة الفرمان لعباس مطالبة السلطان
العثمانى بتسليم مقاليد الحديوية لعباس بدون ابطاء حتى لا يؤدى
ذلك لتدخل الدسائس الأجنبية فى سبر المسألة المصرية .

لكن السلطان العثماني أصدر فرمان تولية عباس محمدا حدود مصر طبقا للفرمان الصادر الى محمد علي في يونيو ١٨٤١ منزعجا منها شبه جزيرة سيناء ، فعارضت انجلترا في تلاوة فرمان حتى يصدر السلطان أمرا باسناد ادارة شبه جزيرة سيناء الى مصر ، واضطر السلطان الى الخضوع لضغط بريطانيا •

وقد أبرزت المؤيد خبر منع الانجليز قراءه فرمان ، واستنكرت أن تكون قراءة فرمان منوقفه على أوامر الانجليز •

وقالت المؤيد مخاطبة الاحتلال : ان حسبنم انكم بابعاد الكسر من أبناء الوطن عن ادارة مهام البلاد ، واستخدام الأجانب بدلا منهم تخمدون الوطنية في القلوب ، فقد أوشكت الأيام أن تخلف منكم ذلك الظن ، فالمصريون كانوا قبل احتلالكم منغولين بعزة الولاية والامارة عن الشئون العمومية ، أما الآن فقد اجتمعت طبقات الأمة السفلى والوسطى بطبقات رجالها العليا بحكم الجامعة في المصيبة بعد أن كانت كل طبقة من تلك الطبقات منفصلة عن الأخرى ، فأى مدينة أو قرية لاتعمر مجالس أهلها الآن الا بالنسكوى من سوء الحال •

ان اشتغال الأجنبي باضعاف ببيان الحكومة ستنهج رغما عن أنف الأعداء تحصننا بأنفسنا من المكائد والاحتياال ، وتذرنا بسلاح الوطنية الذى لايفل •

كما قامت المؤيد خلال عام ١٨٩٢ بطرح قضية الجلاء مستغلة في ذلك فوز حزب الاحرار البريطانى في الانتخابات وتشكبله للحكومة والذى يعتبره تبجنور « من أهم أسباب نشأة الحركة الوطنية في مصر » !

الآزمة الوزارية :

فى بداية عام ١٨٩٣ قام الحديو عباس حلمى بمحاولة لائىات وجوده كقوة مستقلة عن سلطة الاحتلال وذلك بممارسة بعض اختصاصاته القانونية ، والتقرب من الحركة الوطنية المصرية ، حيث أقال مصطفى فهمى الذى كان المصريون يعتبرونه انجليزيا وليس مصرية ، وتعين حسين فخرى - الذى عرف بمقاومته لمشروعات الانجليز للسيطرة على وزارة الحقانية عام ١٨٩٠ - رئيسا للوزراء .

لكن كرومر اعترض على هذا التعيين وأرسل برقية الى وزير الخارجية البريطانية يبلغه فيها بأن النظارة الجديدة سكلت دون رأيه ، وفى الوقت نفسه أصدر كرومر أوامره للموظفين البريطانيين بعدم الاعتراف بالوزراء الجدد .

وقد جاء رد اللورد سالسبورى مؤيدا للورد كرومر ، حيث عارض فى تعيين فخرى باشا لأن حكومة جلالة الملكة تنتظر أن يؤخذ رأيها فى المسائل الهامة مثل تغيير الوزراء .

لكن الحديو رد على ذلك بأنه يرى أن تنازله عن العرش أهون عليه من إعادة مصطفى فهمى للوزارة .

ولكن بعد عدة مفاوضات تم التوصل الى حل وسط هو استقالة حسين فخرى وتعين رياض رئيسا للوزراء ، وأن يقدم الحديو بلاغا رسميا - وضع كرومر صبغته - يبدى فيه رغبته فى توجيه العناية للبحث عن أفضل العلاقات الودية مع الحكومة البريطانية ، وأن يتبع فى المستقبل نصائحها فى المسائل الهامة ، وبذلك انتهت هذه الآزمة التى تعتبر « بداية صراع حاد بين الحديو عباس واللورد كرومر » .

وقد انضح موقف جريدة المؤيد منذ بداية الآزمة فى انجازها

للخديو عباس حيب اعتبرت الوزاره الجديدة باكورة الأعمال الخطيرة
التشان فى عصر عباس ، ومبدأ لتاريخ حكم جديد .

وأوضحت المؤيد أن الهدف من تشكيل هذه الوزارة هو الوقوف
ضد سيطرة المحلين على السطارات المصرية واستئثارهم بالفوذ
والسلطة .

كما استخدمت المؤيد الأساليب الدعائية بتكرار الفكرة أكثر
من مرة خاصة فى تأكيدها على حق الخديو فى اختيار النظار ، وأنه
قد أقال وزارة مصطفى فهمى وعين وزارة حسين فخرى ببطلق
اراده ، واستقلال رأيه لأنه صاحب الحق الشرعى ، والحاكم النائب
عن جلالة السلطان المعظم بلا خلاف ولا سببه نزاع .

وأنه اذا كان الخديو السابق نوقى فعود المحتلين على
استئثارهم فى مثل هذه الأحوال فأنهم لسوا أصحاب حق
فى ذلك .

كما أبرزت رفض عباس لاعراضات كرومر على تشكيل الوزارة
مؤكدة أن الخديو تمسك بحقه الذى يعضده كل شرع ، وتؤكد كل
الفرمانات ، وفى الوقت نفسه انتقلت المؤيد من موقف الدفاع عن
الخديو عباس الى الهجوم على الاحتلال البريطانى الذى جاء الى البلاد
بحجة تأييد سلطة الخديو وهو يحاول الآن سلب هذه السلطة .

وطالبت المؤيد بلسان الرأى العام المصرى الخديو عباس
باستدعاء جميع فناصل الدول رسميا لطرح هذه الحادثة عليهم ،
وأن يطلب منهم عرضها على دولهم فقد آن أن تحل المسألة المصرية
بأيدي الدول الأربعة جمعاء لا بيننا وبين الانجليز وجها لوجه حتى
لاغلب القوة الحق .

وعادت المؤيد مرة أخرى الى تكرار تأكيد رفض الخديو لاعنداء

انجلترا على حقوقه المقدسة ، ورفضه لاقتراح بريطانيا بمسورة المعتمد الانجليزى كلما يطرأ تغيير وزارى ، وقد أو قبل أن الحديو قد قبل المعهد باستنبارة المعتمد البريطانى يدل على أن المؤيد قد حاولت أن تخلق من عباس بطلا . ابراز نمسكه بحقوقه .

كما تصدت المؤيد لهجوم الجرائد الانجليزية على الحد حيث قالت : لتعلم الجرائد الانجليزية أنه لا يعد المطالبة با الا الظالم الذى يريد أن يختلس الحقوق ، فالجناب الحديو عن الصراط المستقيم ، ولم ينتهك حرمة اللورد كرومر الذى مرارا حرمة الحكومة المصرية ، وكان التهديد والوعيد فى كنيرة من أمضى أسلحه ، حتى أصبحت الحكومة المحلية الأعين ، وضحكة فى الأفواه ، ونحن نأمل أن يعتبر رجال هذه الحادثة درساً يعلمهم الوقوف عند حدودهم ، واحترام المصرية .

وقد كان للحملة التى شنتها جريدة المؤيد خلال الأزمة على الاحتلال البريطانى تأثير كبير حيث يعترف كرومر بأنه قد مظاهرات غاضبة مصحوبة ببعض العنف ، وقد هاجمت جريدة المقطم الموالية للاحتلال .

وقد لجأ كرومر الى تبريره المعتاد كلما حدثت أزمة حيث قال : انه كان يعتقد قرب حدوث ثورة فى مصر عقم الوزارية ، لأن التعصب الدينى ناشر ألويته عليها فردت الم ذلك بأنه لم يكن هناك أدنى خوف على الأمن العام مط الخصوص فى مدن الاقاليم التى كانت آمنة مطمئة يتمتع فيها الطوائف بصفاء العيش ونعيم البال ، ولم يخطر على بال طائفة أو أهل مذهب مايريب الآخر قولاً وفعلاً مما تشتم منه التعصب الدينى .

وقد تزايدت حملة المؤيد ضد الاحتلال الانجليزى عقب الأزمة
الوزارية مؤكدة أننا أهل لتحقيق كلمة مصر للبصريين ، معارضة
زيادة جيش الاحتلال فى مصر لأنه اعتداء على استقلال مصر ،
وأن المصريين يجهرون لمحكمة أوروبا العادلة بأصوات عدم الرضى
عن دوام الحالة الحاضرة .

وأكدت المؤيد على دور أوروبا فى حل المسألة المصرية حيث ان
انجلترا سوف تبقى فى مصر مادامت لاتجد معارضة من الدول
الأوربية ، وعلى الخصوص دولة فرنسا ، أو مادامت هذه الدول
لا تتعاهد على تشكيل مؤتمر للنظر فى مسألة احتلال انجلترا لوادى
النيل وتحديد موعد جلائها عنه .

وهذا يبين الأسلوب الذى اعتمدت عليه الحركة الوطنية فى
كفاحها ضد الاحتلال الانجليزى فى هذه الفترة وهو الاستعانة بدول
أوروبا ، واستغلال التنافس الاسنعمارى بين فرنسا وانجلترا لتحقيق
هدفها فى جلاء الانجليز عن مصر .

ونتيجة لمطالبة المؤيد المستمرة بجلاء الانجليز عن مصر ،
استخدم الانجليزية جريدة المقطم التى هاجمت المؤيد بعنف خلال
نلك الفترة على أساس أن طلب الجلاء سابق لأوانه لأن المسألة بيد
أوروبا وليست بيد المؤيد .

من ناحية أخرى ردت المؤيد على هجوم المقطم الذى « لا يهمه
الجلاء ولا الاحتلال فهو يشتغل لجمع الدراهم بأى طريقة » ، فالمقطم
« ينكر على المصريين حق النظر والاهتمام بأمر احتلال الانجليز لبلادهم
ومع كون هذا القول مما لا ينبغى الرد عليه لأن حق كل أمة فى
الاهتمام بمن يكون حاكما عليها من الأمور المسلمة التى لاتحتاج
فى نظر كل أصحاب المدارك الى برهان ، لكن لأبأس من الاتيان
ببعض الأوجه الداحضة لذلك الزعم حتى لا ينطلى كلام المقطم على
صغار الاحلام .

وطالبت المؤيد المصريين بأن يهتموا بأمر الاحتلال والجلاء لأن
«اشتغال كل فرد من الأمة بأمر بلاده يرقى نلك الأمة ، ويتت فيها
روح حب الوطن ، ولا يعتز شأن الوطن الا برسوخ ملكة حب أبنائه
له ، فمنع المقطم لنا من الاهتمام بأمر نفوسنا دسياسة يراد بها
استسلامنا الى طليعة الحمول والذل وحجة المقطم الثانية هى أن الأمة
أجمعت على استحسان الاحتلال ، وقد استنتجت المقطم هذا الحكم
من مقدمة معناها أن الحق فى طلب الجلاء لجلالة السلطان الاعظم
وجناب الخديو المعظم ، وانهما لم يطلبوا الجلاء فسكوتهما يعد اجماعاً
على الرضا بالاحتلال .

أبلغ حب المغالطة ، والتعصب للرأى من المقطم الى هذه الدرجة
التي صارت فيها الأمة حاكم الامة فقط ، فبماذا اذا نسمى أهالى مصر
والشام وبلاد العرب والبلاد الاسلامية ؟ هل نسمى أهلها أنعاما
يهنس عليهم صاحب المقطم بعصاه ، فليعلم فلاسفة هذا العصر ان
الأمة غير الخليفة والأمير ، وأن هذه الأمة ننكر على الانجليز احتلالهم
مصر .

وقالت المؤيد : ان النداء بطلب الجلاء والشكوى من ايذاء المقطم
قضيئتان يعرضهما المصريون كل أن على رؤوس الاسهاد وأمام محكمة
الاصاف العامة .

كما انتهزت المؤيد فرصة رفض مجلس شورى القوانين
بالاجماع الموافقة على مصاريق جيش الاحتلال فأبرزت هذا الخبر
مؤكد أن هذا الرفض يعتبر اقامة حجة صريحة من الأمة على الاحتلال ،
وأنه يعد أعظم عمل سياسى من المصريين ضد الاحتلال الانجليزى ،
ويبرهن بصراحة على غنى البلاد عن الاحتلال الأجنبى .

وفى الوقت نفسه أشارت المؤيد الى أنه يوجد فى الجيش
المصرى ٧٧ ضابطا انجليزيا بمرتب ٤٩ ألف جنيه و ٤٣ صف ضابط
بمرتب ٧٥٠٠ جنيه .

كما أكدت المؤيد أن أعضاء مجلس شورى القوانين يفتخرون بعملهم الوطنى الجليل كلما رأوا من الجرائد الانجليزية كلمة طعن أو تجريح لأنها كلمات ثناء تعرب عن كمال استقلال آراء المصريين ، وتبايهم فى الدفاع عن حقوقهم التى يريد غيرهم التهامها بلا حق ، وأعظم فضل لمجلس شورى القوانين أنه قد اتخذ قراره باجماع الآراء برهانا على أن صوت الأمة بأسرها واحد لا ينقسم ولا تعتوره سائبة الاختلاف فالرفض الاجماعى للاحتلال عمل جليل وشديد الأثر على نفوس الانجليز .

أزمة الحدود :

فى بداية عام ١٨٩٤ حدثت أزمة أخرى بين الحديو عباس وسلطات الاحتلال وتتلخص هذه الأزمة فى أن عباس الذى بدأ محاولاته للسيطرة على الجيش عن طريق اظهار الاهتمام بأمره قد سافر الى حدود مصر الجنوبية لنفقد أحوال الجيش المصرى ظاهريا ، وفعليا لبدء ملاحظات على الجيش اذا وجدها .

وقد انتقد عباس نظام الجيش فى وادى حلفا وعبر عن عدم رضاه عن تدريبيه ، فاعتبر كنشتر سردار الجيش المصرى وقنشد أن انتقادات الحديو اهانة موجهة اليه شخصيا ، فقدم استقالته وأرسل برقية الى اللورد كرومر الذى كان ينتظر الفرصة لتأديب عباس ، وكان مقتنعا بأن عباس لايسنحق فقط العقاب ولكنه أيضا لمصلحة أوروبا ولمصلحة مصر يجب أن يعاقب بقوة .

ولذلك قام اللورد كرومر بإرسال برقية الى اللورد روزبرى الذى أرسل الى كرومر يطلب أن يصدر الحديو أمرا عسكريا يبنى فيه على الصباط الانجليز والجيش ، وفى حالة الرفض ينظر فى وضع الجيش المصرى رأسا تحت سلطة الحكومة البريطانية ، كما هدد كرومر بخلع الحديو عن عرسه اذا لم يعتذر ويسحب انتقاداته ، لذلك أسرع

رياض الى الفيوم لمقابلة الحديو لاقناعه بضرورة الموافقه على مطالب الانجليز ، فاضطر الحديو ازاء هذا الخطر الى التسليم وارسال برفقه الى السردار'يمتدح فيها نظام الجيش وضباطه من مصريين وانجليز ، كما نم عزل ماهر باشا وتعيينه محافظا للقنال ، وكان من نتيجة هذه الحادثة اسقالة'وزارة رياض ، فقد أحس الحديو بأن النظارة لم تفقه معه ، وأنه كان فى الامكان الخروج من المأزق بشرف لو أن النظارة كانت الى جانبه .

وقد تنبأت المؤيد بهذه الأزمة قبل حدوثها حيث تساءلت : هل قدر علينا أن نحضر تمثيل الرواية المضحكة التى ملئت فى مثل هذا الوقت من السنة الماضية لفائدة انجلترا وخسارة مصر بعد أن صححت ونقحت وزيد عليها ما يجعلها أجذب لالتفات المتفرجين ، وأدعى لاندعاشهم واستغرابهم ، اننا نستطيع أن نعرف ذلك من تلاوة الجرائد الانجليزية المشهورة كجريدة الديلى نيوز ، والنايمس ، فتلاوة هاتين الجريدتين تثبت فينا الاعتقاد بقرب حدوث أزمة انجليزية مصرية .

ولكن رغم تنبؤ المؤيد بالأزمة قبل حدوثها ب ١٤ يوما الا أنه عندما وقعت بالفعل قد تأخرت فى نشر أنبائها ولم تشر اليها الا بعد حدوثها بستة أيام حيث أشارت الى أن بعض الجرائد قد تناولت مسألة جرت فى الحدود أوجبت المخابرة بين الحكومة المصرية وجناب قنصل انجلترا ، وقد كثر القيل والقال بما أبهم الحقبقة التى لاتكشف خالصة لوجهها الا بعد عودة الجناب الحديو . وظلت مصر على عدم نشر أنباء الأزمة بحجة تجنب الخوض فى هذه المسألة حتى تتبين جليتها ، فان الاحسن فى أمثالها اجتناب الحدس والتخمين .

وبذلك نستطيع القول ان المؤيد قد قصرت فى تغطية الحدث من الناحية الاخبارية رغم صلتها القوية برياض الذى كان يرأس الوزارة فى ذلك الوقت .

ولم تعلق المؤيد على الحادثة الا بعد نسعة أيام من حدوثها حيث قالت انه لا أصل لهذه الحادثة غير كون الجناب العالى لاحظ ملاحظة طفيفه على فرفة من جيسه ، وهو الأمير الذى عرفه العالم بأسره رجل عرفان وحكمة وحزم وعدل واعتدال فى جميع حركاته وأقواله وأفعاله ، ولا يزيد عن هذه الصفات شيئا غير كونه لا يحابى بمصلحه بلاده ويرى أن ذمته محملة بواجبات عظيمة وضميره الطاهر الحر يطالبه بأدائها وآمال هذه الأمة قد أهدقت به .

وأن الحديو عند استعراضه لجينس الحدود أظهر عظيم امتنانه من جميع الأورط ، ولكنه مع ذلك رأى ملاحظات عسكرية فى الأورطة البايه ، فنبه عليها سعادة السردار بعد ما أظهر امتنانه من الجيش ، وامندح كفاءه ، الا أن السردار كبر عليه الأمر ، وقلب هذه المسألة النى لا تخرج عن كونها حقا صراحا الى شكل سياسى غريب وصل ذويه الى خارجية انجلترا .

وفد ابجهت المؤيد الى القليل من أهمية الحدث وأن كنسنر « لم يقتصر فى بلاغاته الى اللورد كرومر على حقيقه الواقع او أن اللورد كرومر ألبس البلاغات التى وودت له توبا أوسع من ثوبها ، أو أن نظارة الخارجية فى لوندرة جعلت الأمر البسيط مركبا ، وأعطت الموضوع أهمية أكثر من اللازم ، لكن المؤيد أيضا أكدت على حق الحديو فى ابداء هذه الانتقادات ، حيث أنه القائد العام للجينس ، وله الحق المطلق بلا ريب أن يبدى ما يراه من الملحوظات . كما هاجمت كنسنر الذى أعتبر نفسه مختصا بالجينس المصرى أكثر من الحديو ، وأظهر تأففه من أنه قد لاحظ شيئا أو نبه على موضع انعقاد ، وحملته الغيرة والحرص على شرف الجيس المصرى أن يستقيل من وظيفته ، ولا شك أن هذا الفعل غريب حيث لم يكن ثمت موجب لهذا الاعمال الذى ظهر به السردار . كما هاجم المؤيد الجرائد الانجليزية النى اشملت على ما لم يكن يخطر على البال من غلو فى

السفاهة ومبالغة في الوفاة حيث وصف الخديو بكل ما أمكنها أن تصفه به ، وأن اعتداء الجرائد الانجليزية على الخديو يزيد في جفاء الأمة المصرية وبغضها للانجليز .

« كما هاجمت طلب انجلترا عزل ماهر باشا حيب ان ذلك من باب الاعتساف وعدم احترام مقام أمير البلاد ، وإذا كان هذا الطلب غريباً في حد ذاته فالأغرب منه نعت نشر الاساعات بما يهمهم منه أن انجلترا قد ملت من معالجة الخديو عباس ، وأنها تدخر أحواء البرنس محمد على لوقت الحاجة . لكن المؤيد لم نشر على الاطلاق الى تهديد كرومر بخلع عباس عن العرش .

ثم اتجهت المؤيد بعد ذلك الى المطالبة بالجلء حيب أنه كلما طال الزمن على الاحلال الانجليزى فى مصر استند بالمصريين برفيهم للجلء ، وكثر تساؤلهم عن يومه لأنه ذلك اليوم الموعود به من أمة لها من عظيم الشأن فى العالم ما يجعل الأمل فيها عظيما ، والتمسك بوعودها وعهودها أعظم ، وعليه فالرأى العام المصرى ينقدم للورد روزبرى مطالبا بأن يعمل لاجلاء الجنود الانجليزية عن وادى النيل ، فتحن نسال اللورد روزبرى وهو اليوم رئيس الحكومة الجلاء عن مصر لأن فى كنفه الآن شرف انجلترا ، وهو يعلم أن أول شرط للمحافظة على الشرف وصيانة المجد انجاز الوعد والوفاء بالعهد ، وانجلترا قد وعدت وتعهدت أن تحلى عساكرها عن وادى النيل عندما تستتب الحالة فيه ، فنحن لذلك نسأله ما هو مسئول عنه .

ولكن المؤيد فى خلال نفس الأسبوع الذى نشرت فيه نداءها السابق للورد روزبرى للجلء عن مصر لجأت الى التنكيك فى وفاء انجلترا بوعودها حيث ان انجلترا تعلم حق العلم أنها احتلت مصر لتطفىء نار الثورة العربية ، وتؤيد سلطة الخديو الذى هو النائب عن جلالة الخليفة متعهدة بحفظ سيادته بالسلطة ، وفصلت السودان عن مصر وأهدت مصوع وما حوالها الى ايطاليا ، وأرجعت الكرة الآن

على الحديو مهددة له مزعزه أركان سلطانه على البلاد ، فلم يبق من أمل بعد هذا فى أن انجلترا تعمل طبق ما تعهدت ثم نخرج لأنه لو كان الأمر كذلك لغادرت القطر منذ أعوام ، ولما كانت نعف الآن أمام الحديو وحكومته والأمة المصرية موقف الحُصم للدود تنتهز الفرص للانعام من آمال يرجونها وآمال يبدونها وكلمة يقولونها .

ويلاحظ اضطراب معالجة المؤيد فى هذه الفرة لمسألة الجلاء حيب ببدى فى بعض الاحيان اعتمادها على الوعود الانجليزية بالجلاء . عن مصر ، ونقته فى الشرف البريطانى ، وفى أحيان أخرى تؤكده أن لا أمل فى ذلك حيث أن انجلترا تعمل لفرض سيطرتها على مصر .

المؤيد وجيش الاحتلال :

وفد شهد عام ١٨٩٤ أول هجوم مباشر للمؤيد على جيش الاحتلال فى ردها على جريدة الناييس الى أكدت أن الانجلين أسكوا جنودهم فى الروايا حتى لايراهم الا من يقصد أن يراهم ، وردت المؤيد على ذلك بعولها : لاندري ما هى الكيفية التى كانت نرغب الناييس فى أن يظهر بها صولة الجنود الانجليزية بعد واقعة النل الكبير ؟ فهل ترى أنه كان يحسن بها أن تعبىر القطر المصرى كله تلا كبيرا تظل فيه مشهورة بنادقها ومدافعها ؟ وهل كان من باب الانزواء فى زوايا الحمول والحفاء أن نذهب فرقة انجليزية بأبواقها وموسيقاها متشبهة السلاح الى ضواحي الجيزة لتشهد اقامة الحلة بالجلد والسياس على جماعة من الأهالى ضرب أحدهم بيده انجليزية قتل فلاحا بالرصاص حينما اعترضه فى نهجه على غيطه ، ولم يبلغ الانصاف بين رافعى راية الحرية حماة العدالة ، وبين المصريين المساكين أن يقال لأولئك دعوا هذه الكلمة بتلك القوة ، أو أن نذهب الأورطة بأسرها الى جهة المعطرية لنشهد القبض على كل من يعترى عليه من أهل البلد ، ومعافنه بمئات الزخم مجازاة لأهل البلدة على تعدد وقع من

مجهولين على أحد الانجليز ، ألم تكن الجنود الانجليزية فى كير من الظروف تلطف فى شوارع المدينة نردمة بعد أخرى مسهرة الاسلحة بقصد الارهاب كما حدث عقب الأزمة الوزارية فى يناير ١٨٩٣ .

كما تابعت أيضا مهاجمة جيش الاحلال حيث عرضت لحادثة قام فيها أحد العساكر الانجليز باطلاق الرصاص على عسكرى بوليس مصرى ولما عرضت هذه القضية على محكمة القضاة البريطنية بالاسكندرية أصدرت المحكمة حكمها ببراءة العسكرى الانجليزى .

وعلمت المؤيد على ذلك بأن هذا الحكم سيكون بمثابة قاعدة يعتبر العسكرى الانجليزى بمقتضاها أنه اذا قتل رجلا من رجال البوليس المصريين أثناء قيامه بوظيفته برئت ساحه ، ولبس هذه من الجرائم المحظورة .

وأن صدور الحكم ببراءة القاتل يفاصل من جميع المصريين بالآلم والحزن اذ يعرفون منه قيمة دمايتهم البريئة عند رجال الاحلال .

المحكمة المخصوصة :

استتبع حملة المؤيد على ممارسات جيش الاحلال فى مصر رفضها لانشاء المحكمة المخصوصة التى طلب لورد كرومر تشكيلها فى ٢٥ فبراير ١٨٩٥ لتحكم فيما يقع من الأهالى من اعتداءات على عساكر أو ضباط جيش الاحتلال .

كما هاجمت وزارة نوبار لموافقتها على انشاء المحكمة المخصوصة وأكدت أن هذه المحكمة من أقوى الأدلة على أن الاحلال صار خطرا على مصر كما أبرزت معارضة الحديو لانشاء هذه المحكمة وتهديد كرومر له بأنه سيكون مسئولا عن الأمن العام فيما يختص

بعساكر الاحتلال، اذا أبى التصديق على انشاء هذه المحكمة ، وقالت ان الاحتلال الذى جعل من أول مسوغاته تأييد سلطة الحديو قد أصبح الآن الخصم الأشد لسلطانه ، كما أكدت المؤيد أن رجال الاحتلال يريدون بذلك الانتقام من الحديو لكونه لم يصبح مهراجا فى الهند يطأى هامنه لكل كلمة يقولها وكيل الدولة المحتلة نافعة أو ضارة بالبلاد .

وقد شهد عام ١٨٩٥ تصاعد حملة المؤيد ضد الاحتلال البريطانى الى الحد الذى لوحث فيه بالتورة لأول مرة فقد خاطبت الانجليز قائلة أليس سلبكم حقوقنا فى المصالح واستثناكم بالنفوذ والحكم والأمر فيها ، واحتكاركم موارد خيرات البلاد ، وتضييق سبل المواصلات التجارية فى وجه المصريين ، وترك الأهالى تشن تحت نير ظلمكم واضطهادكم هو عين الطمع ، أليس سعيكم لاغتصاب القطر بأكمله غنيمة باردة لكم هو الطمع بذاته .^{١٠}

انكم أيها السادة ببقائكم الطويل فينا علمتمونا شيئا واحدا ينمو فينا على الدوام هو حب استقلالنا ، ونخشى أن نمو هذه الملكة فينا يجعلنا نزيد فى الحرص حتى لا نفتر بوعده ولا نخشى وعيده ، وحينئذ يكون مركزكم بيننا مبغضا الى النفوس أضعاف ما هو الآن ، وهو نتيجة لاتحبونها ولو كنتم قادرين على البقاء معها بقوتكم واقتداركم .

وعتبرت المؤيد كل من يطلب أن يبقى الاحتلال فى مصر يوما واحدا خائن لوطنه ، كما أشارت الى أنه على فرض أن وجود الاحتلال الانجليزى فى مصر كله خير وبركة على البلاد وأهلها ، وأنه لم يتدخل فى ادارة أمور الأهالى مباشرة ، ولم يتسلط على القضاء الأهلى ، ولم يعطل للمصريين تجارة ، فان بقاء الاحتلال فيها له تأثير على نفوس المصريين كتأثير قيامة القيم على المحجور عليه يفقد ذوقه طعم كل لذة

ويجعل النعيم فى نظره بؤسا وشقاء ، وما كان لأبناء بريطانيا العظمى أن يرضوا ببقاء أبناء النيل نحت حجرهم يتألمون بلدة احتلالهم ويشفون بنعيم سلطانهم عليهم .

وقالت المؤيد : انه كلما طال الاحتلال تفهقرت مصر فى معدات الاستقلال ، وفقدت شيئا فشيئا نواها الحسية والمعنوية اذ يعل عدد الاكفاء للوظائف وتموت عواطفهم بشدة يتسلط عليهم من قوى المحتلين المتصافرة على التغلب فى كل مصلحة ، وباطراد خطة الزحف على المصالح يوما بعد آخر حتى ضاقت دوائرها ، وانحصرت السلطة فى أيديهم ، وكل من أراد أن يعمل بارادة واستقلال قامت عليه الغارة الشعواء وحاربتة الفتن والدمسائس حتى يسقط أو تسقط ارادته ويصبح كالآلة الصماء .

ويمكن تفسير تصاعد حملة المؤيد على الاحتلال البريطانى خلال عام ١٨٩٥ بأن هذا العام قد شهد محاولات المديو ومصطفى كامل لنوحيد القوى الوطنية فى شكل جمعية سرية لمحاربة الانجليز كما أوضحنا فى الفصل الثانى ، وقد اتخذ هذا التحالف الذى ضم مصطفى كامل وأحمد لطفى السيد جريدة المؤيد لسانا له .

ورغم ذلك فقد نفذ المؤيد ماردته الجرائد الاجنبية عن تكوين حرب جديد فى مصر مبسوطة المطالبة بالجلء ، حيث لامعنى لوجود حزب كهذا اذا كانت مصر بأسرها تطالب بالجلء بجهيز الصوت ولا ننظر غير يومه الموعود .

وقد كشفت المؤيد عن السياسة التى تبناها هذا التحالف فى كفاحه ضد الاحتلال البريطانى حيث قالت : ان مظاهرات الفرنسيين والانجليز فى المسألة المصرية منذ بضعة أشهر صارت الى النزاع اسببه منها بالجدال وهو ما يجب أن تقر به أعين المصريين الذين

لا يخافون على بلادهم الا من عاقبه اغضه أوروبا عن احتلال الاجنبى
فيها حيث فى هذا الاغضاء موتها كما فى اليقظة حياتها .

والرأى العام فى مصر عالم حق العلم بأن كلا من فرنسا
وانجلترا انما تسعى لمصلحة نفسها قبل كل شىء ، ولكن يمكن لكل
منصف أن يحكم على مستقبل مصر مع الاحتلال ان عضت أوروبا عنها
الطرف ، وأن الدأب على الاستئثار بالسلطة والنفوذ فى مصر من
رجال الاحتلال هو الذى يزيده فى تيقظ الدول المناظرة للانجليز فى
السرى ، وما دام هذا التناظر فالتسالة المصرية حية قائمة فى الوجود ،
وهذا ما يجعلنا نحكم بأن مصر لا بد وأن ندرك استقلالها من نفس
الطريق الذى يسرى المتسلطون عليها لحرمانها منه .

كما أبرزت المؤيد خبرا عن قيام مجموعه من المصريين برفع
عريضة شكوى من الاحتلال الى مجلس نواب فرنسا ، وعلفت على
ذلك بأنه كان « من الواجب على هؤلاء أن لا يقتصررا على الشكوى
الى مجلس نواب فرنسا ، بل يعمموها على كل المجالس النيابية فى
الدول الأوروبية وحكوماتها وأن يبدأوا بانجلترا فى مقدمة الجميع لأننا
نعنفد أن الحكومة الانجليزية لا تستطيع أن تخالف تفاليدها الموروثة
ونصادر مفتضيات شرفها اذا وقفت على الحقائق الجارية فى مصر ،
وما تنتجه سياسة العنف من نفور المصريين وجفائهم للانجليز يوما
بعد آخر .

كما بدأت المؤيد ننشر خطب ومقالات مصطفى كامل الذى
أكد بدوره خطة تحالف القوى الوطنية فى الاعتماد على فرنسا خاصة
والدول الأوروبية عامة لتخليص مصر من الاحتلال الانجليزى حيث
أشار الى أنه ليست الجرائد الفرنسية وحدها هى التى نطالب اليوم
بالجلاء عن وادى النيل ولكن الجرائد الألمانية صارت أنسد لهجة وأعظم
غبرة منها ، واذا دام الحال على هذا المنوال وظلت خطة الدول الثلاث

بلا تغير نجت مصر من مخالب الأسد الذى يحاول افتراسها وبحققت
أمانى محبى مصر والمنصفين فى قولهم مصر للمصريين .

كما نسرت المؤيد ترجمة المقال الذى كتبه مصطفى كامل باللغة
الفرنسية بعنوان « أخطار الاحلال » ووزعه فى شكل كراسة على
جميع رجال السياسة والصحف الشهيرة فى أوروبا وقالت المؤيد
أنها تنشر ترجمة هذا المقال ليعلم المصريون ماذا يعمل وطنيهم فى
أوروبا حتى يكون جزاءه من الدخلاء والخوارج - تقصده أصحاب
المقطم - النهافت عليه بالمطاعن والسباب .

وكان ذلك ردا على سخرية المقطم من مصطفى كامل ووصفها له
بأنه الفنى المروى ، والمأجور المغرور ، ويأذل البلاد التى يقوم أمثال
مصطفى كامل فيها مقام الذائد عن حقوقها والمطالب باستقلالها .

وأكد مصطفى كامل فى رسالة أخرى نشرتها المؤيد صحة
تحليلنا للخطة التى بنهاها التحالف فى كفاحه ضد الانجليز كما بين
أن الوطنيين حتى ذلك الوقت كانوا لا يزالون يعلقون أملا كبيرا على
وعود انجلترا بالجلاء حيث أكد مصطفى كامل أن عقلاء الانجليز
شعروا بخطر احتلال مصر على دولتهم ، ولا تنقصهم غير معرفة
احساسات الأمة المصرية ، وحقيقة آلامها وآمالها وحقائق الأمور حتى
يقيموا القيامة على حكومتهم ويسألوها الجلاء عن وادى النيل .

فأجل عمل يأتبه المصريون اليوم هو نشر الحقائق فى أوروبا
بأكبر اللغات انتشارا وخصوصا باللغة الانجليزية والفرنسية حتى
يتيسر لنا خدمة الوطن العزيز .

لكن مصطفى كامل قد هدد الانجليز بالنورة ضدهم خلال
عام ١٨٩٥ ، وقد نشرت المؤيد ذلك حيث حاول استتارة منساع
المسلمين الدينية ضد الانجليز الذين يحرضون الأرمن ضد تركيا ،

ويوجدون لخليفة المسلمين كل أنواع الصعوبات والمشاكل غير مقدرين لنتائج أعمالهم ، فماذا يبتغون ؟ أحرابا دينية ؟ فليعلنوها لنا حتى تسيل دماؤهم ودماؤنا لأننا نفضل رؤية الموت الأحمر دون رؤية تقويض أركان الخلافة ، وليس بالغريب اذا كان مسلمو الأرض جميعا منهيجين ضد انجلترا ساخطين عليها ، فاننا لسنا متعصبين ، ولا كارهين لأوروبا ، اننا نقدر فوائد المدنية حق قدرها ، ونريد أن نستفيد منها ، ولكن لا يستطيع أحد أن ينكر علينا أن انجلترا تدعونا للهيجان كل يوم ، والى الخروج عن دائرة الهدوء والسكينة الى الحدة حتى احتجنا الى كموز من الصبر والجلد كيلا نظهرنا بمظهر العدوان ، الا أن سياسة انجلترا لخطرة عليها ، ومن الصعب تصور أنها لا ترى ذاك الخطر ، فهل جهلوا أن فى استطاعة السلطان عبد الحميد أن يقسم كل المسلمين على بريطانيا فى مستعمراتها نفسها •

لكن ذلك لا يعنى نخل مصطفى كامل عن الخطة التى تبناها نحالف القوى الوطنية فى تلك الفترة ، بل ظل مصطفى كامل يعلن رفضه لأسلوب الثورة واقتناعه بأسلوب الكفاح السلمى حتى وفاته - كما أوضحنا فى الفصل الثالث - كما أن تهديد مصطفى كامل بالثورة لم يأت كنتيجة لاحتلال الانجليز مصر ، بل جاء نتيجة لتهديدهم للدولة العلية •

كما ربط مصطفى كامل بين محاولات انجلترا اثاره الاضطرابات على السلطان العثمانى وبين المسألة المصرية فما دامت مسألة مصر قائمة وما دام الباب العالى لا يتنازل لانجلترا عن حقوقه على وادى النيل تدوم القلاقل وتكدر مسألة الأرمن صفو السلام ، وليس القصد من كل الدسائس البريطانية ، والطرق الممقوتة التى استعملها المهيجون الانجليز والخطة التى اتبعتها الجرائد الانجليزية الا اضطهاد جلالة السلطان واکراهه على الاعتراف رسميا باحتلال مصر ، ومن المستحيل أن تنجح بريطانيا فى ذلك لأن

السلطان عبد الحميد ينكر على نفسه صفته أميرا للمؤمنين اذا اعترف لانجلترا بالبقاء فى مصر لأن مصر هى مركز الاسلام ، وما اعطاء مصر لانجلترا الا اعطاء السلطة الدينية والدنيوية الى الملكة فيكتوريا ، وبذلك لا يكون الساطان خليفة للمسلمين ويمضى بيده على قرار ضياع حقوقه .

وذلك يكشف عن أحد الأساليب المهمة التى تبناها تحالف القوى الوطنية وهو التمسك بسيادة الدولة العثمانية على مصر كإحدى أهم الحجج على عدم شرعية الاحتلال البريطانى على مصر من ناحية ، ومن ناحية أخرى إثارة الدولة العثمانية لمطالبة انجلترا بالجلء عن مصر .

نجلزة الادارة المصرية :

رقد قامت المؤيد خلال عام ١٨٩٥ بحملة صحفية مهمه ضد تزايد الموظفين الانجليز فى الوزارات والمصالح المصرية ، أو محاولة الانجليز نجلزة الادارة المصرية وقد بدأت هذه الحملة فى يونيو ١٨٩٥ متهمه وزارة نوبار التى لقبت بوزارة الصلح والاتفاق بنضيم حقوق مصر ، والتساهل واللين مع الاحتلال ، والتى قام الاحتلال فى عهدها « بفتوحات كبيرة فى الادارة المصرية مثل تعيين مستشار للداخلية أصبح القابض على كل شئ فيها حتى جعل وظيفة الناظر والوكيل كالأصفار على يسار الأرقام ، ومثل تعيين المفتشين الانجليز الذين وضعوا أيديهم على نواحي المديرية فى الأقاليم .

وأكدت المؤيد أن الخطر الذى ليس بعده خطر هو احتلال دولة أجنبية تريد السيادة والاستيلاء على الأمة التى احتلت بلادها لأن هذا الاحتلال من الأمراض المعضلة التى ان دامت قضت على

حياة البلاد ، وهذا الداء هو الذى بليت به بلادنا المصرية منذ ١٣ سنة ، وشر أعراضه الظاهرة على الأمة الآن هو اعدام عوامل الترشيح والاهلية من رجال الأمة شيئا فشيئا لأن الانجليز الطامعين فى الاستيلاء عليها يعملون كل ما فى وسعهم لقتل كل عاطفة استقلال فى الموظفين المصريين ، وأنهم ما داموا قابضين على الوظائف التنفيذية ذات الأمر والنهى ، ظل المصريون بين أيديهم كآلات صماء يديرونها كيف شاءوا •

كما أطلقت المؤيد على الأمة المصرية لقب الأمة المستعبدة ، ومن نأنف نفسه من اطلاق هذا اللقب فليقل لنا من هو الذى يكره الحكومة المصرية على تقييد نظارها فى دواوينهم بمراقبة المستشارين الذين يضيقون عليهم الخناق فى كل عمل ، فلا يستطيع أحد منهم أن يفصل فى أمر ، أو يقول بتعيين موظف الا اذا كان طبق ارادة المستشار •

وقالت المؤيد أن الخلاص من الاحتلال هو تحرير مصر
لأن التحرير فكك الرقبة من الأسر ، فالمصريون على اختلاف طبقاتهم
يتمنون ولا شك خلاصهم من هذا الأسر •

وأكدت المؤيد أنه لو كانت مقاصد الانجليز متجهة لاعداد البلاد لحكم نفسها بنفسها كما يزعمون لما استأثروا بالنفوذ فى المصالح الى الحد الذى منع الوطنيين من الترشيح لأى وظيفة تنفيذية ، ولما حالوا بين كل عامل وارادته حتى تلاشت صفة الاستقلال من العمال الاكفاء بالمرة ، أو حجر عليها أن تؤدى وظيفتها ، بحيث يصح أن يطلق على هذا الترشيح الذى يزعمه الانجليز فى مصر أنه اماتة وبئر للأعضاء الحية من جسم الحكومة الوطنية •

كما أبرزت المؤيد ضمن حملتها الصحفية على تزايد الموظفين الانجليز فى الوزارات المصرية خطبة مصطفى كامل التى أكد فيها أن الانجليز قد استولوا على الادارات المصرية عن طريق زيادة الموظفين الانجليز الذين يقبضون المرتبات العالية ، وسلموا أغلب الوظائف الباقية الى أناس لا آراء لهم ، أو رجال لا يعرفون أوطانهم ورفتوا ويرفتون على الدوام بلا اشفاق ولا مبالاة كل كاره للاحتلال ، وكل مرامى السياسة الانجليزية بيننا موجهة الى قتل كل عاطفة وطنية فينا .

ولخص مصطفى كامل السياسة الانجليزية فى أن حكومة انجلترا لا تسمح بأن يوجد على أرض مصر وطنى مصرى .

مصر قبل الاحتلال وبعده

وفى بداية عام ١٨٩٦ أكدت المؤيد أن المسألة المصرية قد دخلت فى طور الحل النهائى بين انجلترا وفرنسا ، وأن المفاوضات تجرى الآن فى سرية تامة لتحديد موعد جلاء الانجليز عن مصر ، ولذلك بدأت فى نشر سلسلة من المقالات بعنوان « مصر قبل الاحتلال وبعده » عرضت فيها تصورهما لطريقة حل المسألة المصرية على أساس « أن مصر مملكة عثمانية محدودة التبعية والاستقلال حرة فى نظمها الداخلية مكفولة بقرمانات شاهانيسة وعهود دولية ، ففد وجب أن تبنى طريقة حل مشكلتها الحاضرة على ذلك الأساس ، وعليه فيكون الرجوع الى القواعد الأساسية التى بنت عليها الحكومة المصرية استقلالها المحدود أحسن حل لمشكلة الاحتلال الانجليزى الذى صير الحكومة فى مصر خديوية بالاسم وعثمانية بالوهم ، وانجليزية بالفعل ، وهل يوجد مصرى لا يريد حكومته وطنية اسما وفعلا ؟ .

كما استعرضت المؤيد الظروف التاريخية التي مرت بها مصر قبل الاحتلال البريطاني والتي أدت الى الاحتلال مستنتجة من ذلك أن زمن الرخاء والسعادة كان يبدو على وادى النيل كلما اختفت التأثيرات الأجنبية ويختفى كلما بدت هذه التأثيرات .

كما استعرضت المؤيد مساوىء الاحتلال الانجليزى الذى نقل قوتى التشريع والتنفيذ من أيدى الحكومة الوطنية الى أيدى رجال الاحتلال بحيث أصبح معنى قول كل أمر عال نحن خديو مصر أنا اللورد كرومر ، مستنتجة من ذلك أن الخطر كل الخطر يبقى مهددا التوازن الأوربى مادامت مشكلة الاحتلال الانجليزى فى وادى النيل ، وبالتالي فإنه لايمكن حل المسألة المصرية الا بجعل حكومة مصر مصرية محضة ووطنية حقيقية مؤسسية على قواعد الفرمانات الشاهانية الواهبة لها استقلالاً محدوداً ومكفولاً بالعهود الدولية السابقة والنسب ترى الدول وضعها تمهيدا لجلاء جيش الاحتلال ، وكل ذلك لايمنع أن أوروبا تأخذ احتياطاتها بمراقبة مالية مثل صندوق الدين ، ولتعلم فرنسا التى تشترك معنا فى المصلحة ضد الاحتلال أن الفرصة الحاضرة من أحسن الفرص للظهور بشممها المعروف ، ومروءتها العالية المعهودة ، فإذا زينت لها انجلترا حل عقدة الاشكال بالاشتراك معها فى العمل كان ذلك وبالا على الجميع ، وعلى ذات فرنسا خصوصا لأن انجلترا لا تفقد فى هذه الشركة الجديدة شيئا ، ولكنها تقوى بهذه الشركة على خلق كل ما تشاء من المشاكل التى تريد أن تشغل بها شرارة الحرب المستقبلية حيث تصبح وقتئذ فرنسا أعظم آلة فى يد هذه الدولة العظيمة الدهاء لاحداث ذلك الانقلاب المنتظر .

ورغم فشل المفاوضات بين انجلترا وفرنسا فان المؤيد قد استمرت فى حملتها على الاحتلال الانجليزى مستهدفة حث الدول

الأوربية عامة وفرنسا خاصة على فتح باب المفاوضات لتحديد موعد الجلاء عن مصر حيث انها لاتعتمد أن دولة من الدول تود أن تصبح مصر من نصيب انجلترا مهما ساءت مقاصدها نحو ممالك الدولة العثمانية ووادي النيل ، لأن هذا النصيب كبير جدا على دولة واحدة ، وأن انجلترا بمطاولتها فى الاحتلال لا تحاول غير الاستيلاء على مصر .

كما ظلت المؤيد تردد أن الفرصة الحاضرة من أجمل الفرص لحل المشكلة المصرية النى ان لم تحل تبقى دائما على المشاكل ، فبسببها هاجمت انجلترا المسألة الشرقية طالبة فتحها وتقسيم الممالك الشاهانية ، فوجب على الدول أن تأخذ حذرها لضمانة السلام العام من انجلترا ، وهى لا تبالي باراقة كاسه فى سبيل استيلائها على مصر اذن فالضمانة الوحيدة هى حملها على الجلاء .

وتابعت المؤيد نشر أخبار نشاط المصريين فى أوروبا لتعريف الرأى العام العالمى بالقضية المصرية حيث نشرت نص تقرير أرسله مجموعة من المصريين فى باريس الى الصحف الفرنسية وجميعه مصر بباريس يتضمن مساوئ الاحتلال البريطانى كما نشرت ترجمة الرسالة التى أرسلها مصطفى كامل الى امبراطور ألمانيا بمناسبة عيد ميلاده والنى أكد فيها أن « لكل شعب راغب فى الحرية والاستقلال مهضوم الجانب أن يرفع راية العصيان ويريق النفوس ويسيل الدماء ، وأن للأمة المصرية كذلك هذا الحق الطليعى ، ولكن أمتنا تعالت بحكمتها على حقها ، أو ليست هى أجدر اذن بالمساعدة والرعاية اذا كانت مبتعدة عن سبيل الثورة ، سائرة فى سبيل الاعتدال ، واثقة من عدالة أوروبا ، فساعدتنا اذا أيتها الأمة الألمانية على استرداد حريتنا واستقلالنا .

كما اتجه الوطنيون فى هذه الفترة أيضا الى مخاطبة الرأى العام البريطانى فقد نشرت المؤيد خطبة لمصطفى لامل فى الاسكندرية قال فيها هل يرضى أبناء انجلترا أن يستعمل شرفهم آلة دينية لامتلاك بلاد حرة واستعباد أمة حرة ؟ وهل يرضى الأمة البريطانية الغيورة على مقامها واحترامها أن يقال عنها أنها لاشرف لها ولا احترام لكلمتها العلنية وعهودها الصريحة ؟ *

موقف المؤيد من إعادة فتح السودان :

جاءت حملات استرداد السودان فرصة لجريدة المؤيد لكى تبنت وجودها كلسان لتحالف القوى الوطنية ، فقد استخدمت موضوع السودان لاثارة المشاعر ضد الاحتلال البريطانى ، وذلك رغم موقفها المبدئى الذى أكدته أكثر من مرة وهو أن مصر والسودان متلازمان حياة ، فلا تعيش هذه الا بتلك وبالعكس ، وأن السودان قد تستغنى عن مصر أما مصر فانها لايمكن أن تستغنى عنه .

وبالتالى فان معارضة المؤيد لحملات استرداد السودان لم تكن نتيجة اهمالها للسودان ، أو لأنها ترى أنه عديم الأهمية بالنسبة لمصر ، بل نتيجة لوعبها بنوايا الاحتملال الانجليزى ، وادراكها لأهدافه ، لذلك كان من الطبيعى أن نرفض المؤيد قرار ارسال حملة دنقلة فى ١٢ مارس ١٨٩٦ ، ولما كانت المؤيد محتجة بسبب أجازة عيد الفطر ، فقد أصدرت ملاحق خاصة أبرزت فيها مفاجأة انجلترا للحكومة المصرية باتخاذ قرار ارسال الحملة ، ووصفت هذا القرار بأنه صاعقة انقضت على رأس المصريين ، كما ربطت بين ارسال هذه الحملة وبين نية انجلترا فى عدم الجلاء عن مصر ، ناسبة رأيها هذا الى الرأى العام المصرى ، فى محاولة لاثارة الرأى العام المصرى ضد قرار الحملة .

وقد أبرزت المؤيد بعض الأخبار التي لم يثبت التاريخ صحتها للتأكيد على أن الأوامر كانت تصدر من لندن إلى القواد الانجليز في الجيش المصري مباشرة ، وتنفيذ قبل أن تشعر بها الحكومة المحلية .

وفي محاولة لاثارة الرأي العام الأوروبي الذي كان يعطف على إيطاليا بسبب هزيمتها في الحبشة أكدت المؤيد أن انجلترا لم ترد بهذه الحملة مساعدة إيطاليا ، ولا استرداد جزء لمصر من أملاكها السودانية ، ولكنها تريد بذلك الدخول في عهد احتلال جديد لانهاية له ، وأن انجلترا قد شرعت في عمل خطير نيه العالم إلى غايتها من احتلال مصر ، وستفهم أوروبا بأسرها أن الدولة المحتلة لم تجمع في صندوق الدين الأموال الاحتياطية لتباهى بها على أوروبا ، ولتوجد منها أمام أبصار المالىين طريقا ناصعا جذابا إلا لتتقضى يوما ما على هذه الأموال كى تمهد بها وسائل الاستعمار فى أفريقيا .

كما انفردت المؤيد بنشر البرقية التى أرسلها السلطان العثمانى والتي أعلن فيها معارضته لقرار ارسال الحملة ، وتساءلت هل تستطيع انجلترا أن تظهر هازئة بالحقوق الشرعية لمصر والباب العالى ، ومنتبكة لحرمة القانون الدولى العام ومناقضة لنفسها فى عهودها ووعودها ، وملقية عن عاتقها كل مسئولية يلزمها باحترامها شرفها واعتبارها لحكم الاجماع والتاريخ ، وكل هذا تفعله دفعة واحدة .

ورغم ارتباط المؤيد بالخديو عباس فقد تجاهلت خبر توديعه القوات قبل سفرها إلى الجبهة والتي قبل الخديو أن يودعها بعد الحاج كرومر ، ويمكن تفسير ذلك بأن الخديو لم يكن راضيا عن توديعه للقوات المصرية بضغط من كرومر ، والتزام المؤيد

بمعارضة قرار الحملة ، ورغم ذلك فقد حاولت المؤيد حث الجنود المصريين على أداء واجبهم فى المعركة ورفع روحهم المعنوية .

ونتيجة لمعارضة المؤيد لقرار ارسال الحملة ، ومهاجمتها المستمرة لسياسة الاحتلال التى فرضت على الحكومة المصرية إرسال هذه الحملة ، فقد أصدرت سلطات الاحتلال قرارا بحرق المؤيد من أخبارها ، ولذلك لجأت المؤيد الى وسائل أخرى للحصول على هذه الأخبار الأمر الذى أدى لتقديم الشيخ على يوسف للمحاكمة فى قضية التلغرافات التى شرحناها فى الفصل الثانى .

ولجأت المؤيد فى أسلوب عرضها لأنباء الحملة ومعاركها الى الربط المستمر بين الأحداث التكتيكية على مسرح العمليات جنوب أسوان ، وبين الأبعاد الاستراتيجية للحملة بما فى ذلك الموقف السياسى فى مصر ، وعلى المسرح الدولى ، كما هاجمت القيادة البريطانية ، وأبدت اهتماما متزايدا بأخبار الدراويش وقوتهم مع ابراز الصعوبات التى يواجهها الجيش الزاحف على دنقلة ، وما يعانى من قسوة صيف السودان ، وانتشار وباء الكوليرا .

تمويل حملات السودان :

بدأت المؤيد حملة صحفية قوية منذ صدور قرار ارسال الحملة حول الأموال اللازمة للحملة والتى بلغت ٢٣٥٤٠٠٠ جنيه بما فى ذلك تكاليف السكك الحديدية ، وقد حذرت المؤيد من أن تقوم إنجلترا بتحمل نفقات فتح السودان كما أكدت أن المبلغ المطلوب من صندوق الدين لفتح السودان هو لصالح بريطانيا

تحت شعار حماية الحدود المصرية ، وأبرزت رفض فرنسا وروسيا لهذا الطلب ، كما حرصت على إثارة قضية تمويل الحملة من صندوق الدين ، والقضية التي رفعها العضو الفرنسى والروسى أمام المحكمة المختلطة ضد الحكومة المصرية .

كما عارضت اقتراض الحكومة المصرية مليون جنيه من إنجلترا حيث أن الحكومة المصرية صارت مجرد آلة فى يد إنجلترا تحركها كما تشاء لتسوغ بها الأعمال تسويفا فقط بدليل أن حملة السودان لم تكن من مقترحات حكومتنا ، وأخذ المال بما يشبه الاغتصاب من صندوق الدين لم يكن من مقترحاتها أيضا ، وكذلك هذا القرض الجديد اذ كل هذا وذاك جرى باسم مصر ولكن بعمل إنجلترا ومشيتها ، ومن سوء الحظ أن حكومة مصر نسيت كل واجباتها نحو مصلحة بلادها وسلمت نفسها ليد إنجلترا آلة صماء لتقرب بها أمانيتها البعيدة فى السودان المصرى .

حملة الخرطوم :

وكما رفضت المؤيد حملة دنقلة فقد أعلنت أيضا رفضها لحملة بربر وسواكن ، وحملة الخرطوم ساخرة من مقولة لورد سالسبورى بأن كل خطوة للأمام فى السودان تقرب أجل الجلاء عن مصر مؤكدة أن العكس هو الصحيح وأن كل خطوة الى الأمام فى السودان تبعد أجل الجلاء ، وأن كل عمل أجراه المحتلون فى مصر ، وكل استثمار بالنفوذ استغفاده من الحكومة لم ينتج غير اضعاف الأمل فى الجلاء ، وصار من المقرر أن كل سنة تمضى على الاحتلال فى مصر تكسبه قوة ونفوذا جديدين يفقدان البلاد الأهلية للاستقلال .

كما أكدت أن غرض الانجليز من فتح الأقاليم السودانية ليس إعادتها الى مصر بل انهم يرغبون في أن تكون أراضى النيل الأعلى متصلة باقليم أوغندا وتابعة له لكى يتمكنوا بعد ذلك من توسيع أملاكهم الى نهاية الكاب فتستغرق بذلك معظم أفريقيا الجنوبية والوسطى والشمالية ، وأن هذه الأحلام الاستعمارية لم تتردد على أوهام الانجليز منذ سنة أو سنتين بل منذ عام ١٨٨٢ •

كما عارضت المؤيد محاولة انجلترا فصل السودان عن مصر فيما يتعلق بالامتيازات الأجنبية حيث أن « بقاء السودان ومصر فى رباط المعاهدات الكافلة لبقاء الفرمانات الشاهانية المؤيدة لحقوق مصر والمصريين وسيادة الدولة العلية على القطرين خير من فصلهما ليأخذ الانجليز السودان ، فيقبضوا به على زمام النيل حتى يجف الزرع والضرع فى مصر ثم لاتجد هى لعسرتها يسرا ، ولمشاكلها حلا غير أن تبغ السودان •

رفع العلم الانجليزى على الخرطوم :

نبأت جريدة المؤيد قبل سقوط الخرطوم بأن الانجليز سوف يرفعون عليه العلم الانجليزى لأن الانجليز يعملون لامتلاك السودان ، ومع ذلك يقول سماسرة الاحتلال أن الانجليز جادوا على مصر بمكرمة ، أمدوها بالجند لتشتبك مع الجنود المصريين فى فتح السودان ، وأمدوها بالمال قرضا حسنا ، ثم وهبوا اياه هبة بلا من ، ولكن هى المكرمات الانجليزية أسبه بمكرمات السلطة العانية القاهرة التى كانت تسوق فلاحى مصر فعلة بالسخرة لبناء القصور الشاهقة فى وقت الهجر ، ثم تمن عليهم باعطائهم الفأس والمقطف •

وقد ثبت صدق تنبؤ المؤيد اذ بعد أربعة أيام من تنبؤها هذا رفع العلم الانجليزى بالفعل مع العلم المصرى على الخرطوم ، وقد استنكرت المؤيد ذلك وطالبت الحكومة المصرية برفع الامر الى الحاكم الأعلى على وادى النيل والى صاحب السلطة العالية والسيادة الشرعية على البلاد المصرية والسودانية - تقصد السلطان العثمانى- لأن خطر رفع الراية الانجليزية على عاصمة السودان عظيم جدا لا على حقوق مصر بل وعلى نفسها * كما أكدت أن مصر والسودان جسمان يعيشان بروح واحدة هى النيل وفى كليهما مقتل الآخر ، فلا غرو ان كانت انجلترا قد أصابت برفعها اليوم رايتها على عاصمة السودان أحد المقتلين لوادى النيل *

كما استنكرت المؤيد بلاغ انجلترا للحكومة المصرية الذى يتضمن أن انجلترا قد أصبح لها الحق الأول على السودان بما أنفقت عليه من مال ورجال ، فاذا كان هذا البلاغ بمثابة اعلان لرفع راية الحماية على السودان ، فهو اضعاف هذا المعنى على مصر التى يعتبر وجودها تابعا لوجود السودان ما دام هو مصدر النيل ، وما دام النيل روح وينبوع حيائها *

وحتت المؤيد الوزارة على رفض هذا الانذار فان الأمة الضعيفة اذا رزئت باحتكاك ومناينة أمة أقوى منها ، فان الحكمة قد تقضى عليها بالمسألة معها الى حد محدود حتى لا يكون الخطر على أنفس وأعز شئ لديها وهو استقلالها وجوهر حياتها ، فاذا تدرج القوى فى هضم حقوق الضعيف حتى بلغت السكين العظم والروح الحلقوم ، فما الذى يريد أن يحافظ عليه المسالم بصبر المستسلم اذا جاء وقت التنازع فى الحياة ، وأشرف ذلك الضعيف على النزاع *

وقالت المؤيد « أنه كان من أوجب الواجبات على نظارنا المصريين أن يردوا على انجلترا بلاغها حين وروده اليهم قائلين أن هذا العمل ضد وعود بريطانيا التي وثقنا بها ، واعتمدنا عليها منذ الاحتلال الى الآن ، وأن لنا فوق ذلك دولة هي صاحبة السيادة والراية على مصر والسودان - تقصد الدولة العثمانية - فمخايرتكم في مثل هذا الشأن يجب أن تكون معها لا معنا ، ثم يرفعون الأمر الى مولاهم الأمير في أوروبا ، والى الباب العالي في الاستانة العلية ، إن رأوا في المستقبل ما يضاد خطتهم هذه استقبلوا ، ذلك ما كان يجب على حكومتنا المصرية أن تفعله ، ولسنا ندرى أى طريق سلكت ، وأى مورد ستورد البلاد المصرية اياه بعدما سامتها باسم سلامها السابق العار والشنار .

فاشودة :

بيننا - فيما سبق - الخطة التي بنى عليها الخديو والقوى الوطنية المتحالفة معه كفاحهم لتحقيق الاستقلال ، وقد تمثلت هذه الخطة في الاعتماد على الدول الأوروبية عامة وفرنسا خاصة في محاولة للضغط على انجلترا وتحقيق الجلاء عن مصر حيث كانت فرنسا هي المنافس الرئيسى لانجلترا في مصر .

وقد جاءت أزمة فاشودة في أواخر عام ١٨٩٨ حين زحفت قوة فرنسية بقيادة مارشان من غرب افريقيا مختربة غابات الكونغو وبحر الغزال ، واحتلت فاشودة على النيل الأبيض .

وكان هدف فرنسا من ذلك ذا شقين : الضغط على انجلترا لتسوية المسألة المصرية مع فرنسا بما يحقق الجلاء ، ويحقق بعض

المكاسب للسياسة الفرنسية هذا بالإضافة الى اقتطاع ما يمكن
اقتطاعه من أعالي النيل وضمه الى مستعمرات فرنسا الافريقية .

ويشير تيجنور الى أن المصريين كانوا يعرفون بحملة مارشان
قبل وصولها الى فاشودة بوقت طويل ، وأنهم قد أعطوا مارشان
معلومات كثيرة عن السودان ، وكان المصريون يأملون أن تؤدي هذه
الحملة الى تقوية مركز فرنسا بحيث تستطيع أن نجبر الانجليز
على الجلاء عن مصر .

كما يشير الخديو عباس حلمي في مذكراته الى أنه كان على
سلم بحملة مارشان وأنه كان يتتبع تقدمها في الخفاء بقلق عظيم .

ومن المؤكد أن الخديو عباس قد أخبر على يوسف بحمله
مارشان اذ ان المؤيد قد بدأت تبشر بالزحف الفرنسي على أعالي
النيل قبل وصول مارشان الى فاشودة باكثر من عام حيث اكدت
على « أن السياسة الفرنسية الاستعمارية مجردة في انشاء مراكز
ونقط متتابعة تصل ما بين ساحل افريقيا وبين وادي النيل
فالحبشة » .

واستنتجت المؤيد من ذلك أن مسائل النيل الأعلى ومصر
سبكون عما قليل الشغل الشاغل لرجال السياسة الأوربية .

كما أبرزت المؤيد طلب مجموعة من أعضاء مجلس النواب
الفرنسي من الحكومة الفرنسية تسيير حملة الى النيل الأعلى يكون
وجودها فيه حائلا منيعا دون تحقيق أمانى انجلترا في الربط بين
القطر المصري وحكومة الكاب بسلسلة مستعمرات ، وأن الحملة
فد سارت بالفعل بقيادة الضابط مارشان قاصدة جهات النيل
الأعلى ، كما أكدت المؤيد احتلال فرنسا مدينة فاشودة في مارس .

١٨٩٨ ، ولكن الأزمة قد بدأت عندما اكتشف كتشنر احتلال فرنسا لفاشودة في سبتمبر ١٨٩٨ •

وقد أبرزت المؤيد هذا الخبر باعتباره أهم خبر جاء من السودان عقب خبر واقعة أم درمان ، وأنه عند الفرنسيين يساوى افتتاح الخرطوم عند الانجليز أما عند المصريين فهو كنوال الانجليز مطمعهم من السودان المصري ، كلاهما اعتداء محزن ومكدر •

وحاولت المؤيد في البدايه الوقوف موقف الحياد من الأزمة مؤكدة أن الذى يهم المصريين قبل كل شئ هو استقلالهم وسلامة بلادهم ، فاذا كانت انجلترا بطمع فى جانب من وادى النيل ، وفرنسا فى جانب ، فلا يروى لمصر الا أن تقوم المشاكل بينهما على ذلك حتى لا يهنا لغتصب عيش بما اغتصب ، وخير مصر أن يجرى نيلها مختلطاً بدماء مئات الألوف من رجال الدول المختلفة بدلا من أن تفقد سلامتهم وسلامتهم نفسها ، وخير للمصريين أن يصل لهيب المشاكل الدولية الى عنان السماء من أن يفقدوا استقلالهم الذى هو مجد الأمم وحياة الشعوب •

لكن المؤيد لم تثبت على موقف الحياد بل اتضح انجيازها لفرنسا فى اليوم التالى مباشرة اذ اعتبرت احتلال فرنسا لفاشودة خيبة فشلا لانجلترا . فلا يمكن لانجلترا بعد ذلك أن تتخطى أوغندا شمالا ولا الخرطوم جنوبا وهو منتهى الفشل للسياسة البريطانية فى افريقيا •

وانجهت المؤيد الى توجيه اللوم الى الحكومة المصرية التى أمرت كتشنر بأن يصعد الى فاشودة ويأتى بأولئك المحتلين الذين يمتلئون فرنسا بسلطوتها ورايتها •

كما أبرزت مرة أخرى بلاغ انجلترا للحكومة المصرية بأن

لإنجليز حقوقا على السودان بما أنفقوا من مال ورجال واصفه
عند البلاغ بأنه وتبع كداساعفة المحرقة على نفس كل مصرى ، وأن
انجلترا تريد أن تعلن سيادتها أو حمايتها على السودان فى وقت
نخاصم فرنسا فيه باسم مصر .

رطالبت الحكومة المصرية بالاستقلاله اذا لم تكن قادرة على
الدفاع عن حقوق الأمة فان من أهم واجبات الحكومة المصرية أنها
كما تنكر على الفرنسيين حق احتلالهم أعالي النيل أن ننكر على
انجلترا دعواها أنها صارت صاحبة حقوق جديدة على السودان .

كما أبرزت المؤيد خبر رفع كتشنر للعلمين المصرى
والانجليزى على فاشودة فى مواجهة العلم الفرنسى وعلقت على هذا
الخبر بأن أحق تلك الرايات بالاحترام فى حقوقها على معالم فاشودة
انما هى راية مصر العثمانية وان يكن ساقها أصبح أدق السوف
وعنق ساريتها أو هن الأعناق بما فعل الطمع الشعبى من قوم
يزعمون أنهم يزودون عن حوضنا وهم يهدمونه بأيديهم ، والآن
وذلك سمعت فرنسا أن انجلترا رفعت رايتها فى السودان بصفه
أنها صارت صاحبة الحق الأول بما أنفقت من مال ورجال فى
سبيل الوصول الى الخرطوم ، فلها أن تقول وأنا أيضا رفعت رايتى
على فاشودة بعد ما أنفقت وعانيت أصعب المشاق فى سبيل الوصول
اليها فالذى جعل لك حق الحكم ورفع الراية على الخرطوم جعل
لى مثله على فاشودة .

وقالت المؤيد : ان انجلترا كانت السابقة الى امتهان حقوق
مصر الشرعية فحجتها بعد اليوم فى الدفاع عنها فى وجه خصم
يزاحمها ، وهو لايجعل شيئا من أعمالها فى مصر أولا والسودان
ثانيا حجة واهية ضعيفة ، أما الحجة القوية على فرنسا فهى التى
نقيمها مصر ، ولكن لكى تؤدى هذه الحجة وظيفتها وتحفظ لها

رواء الحق الذى يعلى القوة أحيانا يجب أن تكون موجهة ضد كل
مقتصب على السواء ، فيجب فى هذه الحالة أن تكون ضد انجلترا
التي رفعت رايثها على معالم الخرطوم وأم درمان ، وضد فرنسا
التي رفعت رايثها على فاشيسودة هذا اذا اقتصرنا على الوظيفة
الجزئية ، أما الوظيفة الكلية الدائمة فيجب أن تكون ضد احتلال
الدولتين لكل بلد مصرية •

وفد أوضحت المؤيد الهدف من تأييدها لوجهة النظر
الفرنسية حيب أكدت أنه ان كانت مسألة فاشيسودة سينتجى أمرها
الى خير للمصريين ف نعم باحلال فرنسا لها مهما قالوا عنه احتلال
ضد الحقوق الشرعية ، فان الانسان قد يلمس الضر والأذى ان
كانا طريق النفع الأعم ، وان كان احتلال فرنسا لايفضى لأقل نفع
للمصريين وهو اما أن يؤول ظهره الى نراضى الدولتين ، أو الى فشل
الفرنسيين فيئس هذا الاحتلال الجديد الذى يكون سببا قويا
لتوطيد دعائم الاحتلال القديم فى مصر حتى ينقلب الاحتلال
امتلاكا •

كما طالبت فرنسا بأن تقف فى احتلالها فاشيسودة بحزم وبنات
حتى ندخل من بابها الى المسألة المصرية فتطلب حلها بواسطة مؤتمر
دولى ، وهو ما بمتناه المصريون لأن كل لحظة نمر على احلال انجلترا
لمصر تكسب بها قوة ، وترى لها من خلالها حقوقا لم تكن فى اللحظة
التي سرت قبلها ، واذا عادت فرنسا محدولة عن فاشيسودة فلا بنظر
أن تقييم لها رأسا بعد ذلك تشير بها الى مصر التي تقضى نعمها
بذلك الخذلان •

وحرصت المؤيد على النفل من الصحف الفرنسية وانهرود
بمشر الونائق الفرنسية التي صدرت فى الكتاب الأصفر الفرنسى .
كما حرصت على الرد على الجرائد الانجليزية مؤكدة أن فاشيسودة

سندذهب بأمانى انجلترا الاستعمارية فى السودان المصرى الذى
فسحه قوادها باسم مصر ودمها ومالها ليكون لها غنيمة باردة
لا مشارك لها فيها ، ولسنا نزن أن حكومة فرنسا يخفى عليها هذا
الأمر فتصغر أمام بريطانيا وتتسامح التسامح الذى أقرهها فى
سنة ١٨٨٢ نفوذها بالشرق .

وفد كتب مصطفى كامل الذى كان يتولى الاشراف على تحرير
المؤيد فى هذه الفترة - كما أوضحنا فى الفصل الثانى - مدافعا
عن سياسة فرنسا وهاجما انجلترا التى تطالب بانبلاع مصر
ووادى النيل وتدعى حقوقا على السودان لندرى من الذى أعطاها
أيضا ولا ندري ما هى تلك الحقوق والسودان فائض بدماء المصريين
التعساء .

كما هاجم مصطفى كامل الحكومة المصرية التى تسأل انجلترا
أن ترد إليها السودان كله ، أى أن تطرد فرنسا من فاشودة وقال :
ان المصريين قرأوا خطاب الحكومة المصرية للحكومة الانجليزية
بمزيد الكدر وعظيم الألم اذ أنهم يعلمون كما يعلم حضرات الوزراء
أن مصر لا تملك نفسها ، فكيف أكون عبدا وأطلب أن أشتري ؟
بل كيف تطالب وزارة مصر انجلترا بأن ترد إليها السودان فهل
انجلترا هى الدولة العلية .

لكن أزمة فاشودة التى وضعت انجلترا وفرنسا وجها
لوجه على ضفتى النيل الأبيض ، والتى علق عليها الوطنيون
أملا كبيرا فى الخلاص من الاحتلال قد انتهت بانسحاب فرنسا
من فاشودة .

وقد كتب مصطفى كامل تعليقا على انسحاب فرنسا من
فاشودة حاول فيه التخفيف من وقع الصدمة على الوطنيين فان

انسحاب فرنسا من فاشوودة لا يدل على أن الكلمة الأخيرة في المسألة المصرية قد قيلت ، أو أن فرنسا قبلت بقاء الانجليز في مصر الى ما شاء الله ، وإذا كانت فرنسا قد جعلت جلاءها عن فاشوودة ضحية لسلام أوروبا فهل تقبل اعلان الحماية على مصر ، وإماتة كل مصالحها الحالية والمستقبلية في مصر وافريقيا ؟ ، وعلى فرض أن مصر فقدت من فرنسا كل عضد ونصير ، فأين الدولة العلية حتى تعلن انجلترا الحماية على مصر ، وأين ألمانيا التي همسا جارت انجلترا في احتلالها لمصر لتكيد لفرنسا تعلم علم اليقين أن مصر من السلطنة السننية روحها ومن الخلافة فؤادها ، وأن اتفاقها مع تركيا ، أو اتحادها معها لا يكون له وجود اذا ضاعت مصر من يد الدولة العلية ، واتجهت المؤيد بعد ذلك الى محاولة التقليل من أهمية انسحاب فرنسا من فاشوودة على أساس أن انسحابها خير لمصر من اتفاقها مع انجلترا على أخذ فاشوودة أو منفذ آخر على النيل اذ يكون هذا بمثابة اقرار فرنسا لانجلترا على حالتها الحاضرة في وادي النيل كله . وانجلترا اذا أرادت وضع الحماية على مصر . فلا تريد من فرنسا أكبر من مثل هذا الاقرار ، فالجلاء عن فاشوودة بلا اتفاق مع انجلترا خير عزاء لنا .

واتجهت المؤيد بعد ذلك الى استخدام أسلوب 'العتاب لفرنسا ، ثم اتجهت الى مهاجمتها حيث أن الدولتين الانجليزية والفرنسية قد اتفقتا على تحديد نفوذ كلتئهما في بحر الغزال ، وأن فرنسا قد نالت في هذا الاتفاق منفذا على النيل الأبيض ليكون باب أملاكها عليه ، وقد أخذت فرنسا بذلك عوضا عن فاشوودة ، ولو أنها رضيت من الغنيمة بالاياب فقط ، ولم تسأل عن عوض مالقبت لها ببقية نفوذ في مصر ، ولما قضت على نفسها في المسألة المصرية . واعتبرت المؤيد أن قبول فرنسا هذا العوض يعتبر اقرارا من فرنسا لانجلترا على مركزها الحاضر في وادي النيل ، وإذا

كانت فرنسا بالأمس فى مقدمة الدول ذوات المصالح والشأن العظيم فى مصر ، فقضاؤها اليوم عليها قضاء على أهم المصالح الأوربية التى كانت من عنرات الاحتلال ، وتكون النتيجة الأخيرة أن حقوق مصر تسحق بين شقى الرعى من فرنسا وأنجلترا واتفاقهما فى النيل الأعلى .

ان جلاء الفرنسيين عن فاشوده يعتبر بالفعل صدمة عتيقة للحركة الوطنية وقشلا لخطتها فى الاعتماد على فرنسا باعتبار أنها أهم الدول الأوربية المعارضة للاحتلال الانجليزى فى مصر وقد عبر عن ذلك الخديز عباس فى مذكراته حيث يقول « لم يعد من حقى أن أتشبت بأى وهم ، فلقد بقيت وحيدا أمام احتلال لا رقيب عليه » . وقد انعكس شعور الخديو بخيبة الأمل على القوى الوطنية حيث بدأ التحالف بينها يتفكك اذ انسحب نلاميذ الشيخ محمد عبده وكبار ملاك الأراضى الزراعية الذين شكلوا فيما بعد حزب الأمة وآثروا التعاون مع الاحتلال فى حين بدأ جناح مصطفى كامل يستقل تدريجيا عن الخديو .

موقف المؤيد من اتفاقية السودان ١٨٩٩

اعتمد كثير من الباحثين — كما أوضحنا فيما سبق — على رواية عبد الرحمن الرافعى الذى اعتبر أن تقصير المؤيد فى معارضة اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ ، وعدم نشرها أى أخبار عن هذه الاتفاقية قبل توقيعها رغم قدرتها المعروفة على استمئاء الأنبياء كان من أدم الأسباب التى أدت الى اتجاه الوطنيين لانساء جريدة اللواء .

والواقع أن المؤيد قد بدأت منذ نهاية حادث فانسودة تثير الانتباه الى أغراض الانجليز في السودان فقد انكشف الغطاء وزال الغشاء الكاذب عن كل مقصد للانجليز ، وصار الانجليز أنفسهم ينادون بمشروعاتهم الجديدة في السودان قائلين اننا نريد أن نجعله من كل وجه مستعمرة انجليزية ، فالآن يجب أن يعتبر المصريون ان لم يكونوا قد اعتبروا من قبل ، وليعلموا أن ترك الأحوال تجرى على مبدأ الاستسلام من حكومتهم والاهمال منهم والآنابة البالغة من الانجليز صائر بهم ولا ريب الى منتهى الهون والشقاء .

كما أكدت المؤيد أن سعى الانجليز في جعل حكومة السودان قائمة بذاتها رغم وجود العلاقة الطبيعية بين مصر والسودان ، وحاجة الاتصال الشديدة بين القطرين هو الظلم بعينه لمصر والويل الويل للقطرين ، وعلى الحكومة الخديوية أن تتدبر .

وأبرزت المؤيد نص خطبة اللورد كرومر في أم درمان ، وعلقت عليها بأن اللورد كرومر قد ذهب الى السودان لاعلان أهله باقامة اللورد كتشنر حاكما عاما عليهم ، ذهب بصفته معتمد الدولة البريطانية ليضع بيده تاج السودان على رأس اللورد كتشنر الانجليزى ، وقال في خطبته للسودانيين : انكم لا تحكمون من مصر ولا من لندن بل من مطلق مشيئة السردار ؛ فأعلنهم بهذا القول أن كل أمل لهم في الجنب الخديو ضائع ، وان الحكومة الخديوية لا تستطيع يوما أن تحل ما عقده ، ولا تعقد ما حله حاكمهم الانجليزى .

إذا فلم يبق لمصر من حظ الشريكين في السودان غير القيام بحاجته من الأموال والجنود ما دام انجليز السودان في حاجة لها .

رحبت المؤيد الحدوده المصريه على معارضة أطماع المخنلين
فى السودان فان كان لوجود النظار معى فى حكومة مصر ،
ولسالمتهن غاية نرمى الى خير البلاد المصريه وتحفظ سيئنا من كرامة
السلطة الشرعية والحقوق المقدسة لها فذلك وقت الاعراب عن
هذا المعنى بقدر ما تحتمله طاقة الضعيف المحق تجاه القوى المعتدى
أو الغاصب •

ودافعت المزيد عن موقف الخديو حيث انه ليس القوة
المنفذة لما يفتضى واجب الحكومة وحفها بل هو هيولى السلطة
الشرعية ، فان لم يكن له من رجاله قائمون بأمر الحق الذى له
والسلطة التى يمثلها بوظيفته العالية كان كالقرآن أو الانجيل فى
بيت المجوس ، فخير لمصر أن لا يكون لها نظار •

وقد نشر المؤيد سبع مقالات تحت عنوان واحد هو
« السودان موضع الخطر على مصر - اعتداء وإهانة يمكن أن تكون
حملة صحفية ضد أطماع الانجليز فى السودان أكدت فيها أن
مصر ربح كرومر بأن خديو مصر يشارك ملكة الانجليز فى الحكم على
السودان جاء بمناوبة فرع باب اربع مصر ذاتها على نفسها ،
فهو لم يقرر كما يقر البلهاء حقا للخديو ، ولكنه وضع سيئنا من
سلطة الخديو الشرعية تحت امرة الانجليز ، فقد قال ان الخديو
شريك للملكة انجلترا فى الحكم والسيادة الا أن هذه الشركة خاضعه
لما يشتر ويعمل به كتنشتر الانجليزى ، ولا معنى لذلك غير أن
نصيب الخديو من الشركة فى السودان خاضع لنصيب الملكة فيه ،
وأى خطر على مصر أعظم من هذا ، وأكثر منه شرا ، فليتدبر النظار
المصريون الى أى حد وصلنا اليوم ببركة مسالمتهن ، وأى اعتداء
صار من الانجليز وأى اهانة أهينت السلطة الشرعية فى مصر على
أبديةهم •

كما تابعت المؤيد نشر أخبار اجتماعات مجلس النظار وأكدت أن المسألة لا تحتاج الى تكهن كثير أو تنجيم فإن اللورد كرومر قد أعلن كل شيء يراد تنظيم حكومة السودان عليه ، وأكدت المؤيد أن الاتفاق سوف يتضمن النقاط التي حددها اللورد كرومر في خطبته في أم درمان وهي :

١ - السودان مشترك بين حكومتى إنجلترا ومصر .

٢ - تظل الراية الانجليزية مرفوعة بجانب الراية المصرية رمزا على هذه الشركة في كل بلاد السودان .

٣ - أن يكون حاكم السودان مثل اللورد كتنشر انجلترا ، ويعين بواسطة وزارة مستعمرات إنجلترا .

٤ - أن يستقل بالحكم فلا تكون للحكومة الخديوية سيطرة ولا أمر عليه ، ومعنى هذا أن لا تسرى القوانين والأوامر والمنشورات التي تصدر من الحكومة المصريه ، بل يضع حاكم السودان ما يشاء من قوانين .

٥ - أن لا تسرى الامتيازات الأجنبية الموجودة في القطر المصري على السودان لأن هذه الامتيازات تابعة لسياده الباب العالي على مصر ، والسودان قد انفصل عن هذه السيادة نهائيا .

والواقع أن توقع جريده المؤيد كان صحيحا وقد تضمنت اتفاقية السودان تقريرا للنقط نفسها التي أشارت اليها هذه الصحيفة .

وقد نشرت المؤيد نص الاتفاقية ووصفها بأنها انتحار أقدمت عليه الوزارة المصرية لا ليأس من مطلب اسنهورى الأنفس ،

ولا لسأمة من حياة أئجه وعيشه مهينه بل لحب البقاء على
منصة الوزارة .

وأن هذا الإنفاق فد اعطى السودان لانجلترا ، وأضر بحقوق
السيادة العثمانية على مصر نفسها ، وقرر بقاء الجنود المصرية كلها
أو أكثرها فى أكتاف السودان ، وفرض نفقات طائلة جزية على
مصر مقابل رفع الراية المصرية .

ووصفت المؤيد نوقيع بطرس غالى على هذا الاتفاق بأنه
« دم عظيم » واعتبرت أن ما تنفقه الحكومة المصرية على السودان
بمقتضى هذا الاتفاق جزية لانجلترا كمصاريف جيش الاحتلال .
وأن ميزانية نظارة الحربية المصرية قد أصبحت كلها مخصصة
لمصلحة الانجليز ، لأن الجيش المصرى قد أصبح الآن كله فى
السودان ، فمصاريف جيش الاحتلال كانت قبل اتفاقية السودان
٨٤٨٢٥ جنيهها ، فأصبحت الآن مليوناً وواحداً وأربعين ألفاً
تدفعها مصر جزية لانجلترا ، وهى تكاد توازى ضعف خراج الدولة
العلية صاحبة السيادة عليها .

واستمرت المؤيد فى معارضة اتفاقية السودان حيث نشرت
مقالاً كتبه مسمّر بلنت فى حلقتين أوضح فيه أن اتفاقية السودان
ما هى اتفاقية مستأثر قادر كالضبع الضارى مع ضعيف ضئيل
لاقدرة له على المعارضة ، فهى فى الحقيقة لاتمثل الرضا بين قوتين
متعادلتين متكافئتين فى الحقوق ، لأن اللورد كرومر عمل ما عمل
مستنداً على قوة جيش الاحتلال .

كما أوضح بلنت « أن مصر هى النيل ، ولو أصبح السودان
فى يد انجلترا ، فإن فلاحى الدلتا والصعيد يكونون فى خطر كبير
على رى مزروعاتهم معرضين للفقر والبلاء ، وعلى حسب الاتفاقية

الجديدة أصبحت مصر مغلوقة الأيدي عن ادارة السودان . وليس
لمصر أدنى حق على سياسة كتنشتر الذى صار له الحق الكامل فى
أن يحارب ويسالم حسب مشيئته » .

وهاجمت المؤيد وضع الجيش المصرى فى السودان ووصفت
الجنود المصريين بأنهم « أصبحوا كاشفى الفعلة حفا وحالا
اذ يشتغلون بنقل وتهدد خرائب الخرطوم على أكفهم ، فهل كان
الوافق المسئوم الذى عقده نظارنا مع الانجليز متضمنا أن تهب
مصر انجلترا جيشا يبلغ ٢٠ ألفا من الضباط وصف الضباط
والعساكر ليكونوا فعلة فى شوارع الخرطوم لتمهيد آكمتها وردم
حفرها واصلاح خرائبها » .

وبذلك ينضح لنا أن المؤيد لم تقصر فى معارضة اتفاقية
الحكم السنائى فى السودان ، وأن هذا التقصير لم يكن السبب فى
انجاء مصطفى كامل لاصدار اللواء ، وأن اصدار اللواء جاء نتيجة
طبيعة لرغبة مصطفى كامل غير المعلنة فى الاسنفلال التدريجى عن
الخدبو ، ولكى تكون الجريدة الجديدة وسيده للتعبير عن الجناح
الذى ينزعمه مصطفى كامل باعباره أهم أوجه الحركة الوطنية ،
وفد استمرت المؤيد فى معارضة اتفاقية السودان حتى أواخر
١٨٩٩ ، ورغم ذلك فقد طرحت اقتراحين مهمين كان أولهما اقتراحا
بتفسييم السودان بين مصر وانجلترا حيث تخص انجلترا بما فوق
جزيره الخرطوم -- تقصص جنوب السودان -- مكلفة مصر حفظ
الطريق شمالبها الى النيل الأدنى مع ما تحتاج من الضمانات
الأخرى لحق الأولية فيها ، وذلك فى مقابل جلاء جيش الاحتلال،
عن مصر ، وقد دافعت المؤيد عن اقتراحها هذا بضرورة فض الشركة
بين مصر وانجلترا فى السودان ، لأنه اذا استمرت هذه الشركة
استهزأ القوى قوه والضعيف ضعفه ، ولا بد أن يصبح القوى

سيدا والضعيف خادما ، فهل يريد حكومتنا الحاضرة التي
اشتهرت بالمسألة ولين الجانب أن تكون من الآن فصاعدا خداما
للانجليز في السودان حيث يسلم ذلك أن نكون لهم خداما في
مصر أيضا ، وهذا اقتراح المؤيد الذي يرى من الواجب عليه النداء
به الآن . وبعد الآن وطالبت المسئولين في مصر ببذل كل جهد
لتحقيقه .

وقد أفسحت المؤيد صفحاتها لمناقشة « هذا الاقتراح ، وأعادت
بشر وعود انجلترا بالجلء عن مصر خاصة وعد لورد سالسبورى
الذى أكد فيه أن انجلترا ترى أن من العار عليها أن تذهب الى مصر
والسودان جزء منها ، ثم تتركها وهذا الجزء منفصل عنها ولذلك
نرى أن هذه الحملة - يقصد حملة دنقلة عام ١٨٩٦ - تقرب يوم
الجلء عن مصر ، وقالت المؤيد : « انه يحق الآن لكل مصرى أن
يذكر هذا الوعد الرسمى من رئيس الحكومة البريطانية وأن يسأل
الانجليز العمل به ، ولهذا رأينا من الواجب علينا أن نستفتح
باب المسألة المصرية ونأمل في كل مصرى أن يعضدنا في هذا
النداء الذى حان وقته لأننا نطلب حقا ، ونسأل وعدا كريما ،
فلا حاجة الآن لهذا الاحتلال العسكرى ، وإذا كان السودان قد
أصبح شركة بيننا ، فلماذا لا تحدد حقوق كل من الشريكين ،
وتجعل بمعزل عن الآخر حتى لا يأكل القوى الضعيف » .

كما توجهت المؤيد الى رأى العام المصرى مستهدفة تعبئته
لتأييد اقتراحها ومستخدمه فى ذلك أسلوب الاستمالات العاطفية
حيث قالت : لا يستربن القراء أن نعيد على صفحات المؤيد ذكر
المسألة المصرية ، ونعود الى ترديد أمانينا ، فانها مسألة الحق
الشرعى الذى تحاول القوة أن تدوسه مع أنه حق أمة بأكملها

بل انها مسألة الوطن الذى يضم الشرف والنفس والمال والعوض،
ومن لا وطن له لا شئ له من ذلك كله ، بل انها مسألة الوجود
الذاتى فالمصرى يفقد نفسه اذا لم يكن جديرا بالانتساب الى مصر ،
وهو لا يكون كذلك اذا أصبحت مصر للانجليز أو لغير الانجليز .

وقال المؤيد : ان « أرנסت رنان قد قال كلمتين ان طمعت
انجلدرا فى احدهما وجب أن لا تنسى الأخرى ، قال : ان مبدأ
الوطنية فى مصر معدوم من أهلها ، فاذا صدقت الدولة المحتلة
هذه الكلمة ، واعتبرت المصريين خليطا من انزال لا حمية فيهم
ولا شعور بجمعهم ، فلا تنسى أنه قال أيضا ان فى مصر أنكى عقوبة
لظالمين » .

واستمرت المؤيد فى طرح اقتراحها السابق والدفاع عنه
مبينة أن حجج الاستعمار البريطانى فى البقاء بمصر قد انتهت ،
وأن بقاء الانجليز فى مصر برهان على فقدانهم استقامة الذمة وصدق
العهد ووفاء الوعد أولا ، ويفقدون الانفعال بعساكرهم بلا باع
على ذلك ثانيا ، ويلجئون مصر الى انفاق المرتب لجيش الاحتلال
من ميزانياتها بالبا ، ولهذه الأوجه الثلاثة رفعنا صوتنا الضعيف
فى دانه والقوى بالحق المقدس مخاطبة انجلدرا راجين تحقيق
أمنية هذه الأمة ، وكان هذا حقا علينا بعد ختام رواية السودان .

ويرى الباحث أن هذا الاقتراح الذى طرحه المؤيد بتقسيم
السودان بين مصر وانجلترا فى مقابل جلاء الانجليز عن مصر جاء
متناقضا مع تأكيدها المستمر طوال الفترة السابقة على أهمية
السودان بالنسبة لمصر خاصة منابع النيل ، وأن الدولة التى
تستطيع أن تتحكم فى منابع النيل تستطيع أيضا التحكم فى مصر .
ولكن بالنظر الى هذا الاقتراح على أساس الأوضاع السياسية

السائدة فى ذلك الوقت خاصة بعد انتهاء حادثة فاشودة ، وفشل سياسة الحركة الوطنية فى الاعتماد على فرنسا ، وبعد أن أصبح تحكم انجلترا فى السودان أمرا واقعا ، نجد أنه كان محاولة من الخديو وأنصاره للخروج من المأزق الذى وضعت فيه مصر بتخلي فرنسا عن قضيتها ، وأنه محاولة لإخراج الانجليز من مصر بأى ثمن .

ولكن يبدو أن هذا الاقتراح لم يجد نأيذا كبيرا ، فطرح المؤيد اقتراحا بدلا هو تكوين جمعية من سراة مصر وأعيانها ينتخب وفد منها مؤلف من ذوى المكانة والاعتبار يقوم من مصر ، ويطوف فى عواصم أوروبا ، وينقسم الى قسمين أحدهما يطوف على أصحاب الجرائد الشهيرة ، ويشرح لهم ظلامته وثانيهما يعرض على ملوك وامبراطورى وقياصرة الدول مظلمة الشعب المصرى مستمدا منهم المساعدة والمعونة ان لم يكن بالفعل فبالقول . ثم ينتخب من بينهم من هو أهل للمقابلة جلالة ملكة انجلترا ووزراء حكومتها ومطالبتهم بانجاز وعدهم ، وتخفيف أمانى الأمة المصرية التى تطلب عن بكرة أبيها الاستقلال ، وأن يلتمس المصريون الغازى مختار باشا أن يسعى لهم لدى جلالة السلطان الأعظم فى تعضيد مساعيهم لدى الدول فأنهم لا يطلبون الا حقا ولا يسألون الا واجبا مقدسا ، وهو جلاء الانجليز عن مصر ، وجعل أنائها يحكمون أنفسهم بأنفسهم تحت سيادة السلطان الأعظم ، والواجب على كل مصرى حيال هذا المسعى الشريف الخالى من كل هيجان وتعصب أن يمد هذه الجمعية بما تجود به أريحيته ، وتسمح به ماليته ، وهذا هو الواجب على كل مصرى حتى تتمحى عنهم وصمة العار الذى لطخهم به الأجانب حتى وصفوهم بأن المبدأ الوطنى مفقود من بينهم .

ويرى الباحث أن هذا الاقتراح كان نهاية مرحلة مهمة من تاريخ جريدة المؤيد كانت فيها معبرة عن تحالف القوى الوطنية ، وبداية مرحلة جديدة أصبحت فيها المؤيد لسان حال الخديو وأنصاره .

فهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم : د. عبد العظيم رمضان	٥
تقديم : حلس صابات	٩
الباب الأول : الشيخ على يوسف وجريده المؤيد	
١٨٨٩ - ١٩١٥	١٥
الفصل الأول : الشيخ على يوسف	
١٨٦٣ - ١٩١٣	١٧
الفصل الثاني : نشأة جريده المؤيد	
ونطورها	٦٧
الفصل الثالث : المؤيد وحزب الإصلاح	
على المبادئ الدستورية	١٣١
الباب الثاني : موقف المؤيد من الفضاسا	
الوطنية	١٥٩
الفصل الرابع : موقف المؤيد من الاحمال	
البريطاني	١٦١
	٢١١

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ
د عبد العظيم رمضان
- ٢ - على ماهر
اعداد : رشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة
د محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوروبا على التسواطىء المصرية فى العصور انوسطى
علية عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر
لمعى المطيعى
- ٧ - صلاح الدين الأيوبى
د عبد المنعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرنى لازمة الحياة الفكرية
د على بركات
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د محمد أنيس
- ١٠ - توفيق دياب ملحة الصحافة الحزبية
محمود قوزى
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية
شكرى القاضى

- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير
د. نبيل راغب
- ١٣ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان
د. عبد العليم رمضان
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى
د. على حسن الخربوطلى
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر
د. حلمى أحمد شلبى
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى
د. محمد نصر فرحات
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية
د. على السيد محمود
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د. أحمد محمود صابون
- ٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زعلول وعبد الرحمن فهمى
د. محمد أنيس
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ١
توفيق الطويل
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر
جمال بدوى
- ٢٣ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ٢
توفيق الطويل

- ٢٤ - الصحافة الوفدية
د. نجوى كامل
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى
ترجمة : د. عبد الرحيم مصطفى
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د. سعيد اسماعيل على
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج ١
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج ٢
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيديين
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ٣٠ - الموظفون فى مصر
د. حلمى أحمد شلبى
- ٣١ - خمسون شخصية وشخصية
شكرى القاضى
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر
لمعى المطيعى
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الافريقى
د. خالد الكومى
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د. يونان ليب رزق
- ٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق زكى
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب - الجزء الثانى
ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم مصطفى

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٤٩٤١/١٩٩٠

● ● تعتبر الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى فترة مظلمة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر .
ولعل هذه الحقيقة هي التي دعتنى إلى الترحيب بنشر هذه الدراسة عن الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد في هذه السلسلة « تاريخ المصريين » فالشيخ على يوسف يعد من أبرز الشخصيات الوطنية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وكانت جريدته « المؤيد » من الجرائد الوطنية التي لعبت دورا هاما في النضال الوطني ضد الاحتلال البريطاني ، وكان له دور هام في حركة المطالبة بالحكم النيابي السليم ، كما كانت له صلة بالخدوي عباس حلمي ، بكل انعكاساتها على صلاته بالقوى الوطنية الأخرى فضلا عن قصة زواجه الشهيرة التي شدت إليها اهتمام الرأي العام المصري . كل ذلك مما يزكى نشر دراسة علمية عنه ، تتناول دوره ودور جريدته في الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى .